

٢١٦
شرح ذريعة الوصول

إلى اقتباس زيد الوصول

تأليف

محمد بن أبي بكر

٢١٦

ش. ١

شرح ذريعة الوصول إلى اقتباس ريد الاصول، تأليف
محمد بن أبي بكر الأشقر - ٩٩١ هـ، كتب في القرن

الثالث عشر الهجري

٢٥ × ١٩ سم

٤٥ ق ٢٥ آس

نسخة حسنة، في نسخة معتادة، المتن بالحمرة.

الاعلام ٦: ٢٥٠، معجم المطبوعات ١: ٤٥١

الاصول النسخة - الأشقر، محمد بن أبي بكر

- ٩٩١ هـ، تاريخ النسخ.

٢١٦

شرح درة الوصول

الحافض من زبد الأصول

لأهلها الشيخ العلامة

محمد بن أبي بكر الأشعر

رحمه الله تعالى
وفيه نفع

بهايته منظومة المذكورة نفعكم بعلومها الملهمة



مكتبة جامعة الرياض	
١٤٧	الرقم العام
١٩١٩٧	الرقم الخاص
١٤٧	تاريخ الورود

بسم الله الرحمن الرحيم وبه تسعين على امور الدنيا والآخرة
الحمد لله الذي ذللا فطوف رياض العلم لطالبه تذليلا وسهل سلوكه
ركب الموصلة اليه لفاصديه تسهيلا واوضح معظم جاهد لنا هله فاهتد
اليه سبيلا ووفر بمنته الباب من اهلهم لخدمته ناهيلا ففروا في
وناصيلا وحرروه مدلولاد ليللا همد يكون يقيد موجود نعمه وجيده
دها كفيلا واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له شهادة من وف
يبابه ذليلا واعترف بانها ذريعة موصلة الى الدخول في حيز من قال فيهم
اصحاب الجنة يومئذ خير مستقرا واحسن مقبلا ورا
عبده ورسوله الذي اخضعه جيبا وخليلا وفضله على سائر برينه بفضله
صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه صلاة ولانما يترادف تواليا بآية وآية
و**دع** فان منظومتي في اصول الفقه المستأه ذريعة الوصول
اقتباسا من اصول ما اشتملت عليه من بيات علمي على ما تشبني عليه الفقهاء
وترتاج اليه كحول المعارف به من هذا المقام محلا جليلا وانما حيث لست
يسهل مجملها ويحل مشكلها وديق مغلها ويقيد مطلقها ويكسوها من البيا
ثوبا جميلا استخرت الله تعالى فشرعت في شرح لطيف على حسب الحال
من اشتغال البدن والبال لعلني بان من احوال **الاحكام** على وجود
فقد حرم خير كثيرا ومنه فضلا جزيلا وشحنه من غير الفوائد الا صو
بنييد من المقاصد الفروعية سال كما امكن طريق الاختصار وعدم
جملة وتفصيلا واسأل من لا قبره المسائل ولا ينبغي لديه السائل
بجعل ذلك عملا محفوظا بالقبول وموصلا الى نهاية السؤل وانفك

وكفى به وكيفا **قلت** ناسيا بكتاب الله العزيز وعملنا بقوله صلى الله عليه وسلم
كل امرئ يار لا يبدأ فيه بسم الله وفي رواية الرحمن الرحيم فواقطع اخرجه الرهاوي
في الأربعين من حديث ابي هريرة ولا ياب ما جبه واليه في السنن والرهاوي من حديثه ايضا
لا يبدأ فيه بالحمد لله زاد الرهاوي والصلوة على نوابه فمحق من كل بركة **بسم الله** أي
ابتدأ أو أي منه أو لفوا ففتح وقدم الفعل في قرأ بسمك لأن القراءة هنا أهم واشتقا
ق الاسم من السمو وهو العلو فكانت عللا على معناه وظهر عليه وقيل من الوسم وهو العلامة
وطولت منه الباء لنزول على حذف التاء اسم والله تعالى علم على الذات الواجب الوجود لذاته
المستحق لكل كمال وأصله الأله وهو اسم لكل معبود ثم استعمل في المعبود بحق الصحيح
انه عربي ووروده في غير العربية انما هو من باب توافق المقادير والاشتقاق كقوله
وانه الاسم الأعظم كما نقله البندني عن اكثر العلماء وعدم اجابة الرعي به
لأنها اصول عدم استجماع شروط الاجابة احكاما ولم يسم به غير الله اجابا **الرحمن**
هو صفة بمعنى كثير الرحمة هذا هو غلب على المبالغة فيها فمن ثم لم يسم به غير الله
وتسمية اهل الإمامة مسيئة الكذاب به من تعنتهم في الكفر وغلبة كونه اسم
علم لا يمنع اعتبار وصفته وهو عربي مصروف ومنوع **الرحيم** أي ذي الرحمة
الكثيرة فالرحمن ابلغ منه لأن زيادة البناء في الصفات الغير الجلية المنجدة
نوعا واشتقاقا نزل على زيادة المعنى فلا نقض بحذر وحاذر وذكر بعد ما دل
على حلال الرحمة للاشارة الى ان مدلوله مقصود كي لا يفغل عن طلبه وكلاهما
صفة مشبهة من رحمته لئلا يله فزلة اللازم اذ الرحمة العطف وهو مستعمل في
حقه تعالى فابعد غايتها من الفضل والأنعام وادوت النسبية بالحمد والابحار
واشارة الى عدم تناقض الدليلين اذ الاشارة حقيقي واصناف البسولة حصل
الأول وبالحمد حصل الثاني حيث منسقط للعاطف المخل بالنسوية **أحمد**
أي اثني واصف بالوصف الجليل اذ مدلول مادة الحمد لغة الثناء بالاسان
على الجليل الاختيار على قصد التقظيم سواء تعلق بالصفات القاصرة او
المتعدية ومورده خاص ومتعلقه عام وعرفا فعل يثنى عن تقظيم المنعم

عنه
الرحمن

الرحمن
الرحيم
الجليل

من حيث كونه منعاً على الحامد وغيره وهو الشكر لغة فورد الشكر
عام ومنعاً خاص فيمن الشكر والحمد عموم وخصوص وجهي الشكر
عرفاً صرف الحمد جميع ما انعم الله به عليه الى ما خلف لا أجله من اي
الله عز وجل المستغنى جميع المحامد الذي **حدي له من جملة نعم المستغنى**
للمقابلته بالحمد المؤدية الى استغراق العربة بطريق التسلسل وهذا
مستمد من قول موسى عليه الصلاة والسلام الربي انعمت علي بالنعم
السورية وامرني بالشكر وانا شكري اياك ذنوبك ذكره التقدي وغيره
مستمر بالحمد اي طالباً به منه تعالى فيض اي مسائل كرمه العليم مثلاً
قوله تعالى لا اله الا انت شئت ان ترضى ان يرضى ان يرضى ان يرضى
وجل اي الرحمة المقرونة بالنظيم والسداد اي التحيمة المفرونة
بالسلامة من الافات وجمعت بينهما امتثالاً لقوله صلى الله عليه
تعالى صلوا عليه وسلموا تسليماً وصدا من كراهة افرادهما
عن الآخر لفظاً لفظاً على اليقين سرور اي راحة على الذي اوضح
اي بين **اعلام الهدى** جمع علم وهو في الاصل الاثر الذي يستدل
به على الطريق محمدي هو اسم علم وهو ينقول من اسم المفعول المضعف
لكل من كثرت خصاله الحميدة سمي به نبيا صلى الله عليه وسلم بالهام
من الله عز وجل لاهله بذلك **قاله اي جميع** امته او مؤمني بني
هاشم وبني المطلب او اهل بيته او ذريته اقول رجع الراكضين
الثاني وهو الاظهر فمقدرا ذنبهم هنا الاول خيال محمد كل قفي
اخرجه الطبراني في الاوسط بسند ضعيف **والصحيح له وهو اسم**

من جملة نعم المستغنى
تظهر بالحمد فيض كرمه
صلوة والسلام سرور
الذي اوضح اعلام الهدى
سواء

جمع لصاحب وهو من لقيه ولو مره مؤمناً ومات على ذلك ولو اعين
وغيره **ما** **تسم** اي ضحك مجازا **البرق** الذي هو اجحة الملك الذي
يسوق السحاب بها وفيه خلاف منشور **وما غيث** اي مطر **ما** اي
نزل **وبعد** مبنية على الضم كما صلها كلمة يؤتي بها الانتقال من اسلو
ب الى اخره وكان صلى الله عليه وسلم ياتي باهلها وهو اما بعد في خطبة
واختلف في اول من تكلم بها علي احوال ذكرها في نهج المحافل **والفقه**
الاشي حده **عظيم الخطر** اي القدر **وفيه للمر** الحريض على نيل المعالي
بطون الوتر لا شئ له على كل ما يحتاج اليه من معاملته الله تعالى ومعا
ملته الخلق ومن **اهم العلم علم الاصل** الا في بيان حده وهذا وقعت
الاشارة اليها بحضورها **هذه منظومة مشتملة على عيون علمه**
اي الاصل المذكور ثم ياتي اي يتلو وترشداً **مطلوبات كتبه** جميع
الجوامع وغيره **المستفاد** بحفظها وفهم معانيها ولألف فيها للاطلاق
ولما كانت سبباً موصلاً الى ما ذكر **سمينا** بطريق المطابقة ذريعة
الوصول اذ الذريعة للشيء كل يوصل اليه **الحا قبا** من ربه الاصول
اي اخذها قليلاً قليلاً **واسأل الله الكريم** والمواهب العظام **الانج**
مارس اي طلبت من المآرب اي الطالب **واسأله** نفع طالب **لهذه**
المنظومة بها وان لا تكون تلك من خيرة سعي ضلالا يربط ولم يوصل
الى نفعه **وها انا اشوع** في المراد بحسن عون الملك الذي لازوال
ظلمه الجود كثر الجود والعطا ووقع الخلاف في جواز تسمية البارئ
تعالى به ولأصح الجواز فقد ذكره البيهقي في كتابه الا سماء والصفات

ما
تسم البرق واغيش
وبعد الفقه عظيم الخطر
وفيه للمر الحريض على نيل المعالي
وما غيث اي مطر
وما بعد مبنية على الضم
وهو المستفاد
على عيون علمه
مطلوبات كتبه
سمينا ذريعة للوصول
الى اقتباس من ربه الاصول
حاصل الكرم والسمو
انج مارست من المآرب
ونفع طالبها
تكون من خيرة سعي
وها انا اشوع في المراد بحسن عون الملك الذي لازوال

اصل الفقه وما هيته واصل ذاي الفقه كل دليل يحمل لامفصل كما
قيموا الصلاة ولا تقربوا الزنى وصلاته صلى الله عليه وسلم في جوف الكعبة
 والأجماع على ان لبنت الابن السرم مع بنت الصلب حيث لا معصب وقيا
 س الاثر على البر في امتناع بيعه بعضه ببعض الأسواء بسوا يدابير
 واستصحاب الطهارة لمشك في بقائها فليست تلك اصول فقه
 وان ذكر بعضها في كتب الأصول للتفصيل وانما هي **مطلقا الامر** الذي هو للموجوب
 حقيقة والنهي الذي هو للحرمة حقيقة **وفعل المصل** صلى الله عليه
 وسلم والأجماع والقياس والاستصحاب التي هي في غير ذلك من المتعلقات
 الاي بيانه في بحث كل منها ومن الأصل المذكور على الصواب لا كما وقع لابن
 السكيت في جمع الجوامع من جعله صفة للأصول **حال في استفادة منه** اي
 من الأصل المذكور باستفادة جزئياته بالمرجحات المذكورة في الأثر
 سندلال الآتي بيانه **مع كيفية** للاستفادة المذكورة المستدل بها و
 قيل اصل الفقه معرفة الدليل الإجمالي ورجح الأول لأنه اقرب إلى الأصول
 لفقه إذ الأصول لفظة الأدلة كما في تعريفهم الفقه بالعلم بالأحكام
 الشرعية لانفسها اذ الفقه لغة الفهم **والفقه** لغة الفهم واصطلاحاً **العلم**
وضما بالف الاطلاق **لعلم شرعي** حكم من حكم اضافة باب الصفة إلى
 الموصوف فيجسم العلم بالذات كنصور الأنسان والصفات كالبياض
 ويشروع العلم بحكم عقلي كالعلم بان الواحد نصف الاثنين وحسب العلم
 بان النار حمراء **علمي** اي متعلق بالعمل قلبيا كان كالعلم بوجوب النية في الوضوء
 او غيره كالعلم بسنية الوتر فخرج لا عنقادي كالعلم بان الله عز وجل واحد والله
 يرى في الأخرى **يؤخذ** اي يكسب فخرج علمه غيره كالعلم بالله تعالى والنبى وحيه بل علم
 الصلوة والسلام **من دليله** الموصل اليه **المفصل** فخرج المنسب للخلاف من
 المفتي والثاني المثبت برأيا مأخذه من الفقيه لحفظه عن ابطال حكمه فالعلم

واصل ذلك دليل يحمل
 مطلقا الامر وفعل المصل
 وحال في استفادة منه
 نية والفقه لفظ وضما
 لعلم شرعي حكم صلي
 يؤخذ من دليله المفصل

بوجوب

بوجوب النية في لوجود المفتي او بعدم وجود الوتر لوجود الثاني لا يسمى
 فقه بل تقليد او عبرت بالفقه هنا بالعلم بجمع الجوامع والنهاج وغيرها
 وان اعترض ذلك بان الغالب علم الفقه مظنون لبنانه على العمومات
 واخبار الأجاد والاقيسه وغيرها من الظنيات لا أنه ظن المجتهد الذي
 هو لقوته قريب من العلم والمراد به منه التهي للعلم بالحكم بمعاودة النظر
 فلا ينافيه قول مالك في ستة وثلاثين مسألة من أربعين سئل
 عنها لأدري وما يفرج على ضابط الفقه مسائل كالوقوف وغيره الوصية
 واليمين والتذرر والتعليق وغير ذلك فلو وقف على الفقه او اوصى لهم دخل
 القائل في الفقه لا المبني من نحو شهر والمتوسط بينهما درجات يمنعه المفتي
 فيها له تركه لأخذ كما نقله في المجموع عن الفراء رضي الله تعالى عنه وأقره
 او المتفقه صرف إلى من تفقه ولو يوما واحدا لأن الاسم صادق عليه ولا
 يستحق اهل الظاهر من المرصد باسم الفقهاء شيئا كذا ابن الصلاح في فوائده
 ثم حلت عن ابن سريج وعلى وجوب العمل بالظن ظني طهارة نحو الما في
 الأجناد واستقبال القبلة ونية الصدم والصلاة ووجوب الفسل
 على المرأة اذا قضت شهونها بجاء ثم خرج منها ماء الرجل بعد ما فيجب
 الفسل عليها عملاً بالظاهر وهو احتياط المأين وفي الأثر ما لوقال له
 على الف في علمي وظني لزمه على الأول لا الثاني وهو عكس القاعدة وكذا
 اذا اتفق الطهارة وظني الحديث فلا يأخذ بالظن وكذا عكسه على الصحيح
 خلافا لما وقع للرافعي وغير ذلك الخطاب **ثم** للاستئناف لا للمطاففة
ب الله اي كلامه النفسي لا في المسمى في الأثر خطابا حقيقة
 على الأصح **أن تعلقا** بألف الاطلاق **بفعل** من اي الذي **كلفه** الله تعالى
 اي الزمه بما فيه كلفه وهو البالغ العاقل من حيث كونه مكلفا اي
مطلقا سواء كان بالأقصر الجازم وغيره أم لا والى والتحيز كما في منهاج البعوض
 ويؤاخذ قوله وايضا فيه الزيد وهو مناف للتجديد الآية دل عليه

ثم خطاب الله ان ذلك
 ينزل من كلفه في مطلقا

X

كتاب أو سنة من أول الفعل الغلب الأعتقاد في غير فعله
 كذا كالتبني صلى الله عليه وسلم بالخصائص أم بالكتفانه **حكم** أي الحكم
 المعروف عند أهل الأصول بالاثبات قارة والنفي آخر
 وبما تقرر علم أن الخطاب يتعلق بالمعروف تعلقا معنويا بمعنى
 أنه إذا وجد بشرط التكليف يكون مخاطبا به ذلك الشيء النفسي
 الأزلي لا تعلقا تمييزيا بأن يكون حالة عدمه ما سوا خلافه
 المعترلة في تفهيم المتعلق المعنوي لتفهيم الكلام النفسي
 وقولهم خطاب الله قديم عنكم والحكم حادث لأنه يوصف به
 الحادث فيكون صفة لفعل العبد ومعللا به نحو قولنا علمت
 بالنكاح وحرمت بالطلاق وأيضا فوجبه دلوك الشمس للظهر
 وما نفيه النجاسة لعمدة نحو الصلاة وصحة البيع وفاء فاجبة
 عنه وأيضا فيه التزديد وهو مناف للمزيد واجب عنه بأن الحادث
 المتعلق والحكم متعلق بفعل العبد وليس صفة له كالقول المتعلق
 بالمعومات ونحو الطلاق والفكاح معرفات له كالقول كالعالم الحي
 الصانع والموجبة في الدلوك والملائمة في النجاسة اعلام بالحكم لا
 هو وبالصحة إباحة الانتفاع وبالبطالان حرمة والتزديد في أفعالهم
 المحرود لا في الهد وخرج بفعل من كلفه الخطاب المتعلق بالذات والصفات
 وذوات المكلفين والجمادات كدلول الله لا اله الا هو خالف كل شيء ومد
 لدول ولقد خلفناكم ومدلول ويوم نسير اجبال ونحن حيث انه مكلف
 مدلول وما تعملون من قوله تعالى والله خلقكم وما تعملون فإني
 قطعته بفعل المكلف من حيث انه مخلوق لله عز وجل وما ينفزع على
 ذلك أن وطني الشبهة القائمة بالفاعل لا يوصف بحل ولا حرمة
 كاهو

حكم

ما هو أحد أوجه ثلاثه وبه افق الغوي رحمه الله تعالى لأن الحل والحرمة من
 الأحكام الشرعية والحكم الشرعي كالتفريع وهو المتعلق بفعل المكلف ونحو المظن ليس
 مكلنا كما سيأتي وجزم في المجموع بأنه يوصف بالحرمة وبه قد رجع والخلاف جار
 في مثل الخطأ وكل المفسر المبتدئ وإذا علمت أن الخطاب ينقسم إلى اقتضاء وتخيير
 فاعلم أن **ذلك** الحكم أن اقتضى الوجود ومنع من النقيض وهو الذي يعاقب
 تاركه ويشاب فاعله فهو واجب مشتق عندنا من وجوب الشيء وجوبا وقد راد
 في جهل الاعتبار الذي **قد فرضا** بالف الإطلاق والبناء للمفعول لأنه
 مشتق من فرض الشيء إذا فرض فلا كما لا يبرهنه في نفيه ترادفهما
 حيث قال ما ثبت بدليل قطعي قرآن وسنة متواترة ففرض كالصلوة
 الحسن وكفراة القرآن في الصلوة الثابتة بفعله تعالى فافرق ولما
 تيسر من القرآن وبظني كخبر الأحاد والغيا سالمظنون فواجب كفراة الفا
 تحق في الصلوات الثابتة بحديث الصحيحين وغيرها لا صلوة لمن لم يقرأ
 بقائمة الكتاب والوتر والخلاف لفظي وحاصله أن ما ثبت لفظي هل يستلزم
 واجبا كما يسمى فرضا وما ثبت بظني هل يسمى فرضا كما يسمى واجبا فعندنا نعم
 لما مر أن وجب بمعنى ثبت والثابت أعم من أن يثبت بظني أو قطعي وعند
 لاخذ المفروض من قولهم فرض الشيء إذا عزم أي قطع بعضه وللوجوب من وجوب
 جب الشيء إذا سقط وما ثبت بظني ساقط من قسم المعلوم والبناء يكون
 الخلاف لفظيا عدم بطلان الصلوة عنده بترك القائمة وإن أشم لأن
 ذلك أمر فقهي لا دخل له في التسمية التي الكلام فيها وما ينفزع على ذلك
 أن من حلف على ثابت قطعي أنه ليس بواجب أو بظني أنه ليس بفرض ويحتمل
 عندنا ولا يثبت عندنا وإن من قال الطلاق واجب على أو فرض على تطلق زوجته
 لكن لا طلاق مخرج والثاني كناية المعروف عند الأكثرين والطلاق لازم لي كواجب
 علي كما نقله الرازي عن زيادات الصباوي للمعروف أيضا وأما على الطلاق

وذلك واجب قد راد
 لا إذا ثبت

فصرح عند الضرورة بفتح الميم وضربا كما قاله سيد محمد بن محمد وهو لا وجه
وكناية على ما نقله الروياني في البحر عن المزني وعلى ما رسم النذب بأنه
على أنه ما قنض في الخطاب الوعد ولم يمنع من النقض وبأنه ما يجر
فاعله ولا يذم ناركه والحرمان بالانحصار في تركه ومنع من النقيض فلا
ن لم يمنع فكره وان خير فاحبه واحرام ما يذم شرعا فاعله والمكروه
ما يجر شرعا ناركه ولا يذم فاعله والمباح ما لا يطق بفعله وتركه
مدح ولا ذم شرعا ورسم ابن السبكي وغيره ذلك تبعاً للأمام بغير
ما ذكره فاما معناه في الخطاب **ان كان للفصل بجرم اقضاء** اي اجاب
وان اقضاء دونه اي دون الجرم فالنذب ويراد فيه السنة و
الظنوع والنقل والحسن والمرغب فيه والمستحب على الصحيح والخلاف
لفظي **واما الحرام** فهو ما اقضى الخطاب فيه الترك **اقضاء جاز**
بان لم يجز فعله **وان اقضاء** اقضاء غير جازم نحو اذا دخل المسجد
المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين اخرج الشيطان وغيرهما والاقضاء
في اعطان الابل فالانها خلقت من الشياطين اخرج ابن ماجه فهو كونه
لامطلقا بل **ان ورد النهي** كونه مخصوصا كما مضى مثاله **والا**
يرد النهي مخصوصا بل استفيد من لا مراد الا امر بالشئ نهي عن فعله
على ما يأتي فهو لا **يعد** كرها **اي اختلاف اولي** سواء كان فصلا لغير
مسافر ولا ينظر بالصوم ام تركه كترك صلوة الفجر والفرق بين القسم
المخصوص وغيره ان **الطلب** المطلوب بالمخصوصا شدة منه في الطلب
بغيره والخلاف في شيئين امكروه ام خلاف الاول اختلاف
في وجه

في وجود المخصوص فيه كصوم يوم عرفه للحاج خلافاً لاول
وقيل مكروه وجرى عليه النووي في تلك التنبية لحديث ابي داود
انه صلى الله تعالى عن صوم يوم عرفه بعرفه واجيب بضعف الحديث و
خلاف الاول زوده تبعاً لابن السبكي فذا من كلام المنوخرين
حيث قابلوا المكروه بخلاف الاول في عدة مسائل وفرقوا بينهما
ومضوا في النهاية لكنه عبر بالنهي المقصود وبغير المقصود و
هو المستفاد من الامر كحرام وما المتقدمون فيطلقون المكروه على ذي النهي
المخصوص وغير المخصوص وقديرون عن الاول بالكرهية الشديدة كما في
ل في قسم المنسوب سنة مؤكدة **ومثي خير** اي الخطاب **فنه حل**
ببشر اوله **اي حلال** وترادفه **مباح** لأن كلا منهما قسيم للحرام
اخذا بالالف الاطلاق والبناء للمفعول وعلم بما ذكر ان المباح
لا قضاء فيه خلافاً لما وقع لابن السبكي تنبيه ما فهم عنه
شرعاً فقيصم والافحسن ولو مباهاً خلافاً للمنزلة فلا فاعل على
فاطع يد الجاني قصاصاً لا أنه محسن فيندرج في قوله تعالى
ما على المحسنين من سبيل وعند ابن حنيفة يعني ويأتي ذلك
في كل موضع كان الفصاح فيه مكروهاً ومن اقسام الحكم وفا
قال الفرالي والبيضاوي وصاحب الحا ص **رخصه** وهي لغة
التسهيل في الامر **شرعاً ما قاله الدليل** الاصل اي ثبت على
خلافه **مع عدم** قائم سواء كان واجباً كاللينة للمفطر
والنهي لفقد الماء حساً او شرعاً وفطر مسافر خشى من الصوم

أصلها أم مندوباً كالنحر في ثلاث مراحل وفطر مسافر يغير بالصوم و
غسل الرأس المنشوي أم مباحاً كالسهم والغرض والاجارة والعرايا أم مكرهاً
كالنحر في أقل من ثلاث مراحل على ما قاله لما ورد في أم خلاف الأول كالنحر الذي
كفر على ما قاله غيره وكفطر مسافر لا يجزئ الصوم ووجه مخالفة ما ذكره في
الأمثلة للدليل الأصلي أن أصل الميتة الطهارة للنجس واليهتم أن لا يكفي
عن الوضوء لعدم انحصار الطهارة فيه والغفر والفطر والقفل عدم جواز
ها مطلقاً لأن الأصل الأثم والصوم ومع الرأس والسلم ونحوه أن لا يكون
لما فيه من الغفر وكفا فاعلة حال الحل والأعذار الاضطراب وفقد الماء ومشقة السفر
وغسل الرأس والحاجة إلى ثمن المخلات قبل أدراكها وسهولة الجواب في
أكل الميتة لموافقته لغرض النفس في بقائها وفي النعيم لموافقته لغرضها
أيضاً من حيث براءة الذمة مع رفق وقيل إنها عزيمية من حيث الوجوب
فعلى الأصح العامي بسفره يحرم عليه الأول ويجب عليه قضاء الثاني وعن الر
خصة أباحة ترك الصلوة جماعة لنحو من ودليله لأصل الكراهية
الشديدة بالنسبة إلى أباحة وسببها فأنهم جازوا أباحة وهو لا يفراد
فيما يطلب فيه الجماعة من شعار الدين **والا** يتغير الحكم أصلاً كوجوب الصلوة
المحسنة أو تغير الصعوبة كحرمة الأصطيد بالأحكام بعد أن أصبح قبله أو إلى
سهولة لا لغز كجواز ترك الوضوء لصلوة ثانية لمن لم يجد بعد صلاته
أو لغز لا مع قيام السبب للحكم الأصلي كإباحة ترك ثياب الواحد من المسلمين
للمعشر من الكفار في القتل بعد صلاته وسبب مخالفة المسلمين ولم يبق حاله
الإباحة لكثرة المسلمين حينئذ وعذرهما مشقة الثياب المذكور لما
كثروا **وعزيمية** وقع الحكم وهي لغة القصد المقصود لأنه عزم امره أي
قطع

7
قطع حتمه **صعب** على المكلف أم سهل ولا يرد على التعريفين وجوب ترك الصلاة
والصوم على الكافر فإنه عزيمية وتعرف الرخصة صافق عليه لأنه مانع من
الفعل ومن ما فتنه وجوب الترك فلم يصدق التعريف وجعل الرازي والآمزي
 وابن الحبيب الرخصة والعزيمة من أقسام الفعل الذي هو متعلق الحكم والأول
أقرب إلى اللغة كما قاله الجلال المحلى وغيره الخطاب الوضعي وبيان الصبي
والباطل والقاسد ومن الحكم الشرعي خطاب الوضع كما زاده ابن الحبيب في
تعريفه حيث قال هو خطاب الله المتعلق بفعل المكلف بالأقتضا والتحجير
أو الوضع وعلى كونه شرعياً بأنه استغيد من الشارع وليس فيه
أقتضا ولا تحجير لأنه ليس من فعلنا لورود الخطاب فيه سبباً وهو
ما يضاف إليه الحكم لنقله به من حيث أنه وصف معرف للحكم أو غير
معرف له أي مؤثر في الحكم بذا أنه أو بأذن الله تعالى أو باعث عليه
أقوال أقربها الأول كالزنا لوجوب الحد ودخول الوقت لوجوب
الصلاة والاسكار لحرمة الخمر وإضافة الأحكام إليها نحو يجب الحد
بالزنا والصلاة بدخول الوقت ويحرم الاسكار وشروطها
لهو ما يلزم من عدمه المعدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم
لذاته كالطهارة للصلوة والأحصان لوجوب الرجم **وحيث** أوفا
سداً وسيأتي تعريفهما **وما نفاً** وهو وصف وجودي ظاهر منقطع
معرف فقيض حكم السبب كالأبق ما نفع من وجوب القضاء لمسبب
عن القفل ككمة وهي أن الأب كان سبباً لوجود ابنه فلا يكون الأب
سبباً في عدمه وإطلاق الوجودي على الأبوة وإن كانت أمراً إضافياً
لأنه ليست عدم شيء وإن قال المنكحون فلا ضافية أمور اعتبارية

لا وجود به مما يكن ذاي الخطاب **واراد** بيان الامتناع حقيقة الورد
 في الكلام النفسي بل واللفظي لكن الورد فيه شاي **فالوضع** اي فهو
 ب الوضع سمي بذلك لأن متعلقه بوضع الله عز وجل اي يجعله كما
 يسمى الخطاب المقضي والمخير خطاب تكليف لما تقدم ومما يتفرع على ذلك
 كعدم صحة صلاة الصبي بلا طهر ووجوب العزم بالاثلاثه وانلاف
 البهيمة ونحو المحنون والتأخي في غير ذلك **وأما الصحيح** عبادة كان
 أو غيرها فهو ما يعرفه المعبر شرعا من الشروط والأركان ورسمه الفقهاء
 كذا قاله البيضاوي ولعله اراد بعضهم بأنه **في العبادة** كالصلاة ما
 ليس **بحاج** الى اعادة لها اي افعالها مرة ثانية وهو في سواها اي في غير
 هاهنا عقد وغيره ما اي الذي ترتب الاثر لنحو العقد عليه وهو ما
 شرع له **محو** الانتفاع في البيع والا فانه واستمعا بوطي **وليس** ونظر في
 النكاح فالصحة سبب للترتيب لانفسه بمعنى ان الترتيب المذكور حيث وجب
 فهو ناشئ عنها لا بمعنى ان الصحة حيثما وجدت نشأت عنها الترتيب والاول
 البيع قبل نقض الخيار فانه مع صحته لم يترتب عليه اثره وتوقف الترتيب
 على نقض المانع منه غير قادم في كون الصحة منشأ الترتيب كما ان
 توقف وجوب الزكاة على حيلان العمل غير قادم في سببية ملك النقا
 لوجوبها **وهو اي الصحيح** **ان وافق ذوالوجهين** وقوعا الشرع والوجوبان
 معا فقه الشرع باستجماع المعبر فيه شرعا ومخالفته بانتهاد ذلك في جملة ما
 يقع الاموافقا **الشرع** كمعرفة الله عز وجل اذ لو وقعت مخالفة له كان

الواقع جهلا لا معرفة اذ موافقته الشرع ليست من مستل الصحة فلا يسمى
 هو صحيحا وهذا رسم المتكلمين وهو يأتي في كل من **التسمية** العبادة كالصلاة
 وسواها كالبيع فصلاة فاذا الطهورين صحيحة على الرسم الثاني دون الاول
 وصلاة من ظن انه متطهر فبان حديثه فأسره على الاول دون الثاني وهو
 الصحيح فيها تنمة العبادة ان وقعت في وقتها المعين لها او لا شرعا ولم تسبق
 باداء مختل فاداء والافاعادة وان وقعت بعده ووجوبه مقتض للفعل
 ففضا وسوا وجب ادائه كالمظهر المتروكة قصدا ام لا وامكن كعدم نحو
 المسافر ام لا عقلا كصلاة نائم او شرعا كعدم حايض فخرج بالمعين لها او لا
 قضا رمضان فانه موقت بما قبل رمضان الذي بعده ومع ذلك فهو قضا
لانه توقيت ثاب لا اول ومما يتفرع على ذلك من احرم بنسك ثم افسد
 فمات به يكون قضا لانه بالاحرام تضيق عليه الاثنيان به ومن احرم
 بالصلاة في وقتها ثم افسد حايضا او ثانيا في الوقت فانها تكون قضا
 عند التام حين وجاعة لفوات وقت لا احرام والمعتد خلافه حتى لو
 كان ذلك في الجمعة جاز استئنافا فرج لو ظن انه لا يعيش الى آخر الوقت
 تضيق عليه فان عاش وفعل في آخره فاداء على المعتد خلافا لابي
 بكر الباقلاني اذ لا عبرة بالظن البين خطاؤه وكذا الواعنا دة المرة
 طويلا في قضاء وقت من يوم معين كما ذكره الامام ومما يتفرع على ذلك
 اي على قوله لا عبرة بالظن البين خطاؤه لا على قوله لو ظن انه لا يعيش
 ما لو او اسوا اذ فطنوه عذوا فانه يجب القضاء وما لو طويلا باع مثلا
 مال ابيه ظانا حيا نه فبان ميتا فانه صحيح في لا يظهر مال الوبا شيئا يظنه
 انه غدره فبان له مع جزاءه ومالو وطى امته جاهلا بانها له فجدت قات الا
 ستيلا ديتت ومالو وطى زوجته على ظن انها اجنبية فقتل لمطلقا



ثلاثة وان اشم قطعاً بل على ابن الصلاح وجوب الحد وما لو حمل بمسألة طاهر
فان صلاته تطل في الاظهر وما لو تناول منظر ايظنه خفافاً فانه يلزمه
الفضا وما لو وطئ امية اجنبى بطنها امه لزمها قرعة فقط او زوجة المملوك لزمها
قرعة ان اوز وجنتا لزمها ثلاثة اقراء على الرأى عاكس الفاعل بخلاف ما لو وطئ حرة
فانها تعد بثلاثة اقراء مطلقاً لان الطنى انما يؤثري الاضياف لا المسا هله ومنه
يؤخذ انه لو طئ زوجة الامة فذلك هو ولا شبهة اي الصواب ولا الفاضل تركها
وقضية المنقول وجوب ثلاثة وهو قضية العلة بسرح السلم في الاصل خلا
فالرافى واذا فطنت حد الصبي مما رفق خيره اي غير الصبي هو للموصوفين
لبطلات وذلك بان لم يستجبه المعصية او وجبت اعادته في العباد ولم
يترتب عليه الاثر في سواها او خالف ذو الوجهين الشرع وقوعاً وبهذا الاعتبار
يوصف لدينا بالفساد لظهور مخالفته للشرع **ولم** اي خيصة النحر بغير النون
اي ثابتة بالباطل **للاصل** نهى بان لم يشرع بالحكمة كالصلة بدون بعض
الادراك او الشروط وليس الملاقي ونحوها الفقد كن من البيع وما **للموصوفين** نهى عنه كما
في صوم يوم النحر نهى عنه للاعراض بصومه عن ضيافة الله تعالى للناس بلحوم الارض
ضامى التي شربها فيه وكسب درهم بالدرهمين لاشتماله على الزيادة فهو **فاسد** يائتم
به ويقيد بالقبض المالك الخبث ويصح عنه نذر صوم يوم النحر اذا المعصية في
فعله لا نذره ويؤمر بفطره وقضائه ليخلص عن المعصية ويعفى بنذره ويخرج
عن المعصية لو صامه لادائه الصوم كالترمه فقد اعند بالفاسد اما الباطل
فلا يفسده **والكل** اي الخلاف كما مر نظيره في الفرض والوجوب للفظ **فاسد**
لا المعنى وبما انه ما خالف الشرع بالنهى عنه لا أصله هل يسمى فاسداً كما يسمى
باطلاً ولو صنفه هل يسمى باطلاً كما يسمى فاسداً فاعندنا نعم وعنده
لا وما ينفرع على كونه عندنا **بطلان** النكاح بالردة وفساده بالوطئ بشر

ظهر فيه

طه فيجب المضى فيه ويلزمه دم محذور بالوطئ ثانياً ويعقد حرامه بالجميع
بفساد الواد خله على عمرة فاسده وجعل فاسد كل عقد كصحيحة امانته وضماناً
غالباً لا باطلاً كالصادر من نحوى ووقع الطلاق على عوض فاسد كخبر بهر المثل
لا باطل كدم والعقد في كتابة فاسدة بقيمة المكاتب لا باطلة بنحو حجر واكرام العلم
العلم حقيقته **ان تذكر** انت امر **معلوم** اي ما شاذ ان يعلم مقصود العلم
على ما هو سلوك الواو لفروقة الشعراي على صيغته في الواقع وهو المراد بقول
ما صبا لم يحصل العلم حكم المذهب الجازم المطابق لموجب كادراكنا حدوث العالم
وقدم الصانع وضرر المعصية ولو على المؤمن **والا** نذكره كما ذكرنا بان لم تذكره
اصلاً ويسمى تصوراً ساذ جابغة المعنى اي لا حكم معه او ادر كنه على خلاف ما
هو عليه في الواقع **كان** جملاً بسيطاً وهو الاول او مركباً وهو الثاني كاعتقاد
الفلاسفة قدم العلم والجهمية ان مجرد اللفظ بكلمة الاسلام يكفي في كونه لانسان
مسلماً من غير اعتقاد ولا عمل سمي الاول بسيطاً لانه جزؤ واحد لا تركيبة
وهم من لا تسميه جملاً والثاني مركباً لتركيبه من عدم العلم والاعتقاد الغير
المطابق وما ينفرع عليه بطلان بيع الربوي اذا اتفق العلم بالمخاللة سواء
علم المتأمله ام جهلاً بسيطاً كان اصلاً او مركباً بان علمه بطريق الظن وو
فه التفاضل وفرض مفهوم الخطاب في قوله ان تذكر لنزوجه الا من يعقل الجاد
والجهية فلا تفسدان بالجهل ومقصود العلم ما استشيتته قبعا لجمع الجوارح بقو
لي ما خلا عدم علم امر غير مقصود لان يعلم كعدم علم ما تحت الارض وما
فيا **وما فوق السحاب** فلا يسمى عدم العلم بذلك جهلاً بل العلم او الجهل
اي لم يحتج في تحصيله **لنقد** واستدلال بل حصل بديهة العقل **هو** كما قال
الامام الرازي في المحصول **فروى** اي يضطر الى معرفته بحيث لا يمكن دفعه
محصوله بمجرد الثقافات النفس اليه من غير نظر والنسب لان علم كل احد

حتى من الاتيان منه **فهم** كالبيان بأنه موجود او ملئ او من الم ضرورة في ذلك
كما يدرك بالبصر فيعلم لونه وبالسبح فيعلم كونه خفيفا او رقيقا وبالشم فيعلم
كونه طيبا او خبيثا وبذوق فيعلم علوا او خافضا او غيرهما **وبليس** فيعلم كونه
ناعما او خشنا مثلا حصول المرئي المكنى ابعاده بمقدرة الحقيقة والسموع بحصول
الصوت في السمع والشموع بحصول الشئ في الشئ والشموع بحصول
بمقدرة ملاقاته للعصية المحيطة بسطح اللسان والملموس بحصول ملاقات البشرة
له ويسمى ذلك **علم** احسبوا يلحق به كل ما يدرك ببديهة العقل كالعلم بان
الكل اعظم من الجزء بان البياض والسود لا يجتمعان في محل واحد وبان الشئ
لا يكون موجودا بعدد ما في حالة واحدة ويسمى عقليا **واعلم** ان جواهر المفردات
وامتلاكها من الاشياء والمعتزلة **الحق** بان جوهر الحس التي ذكر
ناها ما علم بطريق خبري **تواتر** كعلم احدنا ببغلة ولم يرها ولا ادركها بطريق
سور الخبر المتواتر ولا يحتاج الى نظر خلافا للامام واتباعه كما سيأتي في مباحث
السنة وما يتفرع عليه الحكم بمرودة من انكر من الذي ما علم بالتواتر لانكار العلم
من الذي ضرورة فمن ثم مضوا بكفر منكر ملكة والكعبة مثلا وان لم يرها لم يعلمها بما علم
والا يكون كذلك بان افتقر الى النظر **كان** ذا العلم **ما نسب** للنظر عند الجمهور
لان حصوله عن نظره **ما نسب** له كالعالم بحديث العالم وقدم الصانع
لنوقف الاول على النظر في العالم وما نشاهد فيه من التغير فيستلزمه
على حدوثه والثاني على ان لكل حادث صاحبا وفسرت معنى الاكشاف
اي من دليل معصل اليه **افلا** بالافلاطلاق ولذا قال المعتزلة النظر
يولد العلم كقولهم حركة اليد حركة المفاتيح فعندهم النظر حاصل متولد عن النظر
العلم لا يتفاوت في جزئياته فليس بعضا ولو ضروريا اقوى من بعض ولو نظريا
عند المحققين وانما التفاوت فيها بكثره المتعلقات في بعضها دون بعض كما

في العلم ثلثة اشياء العلم بشئين بناء على ان العلم متحدان **فقد** بالمعلوم
كالذي بعض الاشياء قياسا على علم الباري تعالى وقال الاشعري **لكثر** من
المعتزلة العلم متعدد بتعدد المعلوم فالعلم بهذا الشئ غير العلم بهذا
الشئ واجابوا عن قياس علم المخلوق على علم الخالق بخلوه عن الحاشي ولا يقال
على هذا ان العلم يتفاوت بما ذكر وقال الاكثرون يتفاوت العلم في جزئياته
فالعلم بان الواحد نصف لاثنين مثلا اقوى في الحزم من العلم بحديث العالم
اجيب بان التفاوت في نحو هذا ليس من حيث الحزم بل من حيث غيره كالف
النفس باحد المعلومين دون الآخر ومما يتفرع على ذلك ما لو وقفوا
اوصى للاكثر علما من بني فلان وكان فيهم المنفذين وغيره مع شواهدهما في
صحة النظر وان اردت هذا الدليل الذي ذكره الشئ الذي يمكن **يصح**
النظر **ادراك** امر **مطلوب** بان يكون النظر فيه من الجهة التي من شأ
ننا انقال الذين بها الى ذلك الامر المطلوب الذي يسمى وجه الدلالة **سواء**
افاد علما ام ظنا فالاول الدليل القطعي كالعالم بوجود الصانع والثاني
الظني كالنار لوجود الدخان فبالنظر الظني في العالم وحدوثه يصل الى علم
وجود الصانع وفي النار وانما شئ محرق يصل الى علم الدخان وخرج بصريح
النظر القاسد فلا يتوصل به الى المطلوب لان تفاوت وجه الدلالة عنه وان
أدى اليه بواسطة اعتقاد او ظن **وبقوي** **ذلك** اي وكما ان ذلك
المطلوب خبري **اي** يخبر عنه المطلوب التصوري فانه يدرك بما يسمى حدا
الحيوان الناطق حدا لافسان فان في احد عند اليهوديين ما يميز الشئ
عما عده كالمعروف عند المناطقة ولا يميز كذلك الا ما لا يخرج عنه شئ ومن
افراد المحدود ولا يدخل فيه شئ ومن غيرها فالاول مبير لمفهومة والثاني

خاصته ويقال فيه ايضا الحد المطرد وهو الذي كلما وجد وجه الشئ المجرد
فلا يدخل فيه شئ من غير افراد المجرد فيكون ما نفا المنعكس وهو الذي
كلما وجد المجرد فيكون كما يشاء وجد هو فلا يخرج عنه شئ من افراد المجرد فيكون
جامعا وكلا العبادتين صحيحة والاولى يعني باقوله الحد هو الجامع المانع والثاني
فيه هي المطرد المنعكس عبارة فيها ما فيها فلا يخرج جميع الجوامع مع شرحه لا يحل كما في
جميع الجوامع اوضح وذلك كما يحوي الناطق حد الانسان بخلاف حده بالحيوان
الماتب اي بالفعل كما في المحل والخطيب على جميع الجوامع وكانت الاول للمؤلف
الفرع به فانه غير جامع وغير منعكس فلا يقال كل انسان كاتب ولا عكس
وبالحيوان الماشي فانه غير مانع وغير مطرد فلا يقال لا ماشي الا الانسان ولا
عكس **والنظر** هو الفاضل بذكر البا فلا يغيره بانه **التفكير** حركة النفس
في العقل بخلافها في المحسوس فانه تحيل **المؤدي لعلم** **الظن** بمطلوب خبري
فيها او تصويري في العلم فخرج الفكر الذي لا يؤد الى ما ذكرنا كحديث النفس
فلا يسمى **نظرا** وشمل التعريف **النظر** هو القطعي والظني والفاصل لثابته
الى ما ذكرنا بواسطة اعتقاد او ظن وان لم يجد انفسا اي لم ينفذ فان
التعريف يشمله وان كان جهلا كما مر ثمرة **النظر** هو الادراك وهو
النفس الا المعنى ثابته من نسبة او غيرها من غير حكم معه من ايقاع النسبة
او انزاعها ويسمى **ظنا** كما مر والتعريف الادراك مع الحكم فالجزم الذي لا
يقبل التغير علم والثابل المتغير اعتقاد فان طابق الواقعة كاعتقاد المظلم
سنية الضم قصي والا كالا اعتقاد الفاسي قدم العالم ففاسد **فالتفكير**
هو ما اي الذي يحصل **دون** الجزم بان يحتمل تقيض المحكوم به والى
كان **راجعا** لرجحان المحكوم به على تقيضه وهو **تقيض** **الظن** **المسبوق**
بالوهم

بالوهم **اذ هو** **الظن** المرجحية المحكوم به لتقيضه **وعند الاستدلال** في
جانب **تزد** لتساوي المحكوم به من كل من التقيضين على البطل **للاخر شك** هو
فهو خلاف ما قبله حكمان كما قال القرطبي وشيخه الامام والشك اعتقاد ان يتقا
وم **بشيء** ما فالتردد في قيام زيد ونفيه على السوا شك ولا انفاظن ومقابلته
وهم وقيل ليس الوهم والشك من التصديق بل الاول ملاحظة الطرف المرجوح
والثاني التردد في الوقوع وان لا وقع **قال** بعض الاصوليين وهو التحقيق فادرك
ما **تحت** تقدم من حكم العقل بالمرجوح والمساوي ممنوع على هذا وهذه طر
يقظة اهل الاصول واما اهل الفروع فيطلقون الشك غالبا على الجازم راجعا كان
او مرجوحا **فقال** من قال كالنوري ان **الظن** **والشك** مترادفان **فان** **الظن** **محل**
في الحديث كما قاله الزركشي لا مطلقا ولا مفردا فالو الطلاق لا يقع بالشك يريد
وث المساوي والمرجوح ويقع بالظن الغالب كما قال الرافعي في باب الاعتكاف
ولا يحل مزبوح شك في بقاء حيوة مستقرة فيه عند ذبحه للشك في المبيع
ويحل ان غلب على ظنه بقاءها ولو بوجه شدة الحركة من الذبح ولا يقضي لغيره
جعلها فيما شك فيه ويقضي به فيما ظنه ظنا مؤكدا ولا يحل كونه الجرم مع الشك
في السلامه بان استوى فيه الهلاك والسلامه ويحل بل يجب في العلم ان ظنها
لفلتها وغير ذلك ومن فروع ذلك ان الشك في كونه بغير تيقن الطهر ولو
لغيره **الظن** لا يؤثر كعكسه وهو احد المقاعد الاربع التي قالها القاضي حسين و
غيره ان من الغفلة عليها والثانية الضرر من مسائله وجوب رد المفضوب
وضمانه بالثلف والثالثة المشقة تجلب التيسير ومن مسائله جواز الذنر والقصر
والرابعة في السفر بشرطه والرابعة العادة محكمة ومن مسائله اقل الكيف الطهر واكثر
هما وتراد بعضهم خامسة وهي الامور بمقاصدها ومن مسائله وجوب الغيبة في الطهر
ورجعية السبي الا اذا كان الشئ اذ لم يقصد اليقين عدم حصوله وقال ابن عبد
السلام من الغفلة على جلب المصالح **ودرو** **المقاسد** وقال غيره الثاني من جملة الاول

راجح البطل

فليست عن به عنه ومن فروع ذلك ما اذا اتقن متنا قضيه وشك في المناظر
تتقن طرا وحدا وشك في السابق فياخذ لصد ما كان قبل ما على كلام مستوفى
في كتب الفقه ومن اكرم بعرق ثم ادخل عليها حيا وطاف وشك هل سبق الطواف
الاحرام بالحج فيصعد ويكون قارنا والصحيح صحة الحج ليقين الاحرام به مع الشك
في مفسده ومن اكرم بشك وتزوج وشك في السابق فالصحيح صحة النكاح لدا
لك وليس ما لو تزوج امرأة فبانت وقت العقد حاملا ولم يعلم هل حمل
من شبهة فيبطل النكاح أم من ربي فيصح بالظاهر في هذه عدم صحة عقد
النكاح لمقارنته الحمل بشك كونه من شبهة بخلاف ما لو شك في وجود الحمل
عند العقد ومضى في مجتنب الفقه ماله تعلق بما هنا الأدلة **الرابعة** وقوله
ق العلماء على انها **أدلة الأصول** الفقهية **أولها كتابنا** القرآن والمراد به هنا اللفظ
المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم للاعجاز المنعبد ببلاده خلاف المراد في أصول الفقه
بمن مدلوله القائم بذاته تعالى فخرجت الأحاديث غير الربانية والنورانية ولا
تجمل وما لا اعجاز فيه كالأحاديث القدسية نحو أنا عند ظن عبدي بي وما لا يشعبد
بنقلونه كالشيء والشيعة اذ ازيها فارجوها البينة قال عمر رضي الله عنه فانا
قد قرنا ما اخرجنا الشافعي وغيره فائد من القرآن او كل سورة على الصحيح
لا المنقول نحو السارق والسارقة فاقطعوا ايماهما على الاصح والفراة
السبع المعروفة للفر السبعة متواترة قال ابن الحاجب الاما هو من
قبل لا دال كالمند والاماله وتخفيف الهز وقيل غير ذلك ونظم قرائته بالشاذ
وهو ما نقل قرانا احادا والصحيح انه ما عدا السبعة وقيل بقوي ما عدا
العشرة يعني مع السبعة يعقوب وابا جعفر وخلفا وانها جارية مجرى الآ
حاد ولا يجوز ورد ما لا معنوله في الكتاب والسنة خلافا للحشوية واحتجوا
بأوائل السور مردود بانها اسماء **ومما لا يعني به غير ظاهر** بغير دليل
خلافا للرجية واحتجوا به بأن ذلك يفيد اجماعا مردودا بأنه لو كانت
كذلك

كذلك لا ارتفع الوثوق بحق قول الله تعالى **وتابوا** **سنة الرسول** صل
الله عليه وسلم المسندة وهي قوله صل الله عليه وسلم وفعله ومنه تقريره
لأنه كف عن الأفكار والكف فقل على الصحيح لأنه المبين قال الله تعالى
وانزلنا اليك الذكر لنتبين للناس ما نزل اليهم وثالثها الاجماع وسيأتي
تقريره وانما كان **كذلك** اي كالكتاب والسنة **اجماع** لقوله صل
الله عليه وسلم لا تجتمع امي على ضلالة فان رتبتم اخلافا فعليكم بالسواد
الا عظم اخرج به اي ما جده من حديث انفس رضي الله عنه فشهد صل الله
عليه وسلم بالصحة في جانبها فمن ثم قدم على القياس وابعها القياس
لعمل كثير من الصحابة رضي الله عنهم متكررا شائعا مع سكوت الثا
قين الذي يكون في مثل ذلك من الأصول العامة وفاقا عادة
ولقوله تعالى فاعبدوا والا اعتبار قياس الشيء بالشيء وهو
الى الثلاثة قبله وفي حجة **القياس** خلاف اشترت اليه بقولي **اي**
مقتضا عن التقليد **خلافا** اي خلافا لبعض الناس **اي** كاي كان حرم
وغیره ممن منعه في الأمور الشرعية شرعا عنده وعقلا عنده غيره
وقوله ان المصوص تستوعب جميع كواثر بالاسماء اللغوية
من غير احتياج الاستنباط وقياس غير مسلم وداود غير الجلي وابي
حنيفة في الحدود والكفارة والوضوء والتفديرات وقوله ان
المعنى فيها لا يدرك اجيب عنه بأنه يدرك في بعضها فيجوز فيه
القياس كقياس البناء على الشارق في وجوب القطع بجماع اخذ مال
الغير من حرز خفيه وقياس القائل على القائل خطا في وجوب
الكفارة بجماع القتل بغير حق وقياس على الجمر عليه في جواز الاستنجاء

به الذي هو نفسه بجامع انه جامد ظاهر قاله واخرجه ابو حنيفة على الأصل و
سماه دلالة النص وقياسه فغفلة الزوجة على الكفارة في تقديرها على الموسر عدي
كما في فدية محظورات النكاح والمعر بعد كما في كفارة الوفاق بجامع ان كلاهما
ما لا يجب بالشرع ويستقر في الزمة واصل التفاوت قوله تعالى لينفق ذو
سعة من سعته الآية وابن عبدان حيث لم يضطر اليه لوقوع حادثة لم يوجد
نفس فيما وقوم في الأسباب والشروط والموانع واخرى في الاصول العبادات
فلم يجوز الصلاة بالانكاح واخرى في الجزئي الذي قد عوا الحاجة الى مقتضاه اذا
لم يرد نص على وضعه في مقتضاه كضمان الدرك واخرى في العقلية واخرى
في النفي الاصل وهو بقاء الشيء على ما كان قبل وقد اشرع قالوا بالاستغناء عن
القياس بالنفي الاصل ثم يليه اي القياس **الاستصحاب** الاصل وذلك
كالعدم الاصل بان لم يشرع أصلاً لنفي وجوب صلاة سادسه وصوم شهر
لم يشرع لعدم دليل يدل عليها فانه يستصحب عدم الأصل واستصحب بالعموم
او النص لو ورد تغير من محض او ناسخ وكذا ما دل الشرع على ثبوته لوجود
سببه كثبوت الملك بالشراء كما سيأتي **الترجيح** وهو كما سيأتي جملة
لدى اي عند اماننا محمد بن ادرج الشافعي وجل بضم الجيم ونشيد اللام اي معظم
العلماء من أصحابه وغيرهم وفيه خلاف سيأتي في مباحث الكتاب
ويشاركه فيها السنة هي اي المباحث المذكورة في الترجمة اقسام اربعة
الكلام وهو عند اهل الاصول يطلق على اللساني وهو اللفظ وعلى النفسي
وهو المعنى القائم والمحقق كما في الحصول على الله مشترك بينهما وقيل انه حقيقة
في النفسي فقط ومن فروع ذلك اختلاف الأصحاب في قوله صلى الله عليه و
سلم في القائم فانما مراد شاعته فليقل اني صائم هل يقول بلسانه وبقلبه جزم
الوافي بالثاني وصح النووي الاول والمعتمد الجمع بينهما في صوم الغرض وكذا
في التنا

في النقل من الرتبة والافلية فنصر على القلب وحصول الغيبة بالقلب كما في الاحياء
ونصبه النووي في الاذكار وهو في صلاح النجاة اللفظ المفيد وحده الامم بأنه ما
الذي تركب باللفظ الاطلاق **من لفظتين** اي سواد كاننا اسين كزيد
فالم وعكسه ام اسما وفعل اكفام زيد وزيد يقوم ام اسما ورفا كما ذكره الجرجاني
وغيره من النحاة كما زيد لان تقديره ادعوزيدا ام فعلا ورفا تخولم لقيم **لكن**
قال ابن الصلاح **اي التزم** اي النجاة **والله** اي التسمية في النقل **معاصر** لعدم
تصويره في تخولم فيقول **واما** تصويره لم يقيم فقد ردوا اي لا كذاون قول
عن بان اجملة في تخولم لقيم لم تتركب من الحرف والفعل بل من الفعل و
الضير الذي فيه اذ الضير لم يقيم هو وهو تسعة اقسام اولها **المر** وهو المطلوب
به الفعل نحو اقيموا الصلوة واتق دعوة المظلوم وثانيها **نهر** وهو المطلوب
به الترك نحو ولا تقنطروا النفس التي ربحتم الله لا تسبوا الاموات وثالثها خبر و
هو ناقص عن ماض او مستقبل نحو واتخذ الله ابراهيم خليلا ثم لنفيون
بما علم اثنائي جبريل فبشرني **الشئ** بسنن من قبلكم وراجعوا استفهام **نحو**
من هذا الذي يقر من الله قرضا حسنا فما سمي قد اشكت هذه العبارة على
غاية الاشكال ثم من الله وله الحمد شروح على اسما النبي صلى الله عليه وسلم مقطوع
ع الطرفين لم يعرف بلفظه فوجدت فيه حينا طويلا رواه مسلم في دخول
النبي صلى الله عليه وسلم مكة يوم الفتح ذكر هذه العبارة فيه اذا خامسها
نحو لا تقاتلوا قوما نكثوا ايمانهم ومعناه هذا الوجوب اللاحق
كم يحرم افعالكم وسادسها **نحو** فوريك لنسا لنهم جمعين لعرك انهم
لن يكرههم يعبرون والله اني لا استغفر الله وانت في اليوم اكثر من سبعين
مرة **ثم** سابعها **نحو** يا ليتني كنت معهم ليت شعري كيف اتي بعدي
وثامنها **حقيقة** وهي لغة فعيله بمعنى فاعله من الحق ان تقديره بمعنى ثبت

او بمعنى منقوله ان قدرة بمعنى اثبت وهو اللفظ المستعمل فيها وضع له البند
فخرج اللفظ الممثل وما لم يستعمل واللفظ نحو هذا الفرس مشيرا الى حمار سواء
كان لغويا الحيوان المفترس ام موقفا كالذئبة لذوات الاربع وهي لغة كهايدب على الله
رض ام شرعيا كالصلة للعبادة المعروفة وان ادعى بالافلاكي واي القشير انها
انما استعملت في معناها اللغوي وهو الحمار بخير لا شئها عليه والبيضاوي انها مجاز
زات لغوية اشتملت لا موضوعات مبتداه ومنه في القرآن فاقطعوا
ايديهم فاغسلوا وجوهكم وايديكم الى المرافق وفيه ذلك ثم ناسبا **مجاز** مشتق مجاز
بمعنى ذهب من مكان الى مكان لنقله من اللفظ الحقيقي الى المجازي وهو واقع في الكلام خلافا ل
سفر ابي الفارسي حيث قال لا ما يظن مجازا نحو ريت اسدي في تحقيقه وفي الكتاب
والسنة كما سيبا في خلافا لظاهر به حيث قالوا انه يحسب لظاهر كذب
كما في قولك في التليد هذا حمار وكلام الله ورسوله صلى الله عليه وسلم منزوع عن
الكذب واجب بان الله للكذب ما اعتبر المشابهة في الصفة الظاهرة وهي
عدم القهر والمراد به عند الاطلاق ما اي اللفظ الذي به **مجاز** بالمهالة
والزاي اي ينزل عن اصله سبقة وضاع **علما** باللفظ الاطلاق
وان لم يستعمل على المختار اذ لا مانع من التميز في اللفظ قبل استعماله
فيما وضع له اولا وصح من السبكي اشتراط الاستعمال في المصدر واللام
يتحقق في المشتق مجازا كما في قوله لم يسمي به **بمعنى** الله تعالى كما وهو
من الرفعة والرحمة والحنو المستعملة في حقه تعالى ومنه والسماء
بيناهما اي اي بقوة وقوة عروبة ابن مسعود لا يكره لولا ان كان ذلك
عندي اي خفي واقسامه كثيرة منها الزيادة لفظا نحو ليس كليله شئ
والنقص نحو واسأل القرية اياها لها ويسمى هذا اضمارا لانه
المظهر عليه الحسن الاضمار كما في هذا والنقل نحو جاء احدكم من
الغائط اذا صلى فقله الملائكة المظلمين من الارض بين مرتفعين فلما كان
ذلك

ذلك يقصد لقضا الحاجة غالبا ليستربه الفضله كما ربه من الانسان باسم
ذلك المعصوم ومنه تسمية كثيرا للعلم والجود بجر والشجاع اسدا و
البليد حمارا وقد يكون من حيث العلاقة بالشكل كالفرس صوته المنفوشة
وباعتبار ما يكون في الاستقبال قطعاً نحو انك ميت او ظنا كالحمار للعصير
لا حمارا كالحمار للعبد وبالضد كالفارزة للبرية المهلكة والسبب للمسبب
نحو قولك للاسدي اي قدرة في سببه عن اليد حصولها بها والكل للبعض نحو
يحملون اصابعهم في اذانهم اي انا ملهم المنطق بالكسر المنطق بالفتح نحو
هذا خلق الله اي مخلوقه ورجل عدل اي عادل وهذا الدرهم ضرب فلان
اي مضروبه وبمعنى الثلاث كالموت المرض الشديد لانه سببه عادة
والبعض للكل نحو فلان **مجاز** الفراس من القوم والمنطق بالفتح المنطق
بالكسر نحو بايكم المفنون اي الفطنة وقم قائما اي قياما وبالا سنادا نحو
واذا نلت عليهم اياته زادتهم ايمانا اسناد الزيادة وهي فعله تعالى
الى الايات لتكونا سببا لها عادة تنمات الا ويشترط في انفع المجاز
السمع فلا يتجوز في نوع منه كالمسبب للسبب الا اذا سمع من العرب صورة
منه مثلا وقيل لا يشترط ذلك بل يكفي بالعلاقة المنطوق اليها فيكون السماع
في نوع لصحة التجوز في عكسه مثلا وتوقف الامدي في الاشتراط وعدمه
ولا يشترط السماع في شخص **المسلك** المجاز بان لا يستعمل الا في الصورة التي
استعملته العرب فيها اجماعا الثانيه المقرب كل لفظ ليس علميا استعماله
العرب في معنى وضع له في غير لغتهم كالكان والباء ولم يقع في القرآن كما قاله
الشافعي رضي الله عنه والاكثرون قال تعالى انا انزلناه قرانا عربيا وما
وقوع الاستدراك والقسطاس في المشكاة مع ان الاول فارسي للربايح

والثاني روي الميزان والثالث **هذه الكلمة** التي لا تتخذ فوفاق بين لغة العرب
وغيره الثالثه قبيحة اللفظ حقيقة ومجازا باعتباري كان وضع لغة للمعنى عام فحده
الشرح اذ العرف ينبوع منه كالصوم وهو لغة الأساك وخصة الشرح بالأساك المعروف والرا
بنة لغة كل ما يدب على الأرض فخصه العرف العام بنون الحروف فاستعمله في العام حقيقة لغوية مجاز
شرعي كالأول وعرفي كالثاني وفي القاصي **بالعكس** ويختص كونه حقيقة ومجازا باعتبار واحد
للتناقض بين الوضع ابتداء وثانيا الرتبة الثانية كل لفظ استعمل في معناه مراد منه لا
زم المعنى نحو زيد طويل النجاد يراد منه طول القامة اذ طولها لازم لطول النجاد وهو
لنوع ولحم جازيل الشيف الخامسة التعريف كل لفظ استعمل في معناه للتلويح بغيره
نحو ما فعله كبيرهم هذا نسيل الفعل اليكيد الأضام التي تختص الهه كأنه غضبنا ففجعه
الضفار معه تلويحاً للعاين لها بأنها غير صالحة لأن تعبد لما يعلمون اذ انصرفوا
بعقولهم من بحز كبيرها عن ذلك الفعل والآله لا يكون عاجز او ما يشفع على حقيقة
والمجاز ما لو حلف على الأكل او زاد المشي فهو لغو الا اذا كان بالطلاق فيؤاخذ في الطل
صريحاً في المحايي الكبير والبحر قال الاسنوي المتحج حمله على ما اراد به مطلقا اذ قلنا اللغة
اصلا حية وسياتي الخلاف في ذلك وما لو حلف بالطلاق ان زيد يعلم ان
مكنا ابليس واراد الخذف والمعرفة فلا يحنث كما افنى به النووي وما لو حلف
لا يشك ولم ينو شيئا فيحمل على المقدر لا الوطى لأنه حقيقة في الأول مجاز في الثاني
في كاذب اليه الشافعي وما لو قال انت طالق نصف طلقه فطلق طلقه
الكن حكمي الراعي وغيره وجهان ان ذلك من باب التفسير بالبعوض عن الكل
او من باب التبراه قلنت والمرجح الثاني وما لو قال الله على صوم نصف يوم فاصفهم فا
لصوم البطلات وما لو نذر ركوعا لزمه ركعة قطعاً او سجدة او تسبيحاً او تشهداً او
لونه صوم نصف يوم قاله الراعي ونظريه الاسنوي بأن اطلاق الركوع على
الركعة مجاز فيكون كتنصيف اليوم الا ان اراد بالركوع الركعة **الكاملة** وما لو
لا يشرب له ما من عطش واراد جميع الانتعاشات لا يحنث الا باللفظ به
ونظريه الاسنوي بأن فيه جهة محبة وهي اطلاق اسم البعض على الكل وقالوا
سائر زوجته فقال احدنا طالق ونواها فلا يطلقان معا بل واحدة ويعين

نقله

نقله الراعي عن الأمام والرقضاء ونظريه الاسنوي بما روي من ان قضى وقو
ع الطلاق عليها وما لو قال الزوجه انت طالق يوم يقدم زيد فقدم
ليلا لم تطلق وان كان اليوم قد يستعمل في مطلق الوقت وما لو قال الله
على رقبتي ان اجمع ما شئت لزمه فان قال على رجل فذلك الكي الا ان يريد الزا
م الرجل خاصة كما جزم به الراعي وما لو قال اضلع على الجبانة بالسرايم
ما لم يرد الميت اذ المكسور حقيقة للنفس وما لو قال ان كانت امراتي في
الماثم بالهنة والنوقية فامتي معي وان كانت امتي في البيت فامرتي طأ
لق وكان كل منهما وقت التعليق في المحل المذكور عتقت الأمة ولم تطلق
الزوجة اذا الأمة عتقت عند تمام التعليق الأول وخرجت عن كونها
أمة فلا يحصل شرط الطلاق فلو قدم ذكر الأمة طلقت الزوجة ثم لا
تعتق الأمة الا اذا كان الطلاق رجعياً لدخول الرجعية في اسم الزوجة
وما لو قال اول عبد رائيه من عبيدي فهو فرأى أحدهم ميتا فتخل اليه
فلا يعتق غيره لوراه وهو عكس القاعدة لزوال الرق بالموت على الصحيح
وعبر ذلك **مستلحان** الأول اذا لم ينظم الكلام الا بارتكاب مجاز
اما بزيادة أو نقصان فالثاني أول أول ومن فروع ما لو قال الزوجه
ان حضما حيضة فالتما طالقان فيستحيل الاشتراك في الحقيقة ولا
يصح الكلام الا بدعوى زيادة حيضة او اضرار ان حاضت واحدة والأصح لا
ول في طلقان اذا طلقنا في الحيض وشلهن ولدنا فان زاد واحد
فتعلق بمستحيل لاستحالة الحقيقة حيث وشلهن ان حضما حيضة
حدة كاذم الاسنوي في المهمات ووفق القاضي ذكر ما بينهما بما لا يجدي الثانية
يسنوي المجاز والاضار اذا تعارضا كافي المحصول والمنخب وقيل المجاز
أول ومن فروع ما لو قال لعبد هذا ابني وكان لا يمكن اول امراته هزم

بنتي كذلك فيحمل ارادته بالنسبة العتق والطلاق فيحصلان او الملائكة
طغفه فلا يحملان والمختار الثاني وهذا انشغل الكلام في الحقيقة والمجاز
وان ان تشترع في الأقسام المارة ونقول **الامر** نفسي ولقضي كمال
سيأتي وحده اقتضا فعل ولو غير جازم غير كفو مدلول فدخل فيه ترك
وذر وخرج لا تفعل وقيل لا يحد لأن حقيقة معروفة من اللغة اللول
عليه بديهة لا ادراك كل عاقل الفرق بين قام وقام فصورها كذلك وهو غير
الارادة فمن ثم امر الله عز وجل بالايان من علم انه لا يؤمن **ولم** رده منه لاقتنا
عه خلافا للفتنة حيث قالوا الامر هو الارادة لانهم لما نفوا المحل
النفس لم يمكنهم انكار الاقتضا المحمودة الامر وقيل هذا امر طلبك
الفعل من دونك بنحو افعل كما سيأتي وهو الجهور ان الامر يقضي **الوجوب**
لكن اختلفوا هل دل عليه لغة او شرعا او عقلا مداهب وذلك نحو
قوله تعالى واقموا الصلاة واتوا الزكاة وما ينفع عليه ما لو قال
لنحو افعل كذا ولم يصرح بما يقتض التحم او عدمه فيجب على الصحيح
شمع الاطلاق الامر الوارد بعد الترخيم كما هو الأصح وان نفس الشاخص
على ان لا يباحة ونفل عن الأكثرين وهو الأصح وعند القاضي يكون للأمر
استجاب ومن فروعها ما لو عزم على نكاح امرأة ليس له النظر اليها
وقيل يباح وخرج بقولي **غالب** باختصاصه عدم الوجوب
وقد اتى منه في الكتاب والسنة وغيرهما لكن لا يأتي **لغيره** اي الو
جوب الاحكام كونه **مضاج** قرينة قهره عنه اما الى انذب كقوله
تعالى **وكان** هم ان علمهم فيه خيرا ومنه قوله صلى الله عليه وسلم لعرو
اي ابي سلمة رضي الله عنه وقد رواه ويده تطيق في الصفة قل بسم
الله وكل يحسينك وكل عايليك اخرج الشيطان وغيرها والاباحة
تقوله

كقوله تعالى **كلوا** من الطيبات والامتنان كقوله تعالى **كلوا** من رزقه
وفيما روى الاباحه بذكر ما يحتاج اليه او التسخير كقوله تعالى **كونوا** قود
خاسئين والاكرام كقوله تعالى **ادخلوا** الجنة والارهانة كقوله تعالى **ذوق**
انك انت العزيز الكريم او التهديد كقوله تعالى **اعلموا** ما شئتم او التخيير كقوله
له تعالى **فاقروا** بسورة او الشوية كقوله تعالى **فاصبروا** او التخيير
واوالتنبي وذلك نحو قوله يا ليل الا انجل قال الشاعر
اللائها الليل الطويل الا انجل بهي وما الاصبح منك ثاميل
وانما سمي تنبيا لانه بعد انجلالة عند المجيب غناية البعد والارشاد كقوله تعالى
فاستشهدوا شهيدين من رجالكم والمصاحبة فيه دينونة بخلاف الذنب البار او
الاحتقاد كقوله تعالى **القوم** ما انتم ملتقون لا اختصار ما يلتقونه من السخر المخرج
موسى عليه الصلوة والسلام او الدعاء وذلك نحو قوله **اللهم** تفر لي ما ي
استره وكقوله تعالى ربنا اقم بيننا وبين قومنا باحق اوا خبرك بيننا وبين
وغيره اذ التمس **فاصنع** ما شئت او التلوي كقوله تعالى كني فيكفر
واقصر على تلك في المنهاج وهي ستة عشر نوعا بطلاحيان وزاد في جمع
مع عشر غير هذه لكنها ترجع اليها وكون الامر حقيقة للوجوب هو ما عليه
الجمهور وقيل انه حقيقة في الذنب لانه المنقضي وقال الما تريد من الحقيقة
للقدر المشترك بين الوجوب والذنب وهو الطلب وقيل مشترك فيها وقيل
وفي الاباحة وقيل في الثلاثة والتهديد وقيل للقدر المشترك بين الوجوب
والذنب والاباحة وقال عبد الجبار لا ارادة الامثال ولا جبري من المالكية امر
الله تعالى للوجوب وامر صلى الله عليه وسلم المستد من الذنب وقيل مشترك
بين الوجوب والذنب والاباحة والتهديد والارشاد وقيل بين الثلاثة
الاول والثريم والكرامة وتوقف الباقلاني والفراي والاعدي مسئلتا
الاول ينقسم الوجوب الى فرضية وهو المطلوب من كل واحد بخصوصه او من
واحد معين كالنصائص وفرض كفاية والمطلوب منه ايضاح الفعل مع قطع النظر
عن الفاعل وحكمه انه اذا فعله بعض الناس سقط الجرح عن الباقيين مع وجوبه

على الجميع وبما في ذلك في السنة ايضا ومن فروع ذلك بفضل فرض
الكفاية على فرض القين غالبا كما نقله في الروضة عن الامام **ع** لا بان فاعله
اسقط الاثر على كل الامه ولا شك في رجحان **من حل على المسلمين اجمعين**
وسقط صلوة الجنازة بواحد ولو صبيا على الصحيح ويقع اجمع فرضا
لو صلى اكثر من واحد دفعة واحدة او جماعة بعد اخرى وفيه وجه
في الزايران الزايد يقع نفلا وسقوط زكاة السلام بواحد غير صحي فان رد اكثر
من واحد فكل من في صلوة الجنازة الثانية نارة يتعلق الوجوب بمعنى
كالصلوة والحج وغيرهما ويسمى اجبا معينا واخرى بأحد مور معينة
لخصا كقارة اليقين ولدى المعتزلة كل واحد منها يوصف بالوجوب على
التخيير بمعنى انه لا يجب الاثنيان بالجميع ولا يجوز تركه وقيل انه مع اياه
قبله معين عند الله تعالى اما بغير اختياره واما قبله بان يلهمه الله تعالى
اختياره ويسمى قول التراجيم نسبة الاشاعة اياه الى المعتزلة و
عكسه ومن فروع ذلك ما لو وصي في الكفارة المخير بالعنف مثلا
وكانت قيمة الرقبة تزيد على قيمة الفصيلين الاخرتين كما هو الحال
لب فيعتبر من الثلث على الراجح لعدم تحتمه والثاني من راس المال لانه
ناذية واجب وهو قياس كون الواجب احدها فعلى الاول ان لم
يغالب الثلث بقيمة رقبة عند الرخو الطعام وما لو اتى بجميعها
فيصاب على كل واحد لكن ثوب الواجب اكثر ولا يحصل الرخا واحد فقط
وهو الاطلاق ان تفاوتت ولا يقلل احدهما ويغلب على اقلها لو ترك
الجميع لاجزائه لو اقتصر عليه نقله لاسنوي عن ابن اللطيف ان
تم هو سيكون الها اي الامر اي لم وما ان الله **ع** سوي

بجود ايقاع الماهية على الصحيح عند الرازي وغيره فلا ينفيد **قوله** عند الشافعي
واصحابه خلافا لابي حنيفة ولا تراخيا خلافا لغوم وقيل ينفيد الفور و
قيل التراخي وقيل للفور او العزم في الحال وقيل مشترك بين الفور والترا
خي والمبادر بالفعل متمثل خلافا لمن منع الامتثال ومن وقف عن القول بالا
متثال وعدمه ومنشاء الخلاف استعمال الامر في كل من الفور كالايام
التراخي كالنسك وان لم يجب فيه فهل هو حقيقة منهما لانه الاصل او
في احدهما حذرا من الاشتراك ولا يعرف فيوقف او للفور فانه الاحوط او
التراخي لانه يسد عن الفور ولا عكس لا امتناع التخييم او في القدر المشترك
بينهما حذرا من الاشتراك والمجاز وهو طلب الماهية من غير تعرض
لوقت من فور او تراخي وهو الراجح كما مر وما يتفرع على ذلك ما لو وكله
في بيع سلعة فافترس القدرة عليه فطلعت فلاضاف على المشهور
لان الامر لا ينفيد الفور وقيل يصح لانه ينفيد وما لو قال الرجل لولي
امرأته زوجا يكون اقرارا منه بالطلاق بخلافه ما لو قال انا انكعي
لعدم قدرتها على ترويض نفسها كما نقله الرافعي عن فتاوى الفقهاء لكن
تكون لاحيره كناية كما صوبه النووي وصوب ان الاول صحيح وهو
معني على ان الامر للفور والا فليس باقرار بانقضاء العدة وفي كونه
اقرار بالطلاق نظر للاسنوي قال وانما يستقيم ما صرح به النووي
من المراجعة على القول بان النكاح حقيقة في العقد مجاز في
الوطئ اي وهو الراجح واما اذا قلنا بالعكس فلا وان جعلناه مشتر
كا وجعلناه على جميع معانيه اجماعه ذلك والا فلا بد من مراجعته
انتهى ومحل ذلك ما اذا لم يرد دليل على الفور به والاشهر رخصان
الثابت فرونيه بدخول رخصته من فعله صلى الله عليه وسلم

ومن قوله صوم الرخصة فهو للغور تشبيهه ما لم يجب فوراً يجب الغرم
على فعله في المستقبل على الصحيح كما قطع به الشيخ أبو اسحق في الجمع فقول
أي برهان أن الغرم تابع للفعل ضعيف وكما لا يفيد الأمن الغور كذلك
لا يفيد **التكرار** ولا يدفعه فم يكون ضرورة المرة إذا توجب لها فيه باقل
منها فيعمل عليها وقيل المرة مدلوله ولا يعمل على التكرار إلا بقرينة وقيل
عكسه وعليه الرازي والفروبي قياساً على التهم وقيل يكون للتكرار
أن علق بشرط أو وصفه فيكرر بحسب تكرار المعلق به نحو وان كنتم
جنباً فاطهروا والزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ويجعل
المعلق المذكور على المرة بقرينة كما في أم الحج المنقلب بالاستنطاعة وقيل بالو
قف ومنشأ الخلاف استعماله فيهما كما في فخير في الغور ومن فروع ذلك
ما لو سعى مؤذنين مرتين فهل يستحب إجابته أم لا الصحيح هو جابجا الأول
وهو عكس الصحيح في القاعدة إلا أن يقال هو من باب ترتيب الحكم على الوصف
المناسب فيكرر الحكم بتكرار عليه ومع ذلك فاجابة أكد كما في المجموع وما
لو وكله في سبع عين أو تزوج مولينه فباع وأزوجه وزال كل منهما لمقتضى
فلا يسع ولا يزوجه ما بنا على الصحيح ومحل ذلك ما إذا لم يرد دليل على
التكرار والاكفولة صل الله عليه وسلم خمس صلوات كتبه من الله في اليوم
والليلة فهو للتكرار مسائل الأولى الأمر شيء مؤقت لا يستلزم القضاء
عند الأكثرين بل هو بأمر جديد ومن فروع ذلك ما لو وكله في ناحية قطرة
فخرج الوقت هل له إخراجها بعده وما لو قال بيع هذه السلعة في هذا
الشهر ليس له بيعها بعده وكذا العتق والطلاق خلافاً للداركي في

الفتنة

الأخيرة الثانية يجوز عندنا دخول النيابة في الأحواليات البقية خلافاً
للمعتزلة ومن فروع ذلك جوازها في النكاح عن نكحيت ولو قلنا أن أمره
وغير ذلك الثالثة الأمر بالأمر بالشئ ليس أمره على الأمر وقيل هو أمر به والاقلا
قائمة فيه لغير المخاطب ورد هذا القول بأنه يلزم عليه أن يقال لغيره مرهون
بكذا متغيراً لكونه أمر للعبد بغير إذن سيده وأنه لو قال للعبد بعد ذلك لا تفعل
يكون منافقاً ولم يقل بذلك أصح فيه فحل الخلاف في غير أمر الله تعالى لنبيه
وأمر الملك لوزيره وروهم بالصلاة لسبع فليس الصبيان مأمورين بالصلاة بأمر
الشارع بل بلهم الأولياء فإن الأولياء مأمورون بأن يأمرهم وأما التمثيل بقوله
لأمر أهلك بالصلاة فليس في محل الخلاف وقد تقوم قرينة على أن غير المخاطب
مأمور بذلك الشيء كما في حديث الصبي أن ابن عمر رضي الله عنهما طلق أمر أنه
وهو جاف فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال مره فليأمرها فالأمر بها المراد
هو أن أمر وليس هو المخاطب وإنما المخاطب أبوه والله أعلم انتهى من مجموع
لا في الخطيب ومن فروع ذلك ما لو قال لزيد مره أهلك فلا يكون أمراً لغيره
حتى لا يصح تفرقه بمجوز ذلك قبل إذن زبيله وما لو قال لشخص قل لأمرني
أنت طالق فإن أراد توكيله فظاهر والأمر بمحتمل للتوكيل وللأخبار بأجملة
فينبغي كما قاله زكريا وغيره أن يستفسر فإن تعذر عمل بالأفعال الأولى فلا
يقع الطلاق الا بقول التوكيل لأنه لا يقع بالشك ومثله العتق في ذلك الرابعة
الأمر بالعلم بشيء لا يستلزم حصوله ومن فروع ما لو قال له شخص اطلقت
أمر أنك فقال له أعلم أنه كذلك فليس بالقرار بالطلاق كما في الروضة خلاف
ما لو قال لغيره أنت تعلم بالعبد الذي بيدي يديكم بعثته وإن لم يكن
المقول له يعلم بحريته لأن الحكم ثم معلق باعتدافه بعلم المخاطب بخلافه
في الطلاق التي أمسه الأمر بلفظ يتناول داخل فيه على الصحيح كقول السيد العبد
أكرم من أحسن إليك وقوله حسن إليك وسياتي الكلام عليه في معنى العلم
وعلم من حد الأمر بما مر أنه لا يغير فيه إرادة الدلالة باللفظ على الطلب خلافاً
للأبي علي وأنه من المعتزلة ولا علوه والاستغلا وهو ما جرى عليه البيضاوي
والأبي بصير السبكي وغيرهما واعتبر الأمام تبعاً للمجموع حيث قال الطلب

بصيغة افعل اذا كان من اعلى رتبة لا بد منه وقفاً بالف الاطلاق فذا
 كذا امر حقيقة وان وقع بعكسه اي من ادنى رتبة لا علا فهو حاشية
 او مجازاً نحو ربنا اغفر لنا ذنوبنا وذنوب اخواننا وقم من المثل اي المماثل الخامس
 كفوك لا حيك اسقني ومما يقع على ذلك ما لو قال لشخص ان امرك بشيء
 فامرني طالق او فعد به فطلب منه بصيغة افعل فان كان دونه وقع المعلق
 والا فلا الا ان يريد بذلك الجار ففعل على نفسه **واقضى الامر ولو لم يرد**
الامر عن نفسه وهو يرد سواي كان له حرمة او كراهة واحداً كان الضد
 لضم السكون اي التوكل ام اكثر كضد القيام اي التعمد وغيره هذا في القول
 المرفوض اي الذي ارتضا بالحق لا شرعي والفاضي ابو بكر الباقلاني لكن ان
 كان الامر نفسياً فخرج الامر اللفظي فلا يقتضي النهي اللفظي ولا يتضمنه
 على الاصح وقيل يتضمنه بمعنى انه اذا قيل له اسكن مثلاً فكانه قيل لا تتحرك
 ايضا لعدم تحقق السكون بدون الكف عن التوكل وكان **بشيء** بالالف
 الاطلاق والبناء للمفعول فخرج الامر منهم من اشياء فلا يكون نهياً عن ضم
 ولا متضمناً له قطعاً وبقولي او لا وجوب في العدمي نحو ترك الزنا فهو نهى
 عنه قطعاً **واما** الامر لا يقتضي النهي بل هو للنهي **قد** بالالف الاطلا
 ق فالامر بالسكون مثلاً متضمن للنهي عن التوكل لان نفسه بمعنى ان الطلب
 واحد وعلى ذلك الامر والرازي ونقل عن الباقلاني اخرا وعبد الجبار
 وابي الحسين المعتزليين وقال الفراء في نسخة الامام الامر لا يقتضي النهي
 ولا يتضمنه ومنع الملازمة في الدليل كجواز عدم حضور الضد حال الامر
 فلا يكون مطلوب الكف به ومما يقع على ذلك مسائل منها ما لو قال ان
 خالفت امرى فانت طالق وعكسه وسيأتي كما يجب الامر للشيء
 المطلوب على ما مر كذا **الامر** اي ما يقتضيه **له** على الاصح عند
 الرازي والامري واتباعهما كما الامر بعبود السطح امر بعبود السلم
 ويسمى

ويسمى بالمقدمة للشيء وهو المراد بقول الفقهاء ما لا يتم الواجب الا به
 الا به فهو واجب ومن فروع ذلك وجوب غسل هذه من نحو الراس ليمتثل
 الوجه ويترتب الشرة والركبة ليمتثل سر العورة وما لو اشبهت
 مليلته باجنبية فيجب لكف عن الجسد وما لو اشبهت حرمة باجبية
 محصورات فليس له فكاح احد من وجوب الخمس لو نسي صلوة لم يعلم
 عنها وما لو كان عليه زكاة فلم يدر هل بقية او شاة **مما** فليس له
 قاله ابن عبد السلام **ومحله** كاقال السنوي ان وجبا **احدهما** فقط **وشك**
 في عينه فالتجبه وجوب اخراج احدهما فقط نظير ما لو شك هل
 الخارج مني ومذي فذلك لانه لو اخرج احدهما فالأصل براءة
 ذمته من الآخر وما لو غصب لوما وادخله في سفينة واشتبهت
 بسفينة فيلزمه نزع العاج الجميع نعم ان ادى الى غيرهما لم يزع الا
 على الشط على الاصح الا ان اشرفت سفينة اخرى للمغصوب منه على
 الفرق اذا لم يجعل فيها اللوح المغصوب فيخرج تحت المالك على المقيمه
 قاله السنوي في التمهيد وما لو نذر ان يصلي ليلة القدر فيلزمه ان
 يصلي كل ليلة من ليالي العشر الاواخر ليصادفها فان لم يفعل لم يقربها
 الا في مثله نقله في البحر عن الماوردي واستحسنه **مثلاً** قاله الفراء
 طلاق اي الامر كل من كان **مكلفاً** اي بما شروط التكليف لكونه
 اي بالفا لا صيا لرفع القلم عنه **قد** عقلاً بالالف الاطلاق لا محذوراً كذا
 لك **الاساهيا** **واما** على الصواب **أما** الأولان فلا ف
 مقتضي التكليف بالشيء ان يؤتى به امثالاً وذاك متوقف
 على العلم بالتكليف والاساهي والنائم لا يعلم ان ذلك فامتنع تكليفهما
 وانما وجب قضاء ما خافهما من الصلوة وخاف ما انلفاه من المال زمان غفلتهما

في الاما اذا وجب
 في الاما اذا وجب

لوجوبها واما الثالث وهو من يدرى لكن مشروحة له عما جرى اليه
من التزم شاق على شخص فقتله لا مشروحة عن الوقوع عليه الفاعل له فا
منع تكليفه بالمجاء اليه او بنقيضه لعدم قدرته على ذلك لوجوب وقو
ع المجاء اليه وامتناع نقيضه ولا قدرة على واحد منها وقيل يجوز تكليفهم
بناء على جواز التكليف بما لا يطاق كحل الواحد الصخرة العظيمة كما هو الوجه في
رد بان الفائدة في التكليف بما لا يطاق اخبار الشخص هل يأخذ في المقدار
وهي متقية في تكليف هو لاي **وقس** انت عليه اي المجاء مكرها
بفتح الراء بجامع انه لا مشروحة له عما كره عليه الا بالصبر على القرب الذي
الكره به فمقتضى تكليفه بالكره عليه وبنقيضه على الصحيح لانه لا يقدر على
امتناله ذلك اذ الفعل بالاكراه لا يحصل لامتناله به ولا يمكن لاشياء
معه بالنقيض وقد اخرج اي ما جده من حديث ابن عباس رضي الله عنهما ان الله
تعالى عن امتي الخطا والنسيان وما استكرهوا عليه واخرجه بمضاه الطبراني
من حديث ثوبان واما ان المكره على الفعل به اجاعا لا يشار نفسه بالبقا على
مكافئته التي خيره بين المكره بكسر الراء بقوله اقبل هذا والا فتلذت فاعنه من
جنة لا يشار لا الاكراه ومن فروع ذلك حجة تصرفات المكره بالفتح عقد كافي
كالبيع والنجاح او حلا كالعتق والطلاق وكذا الاسلام لا يجرى كالكراه له
من على بيع ماله ليو في دينه **وان رأى تكليفه** اي المكره الاكثر من الاشيا
عة ورجع اليه في السبكي اخرا وعلوه بمقدرة المكره على امتثال بان ياتي
بالمكره عليه لادعي الشرع كمن كره على اداء الزكاة فنوها عند اخذها منه او
بنقيضه صابرا على ما كره به وان لم يكلفه الشارع الصبر عليه كمن كره
على شرب الخمر فامتنع منه صابرا على العقوبة فان مع الاول وان كان منسوبا
الى المعتزلة تنمة السكاران متعديا ليس بمكلف لذي الاصولين ومنه كلام
الفقهاء حيث قالوا انتائة ووجوب العقوبة عليه ونقود تصرفاته سواء كانت
لها وعليه تكليفه لغيره عليه الشافعي في الام حيث قال اذا قال انا هو مطلوب
على عقله

على عقله والمريض والمجنون مغلوب على عقله قيل المريض ما جاور مكفر عنه
بالمريض اذا ذهب عقله لم يائمه وهذا ثم مضروب على السكر فكيف يقاس من عليه
العقاب بمن له الثواب انتهى وهذا النص يريد قول من قال كافي بن عبد السلام
لا ثواب على حصول المصائب ولا لام بل على الصبر عليها والرضا بها خاتمة الواجب
غير المتعلقة بمقدار معين بل على اسم يتناول الغلة والكثرة كسج الراس في الوضوء
فلو زاد فيه على اسم المسح وقع الزايد نفلا على الصحيح ومن فروع ما لم يمسح زيادة
على الواجب او طول نحو القيام في الصلاة او اخرجه نحو بدنه عن شاة في الزكاة ولا
ضحية وقد اضطرب فيه كلام النووي فصيح في باب الصلاة وقوع الجميع واجبا
وصح في محل اخر وقوعه نفلا وادعى في شرح المذهب اتفاق الاصحاب على
الصحيح وقوع الزائد في بيع الزكاة اي ولا ضحية فضا وان الزائد في غيره
يقع نفلا ووجه بطلان بخر بنيه بخلاف غيره واذا قرأتم القرآن على
مجتبى الامر فلناخذ في بيان بحيث النهي فنقول النهي النفسي اقتضا كفى
فعل لا تقول كفى ونحوه كدرو دى فان ذلك امر كما روينا ولا اقتضا الجار
وغيره وفي اعتبار العلو والاستعلاء فيه ما مر في الامر **واقتضى** النهي الدوام
عن الكف ما لم يقيد بمرم كذا مسافر اليوم والا كانت المره قصيته وقيل
قصيته الدوام مطلقا والتفصيل بالمره يعرفه عن قصيته واقتضى ايضا
امر بصدقه اي بما او نذبا او تحميا او كراهة قطعا بناء على ان المطلوب في النهي
فعل الصدق وقيل لا قطعا بناء على ان المطلوب منه انتفاء الفعل وقيل **عليه**
قدس في الامر بخلاف في انه امر بالصدقة او بغيره او لا او نهي التي لم يسم بغيره
الا كراهة ثم ان كان الصدق كذا التركيب فواضح وان كان كذا كصد
القيام امر التعود والانتكا والاضطجاع فالكلام في واحد لا يهين و
النهي للفظي يقاس بالامر اللفظي ومن فروع ذلك ما لو قال ان هذا
لمفت امرى فانت طائف ثم قال لا تكلمني زيدا فكلمته لم تطلق لانها

لا يخالفت فيه لاداره كذا ذكره الراعي في الشرح الصغير ونظرا
 فيه في الروضة بسبب المعرف الذي بين الايمان والتعاليق عليه قال
 فيه ويقع الطلاق في عكسه لأن الأمر بالشئ نهى عن ضده قال فيها
 هذا فاسد ليس الأمر بالشئ نهيا عن ضده فلا فيما يخاره وان كان
 فاليمين اي ونحوها لا تبني عليه بل على اللغة والفرق وترد صيغة
 للحریم نحو ولا تقربوا الزنى والكراهة نحو ولا يمسوا الحنث ولا
 رشاد نحو لا تنسوا ما بينكم وبينكم تسؤكم والدعا نحو ربنا لا
 تزغ قلوبنا وبيان العاقبة نحو ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل
 الله امواتا بل احياء اي عاقبة الجهاد والحيق لا الموت والتقليل
 والاضطراب نحو ولا تحزن عينيكم الى ما منعنا به اي فهو قليل حقير
 بخلاف ما عند الله تعالى ولكنه حيث جاء حال كونه مطلقا فانه
 الجمهور فاذا بالغا لطلاق حرمت ذلك الشئ المنه عنه فهو في التحريم
 حقيقة وقيل في الكراهة وقيل فيها وقيل في احدهما ولا تعرفه
 قيل غير ذلك وكما اخاد في التحريم على ما ذكر اخاد الفساد بالغا لطلاق
 اي عدم الاعتداد بالمنه اذا وقع قيل شرعا لعدم فهم ذلك من
 غير الشرع وقيل لغة الفهم هل اللغة ذلك من مجرد اللفظ وقيل من
 حيث المعنى وهو ان الشئ انما ينهى عنه اذا شتم على مقتضى فساد
 وقيل ان النهي لا يفيد الفساد مطلقا وفعله في الحصول عن الكثر الغناء
 ولا مدعي المحققين وقيل بدل عليه فيما بعد المعاملات كصلة النفل
 المطلق في وقاف الالهة مطلقا سوا رجع النهي فيما ذكر لنفسه كصلة
 نحو

صحة النهي

نحو حائض وصومها ام لازمه كصوم يوم النحر وفي المعاملات ان رجع النهي
 الى امر داخل في قال الراعي والفرق في الفساد في العبادات فقط هذا كله اذا لم
 يكن الا مرفا رجع عن النهي او غير لازم له كالموضوء بمضروب والبيع وقتل
 والصلوة في المكان المكره والمضروب والالم يفسد الفساد عند اكثر العلماء خلافا
 لاحد لا في المنه عنه حقيقة ذلك الخارج وقال ابو حنيفة مطلقا النهي لا يفيد
 الفساد مطلقا الا ان ما نهى عنه كصلة نحو الحائض وبيع الملاقح للمكان
 غير مشروع ففساده عرض للمنهى حتى يستعمل في غير المشروع فانه قد يكون
 المنهى عن متعدد جمعا نحو لا تفعل هذا وذلك فعلية ترك احدهما فقط خلافا
 لغة في فعلها اذا الموم جمعها لا فعل احدهما فقط وقد يكون فرقا كحديث الصبي
 لا يمشي احكم في فعل واحدة **العلم** بما جميعا او ليخلفها جميعا فيصدق نهيا منها
 عنها تبسا او غلوها من جهة الفرق بينهما في ذلك لا الجمع وقد يكون جميعا
 كالزنا والمرتبة فكل منهما منتهى عنه فيصدق بالنظر الى كل منهما ان النهي عن فقد
 وان صدق بالنظر الى كل منهما انه عن واحد ومن فروع **الاول** ما لو كافله
 امستان احتسان مثلا فوطئ احدهما حرمت عليه الاخرى حتى تحرم الاولى عليه
 بكتابه صحيحة فلا يخفى ان اقدم ووطئها قبل تحريم الاولى تخير في وطئ من
 شاء منها وتحرم عليه الاخرى كما نهى عليه في اليهودي ونفله الاستنوب
 في التمهيد وانه وهو خلاف ما في العزيز والروضة من ان الاولى تحرم والثانية
 لا تحل وهو المعتمد لأن الحرام لا يرمح للال فمستحب ان لا يطأ الا الاولى حتى
 يستبرئ الثانية لئلا يجمع الماء في رحم اثنين او نحوهما وما لو عتقا احدهما متبر
 وجعلنا الوطئ تعيينا كما هو الصحيح فيصدق عليه ما ذكر مسئلة الأصح ان
 التذك من قسم الأفعال ومن فروع ذلك عدم وجوب ضمان من القى في نحو ماء
 وامكنه التخلص منه فلم يفعل على الظاهر والوديت صغيرة فارقت من كو



ام الزوج وهي مستقيمة ساكنة لكن الاصح ان الرضاع لا يجنأ على الكبيره
عكس الصحيح في القاعدة وما لو قال الام انه مثلان فعلت ما ليس له فيه رضى
فان طالق فذلك صلاة او صوم لم يطلق بخلاف ما لو رقت كذا ففعلت
ففي عن فتاوى الفقهاء وهو مخالف ايضا لثبوت الاول تحريم مقدمات النهي
عنه لتحريم اتحاد او اني النفقة الجارية الاستعمال والخلوة بالأجنبية الجارية للزنا
وبغير ذلك الثاني لا يشمل النهي الامكنا كما مر نظيره في الامر واعلم ان للاصو
ليس خلافا في ان حصول الشرط الشرعي هو شرط في صحة التكليف ام لا
الثاني في ثم **مطلب الكفار** مطلقا بالفتح اي الاحكام المتعلقة بالكفارة
فعلوا وتركوا وتخير اسميت فروعا لترتيبها على اصل وهو الاسلام كما ذهب اليه
الشافعي وغيره فيكلفون بفعل الواجب وترك الحرام وبالا اعتقاد وغير
ذلك ليلزمهم التكليف والفائدة غفارتهم عليها في الاخرة والثاني وبه
قال ابو حنيفة لا والثالث تكليف المرتد دون الاصل والرابع ما عدا
الجماد والخامس بالنسبة لغيره انما هي النية دون الاوامر لا شرطا
الاسلام لها ورد بانهم اذا اخطوا بها استأنزمت ان يكون من شرط لها وهو
الاسلام الذي لا يقع النية الا به واليه الاشارة بفعل في قوله
كالصلوة والزكاة **وقع** والخطاب به قال الله تعالى حكاية عنهم فا
لو لم تكن من المصلين الايات وقال تعالى وويل للمشركين الذي لا يؤمنون
الزكاة فمن ثم وجب على المرتد قضاء ما فاته من الزكاة من نحو الصلوة وانما لم
يجب على الاصل ترغيبا له في الاسلام بل في قوله تعالى قل للذين كفروا
ان ينشروا يغفر لهم ما قد سلفوا **ويجوز** دليل على ذلك لتعلقها بالذنب
المستعمل وجوبه بآب يستحق فاركه الغياب ولا يشاب على الطاعة
الا حتى يستلم فيشأب على نحو الصدقة للصلوة لا لعدم ما هيها قال صل
الله عليه

الله عليه وسلم حكيم في حرام اسلمت على ما سلف من خيرا فخرجه البخاري ومن فروع ذلك
وجوب الكفارة عليه بنحو القتل ولا يسقطها الاسلام التعلق حق الادم ومثلها كما
قاله السنوي المنذر لما في خلاف ما لو رقت كذا ففعلت كذا ففعلت
كما فعله بن المنذر عن النهي وصحة صدقة ووقف وعتق ومنعه من تعظيم مسلم نحو انما
الظهر كما قاله النووي خلافا للرافعي وصحة صلاة من مات قبل اسلامه لانه من اهل قبرها وقت
الموت **وتعلقها** منها بالاسلام فهو ما لم يحدث كما قاله الامام وظاهر كلام الاصحاب المنع كما في
وبه صرح المنولي نعم لو لم يعلم بعونه سواء فحرمه ثم اسلم فالجواب وجوبها عليه قاله الا
سنوي قال ومثله الصبي اذا بلغ وعدم جواز اعانة المسلم له على ما لا يحل كالاكل في نهار رمضان
فيا شاعلى عدم جواز تامين المراء في زوجها من الوطئ حيث تحرم عليه لموصوم ووجوب الدم
لوجاوز الميقات مريد للمفك فاسلم وحرمة ما رباح اليه نحو خر على مسلم كما قاله الرافعي
في باب الجزية ووجوب الجزاء بنحو قتل صيد حرمي كما هو المعروف وان قال في المخرج يحتمل ان لا
يجب وعدم تأثير خلطه في وجوب الزكاة خاتمة الجعي مكلفون على الصحيح قال الزكشي
لكن على حد تكليف الانس للنفقة لهم هذا حقيقة فيما لغواهم ضرورة في بعض التكاليف كوجوب
الحج بالطيران لمن اعطيه منهم قوته والدليل على تكليفهم انه صلى الله عليه وسلم اسل اليهم بالقرآن
اجاماً فينوجه اليهم مع ونهيه وكافهم كما امر الانس ومن فروع ذلك حمة الجمعة لولا
يتم العدد الا بهم فانه القوي ولا يخفى تفسيده بالعلم بهم ووجود الشرط فيهم وصحة الاقتداء
ووجوب تجهيز ميتا عليهم وعكسه وغير ذلك نعم المعقد عدم انتفاض الوضوء بها
شترهم لانهم ليسوا مطهرة للشهوة وعدم حل بنا كنههم والمطهر خلاف في دخول الماء
فكذلك شرعه صلى الله عليه وسلم ليس هذا بسطه وهذا انتهى الكلام في النهي وآت لاخذ
في ميت اخيه ولهم في تصرفه عبارتان الاولى ان يقال اكبر اللفظ الذي الصدق بالنصب
منقول لا حتم **وضد الكذب** احتمل كقام زيد وان قطع بصدقه كخبر الله تعالى ورسوله
صل الله عليه وسلم او كذبه كخبر شيلة الكذاب او يقال وهي العبارة الثانية هو
اي اخبر الذي من اللفظ **مطلوب** في خارج لغيره كقولك يا فتى فاما
فقد لوله اي مضمونه من يتوَقَّع من يد حاصل بغيره مع احتمال كونه واقعا في خارج
في فيكون صدقا وغير واقع فيكون كذبا ولا يخرج له عنها لانه اما ان يطابق

الخارج فيكون صدقا اولاً فيكون كذا ولا واسطة بينهما خلافاً للماحظ وغيره
ومدلول الخبر اثبات الحكم بالنسبة التي تضمنها كميوتة زيد في باب زيد قائماً مثلاً لا
بنوتها في الخارج واللام كي شيء من الخبر كذا خلافاً للفرقي كما سيأتي ومن فروع ذلك
ما لو قال زيد وجنته من اخبرني بقدم زيد في طالق فنطلق من خبرته ولو كان
ذبة خلافاً للنوري وما لو قال من له ثلاث نسوة من لم تخبرني منكى بعد ركعة
الفرقي اليوم والليله في طالق فقالت واحدة سبع عشر ركعة وقالت اخرى
خمس عشرة ركعة وقالت اخرى احدى عشرة فيبطل لأن الأول معروف والثاني ليعلم
الجمع والثالث للمسافر كذا قاله الأصحاب ومقتضا عدم بره لو لم يخبرن كذا
لك بل قلنا ثمان عشرة او عشر قال الأسنوي وهو مشكل على القاعدة انتهى
قلت ولا اشكال فيه فان عدم طلاق من اخبرت هناك ذبة ليس يكون
الكذب لا يسمى خبراً بل لعدم وقوع المعلق عليه وهو وجود العدد في
الخبر فليتنا مل قتيبه علم مما مر في التعريف ان الكذب عدم مطابقة الخبر
لما في الخارج عند الاستدراك وان لا يعلم الشخص ذلك ومن فروع ذلك ما
لو افاد بنية ثم قال كذبة او هي بطله فيمنع الحكم بها وتبطل دعواه على ما قلناه
ره صاحب التعريف من وجهين ومنه ما مر ولا يصح عدم بطلانها الا حتى ان
يريد اخبار الشهود عن مبحث الفتاوى وهو ما قد نلفظ بمقتضاه بان حصل مدلوله
في الخارج بالحكم من غير علم فاهم حكم الماذين واذا علمت حد الخبر مما وقع
غيره اي غير الخبر هو الانشاء بالفصل للوزن ويسمى قتيبه وهو ما قد نلفظ
لفظه بمقتضاه بان حصل مدلوله في الخارج بالحكم كقول الرجل لامرأته انت
طالق ونحو ذلك واشترت بيت فمدلوله اي ايقاع الطلاق والبيع والشر او جعل
في الخارج بالحكم لا بغيره مثل التعريف ما افاده من الكلام طلباً تحصيلاً كان وكفاً
للزام كالتمني والترجي كقوليت للشباب بيود لعل الله يغفر لي وبالوضع اي امر من

الندة

الندة وهي الرفق ولا تشرع **ياسابق** فعلم ان الأمر لله يصدق عليها انشاء
وكذا الك الاستغفار نحو ما هذا او مما يفزع على ذلك كون الظاهر انشاء وهو ما قاله الرافعي خلا
قال قول الغزالي في الوجيز الخبر وقول الزركشي في الفواعل خبر من وجه انشاء وجه
ما يحتمل انه كونه انشاء وخبر قول الرجل وقد قيل له طلقت او انتك نعم مثلاً والمقتضى ان
التسنية ذلك اذا السؤال معاد في جواب والا كان اقرار في الطلاق حتى يصدق بيمينه لوقال
اردت طلاق ما ضيا واجفتم خلافاً له وما لو ادعى الرجعة والعهه باقية وفيه وجهان
احدهما انه اقرار ونقله الاخر عني ظاهر النص قال وهو قضية كلام المنفوي والشرح
الصغير واحبيه اجاع العراقيين والثاني انه انشاء وهو الذي صوبه الأسنوي ونقله عن
نص الام قتيبه قد مضت اقله القرض والنفي والقسم والاستغفار وما كان فرض الاصوليين
لا يعظم تعلقها بها استغنيتها تبعاً للامام وغيره **العام** اعلم ان هذا العام اللفظ المستف
ق بجميع ما يصلح له من غير حصر كما يفهم مما سيأتي في الخاص فخرج الفكرة في سياق الاثبات
مفردة او مثناة او مجموعة او اسم عدد لا من حيث الأحاد فانها انشأ وما يصلح لا على سبيل
الاستغفار بل على سبيل البذل كقولك اكرم رجلاً وتصدق بخصه يمينهم واسم العدد
من حيث الأحاد كرجلين ومن العام اللفظ المستعمل في حقيقته او حقيقته ومجازاً
بمجازيه على الراجح ويدخل فيها الصورة النادرة وغير المقصود على الصحيح ومن فروع ذلك
ولا يجوز المسابقة على الفيل على الأصح لدخوله في عموم حديث ابي داود وغيره لا سبق الا
في خف او حافر او فصل وهو ذو خف والمسابقة عليه نادرة وجوز دفع الحث ولو اوصى
برأس من رقيقه كخاخ الوسيط وغيره وما لو اذن لرفيقه في الاكساب يكون اذا في الأ
لنقاط في الأصح ومن فروع الثانية ما لو قال وكله في اشترى عبد فاشترى من يفتق عليه
صح على المذهب لشمول اللفظ وانما لم يصح في الفراض لأن مقصوده الرجوع فقط وغير ذلك
والصحيح ان العام قد يكون مجازاً بان يقتدر به اداة عموم وانه من عوارض الألفاظ
العامي ومدلوله كلية اي محكوم فيه على كل فرد من افراده مطابقة اثباتاً خبراً او سلباً
نفيّاً او ثباتاً نحو جاد عبيدي وما خالفوا اكرههم ولا تنهم ودلالة على الأصل كالأصل

معجمت العام
هذا اللفظ المستعمل
جميع ما يصلح له
من غير حصر

فعبدي حرم لا وكان في كفة أربعة بلا وخسة لا يصنف اذا الزايد في كفة على ثلاثة
انما هوهم في الاول ودرهمان في الثانية لادراهم ثقله العبادي عن النص صيغ العموم
قسمان احدهما يشتمل جميع المعومات وهو **كل** وهو اسم وضع لاستفراق المضاف
اليه المفكر نحو كل نفس ذائقة الموت كل حزب بما لديهم فرحون والمعرف المجموع نحو كل العبيد
جاؤا وكل الدراهم صرف ومنه ان كل من في السموات والارض الا اتي الرحمن عبدا وكلهم
اتيه يوم القيامة فردا ولا استفراق اجزا والمضاف اليه المفرد نحو كل زيدا والرجل
حسن **والذي** نحو اكرم الذي ياتيكم والذي ياتونك ومثل ذلك **التي** واللائي ومع
نحو جميع القوم جاؤا **والاي** بفتح الهمزة وتشديد اليا نحو ابي واحد ياتيكم فالكرم و
ترد شرطية نحو ايا الا جليتي قضيت فلا عدوان علي واستفهامية نحو اياكم زادته هذه
ايما نا وموصولة نحو ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشدي الذي هو شرط ودالة على معنى
الكمال نحو مرت رجل اي رجل ووصيلة لنداء ما فيه نحو يا ايها الناس ولا نعم في الذي قبل
الاخير كما هو ظاهر والثاني والثاني يختص ببعضها وهو **من** في مختصة بالزمان مع
فيه نحو متى تاتيكم المراكب **وما** وهي تزداسمية وحرفية فالاسمية تكون تارة موصولة
نحو ما عندكم لينفد وما عند الله باق اي الذي واخر تارة موصوفة نحو مرت بما معجب لك
اي شيئي وترد للتعجب والاستفهام والشرط زمانية وغير زمانية وحرفية ترد مصدرة
زمانية وغير زمانية ونافية وزائدة كافيته وقوم موصولة وشرطية واستفهامية و
بالنحو وترد شرطية نحو من جعل سوء يحجر به واستفهامية نحو من بعثنا من مرقنا وموصولة
نحو والله يسجد من في السموات والارض وتكره موصوفة نحو مرت بمن معجب لك قال
ابو علي الناصري وتكره نامة لقول الشاعر ونعم من هو في سر وعلان **وهي**
مختصة بمن يعقل كما ان ما يختص بغيره **منه** ايضا **حيثما** لا يختصا حيزا
بالمكان وعموما في جميع الامكنة للاستفهام نحو اني انت كنت **من** ادوات النفي
فمن كما ولم ولن وليس **فان** مع فكرة معنوية سواء باشق التكررة نحو لا ريب
فيه

من غير انما كانت الكا والها
شرطية ان وقد ترد ايضا

فيه اعاملها نحو لا يقر احد فانا قم وهو معنى قد اهتم التكررة في سياق النفل تعملي والنهي تنهي
العموم اما وضعا بان تدل عليه بالمطابقة بمعنى اننا نكلم في العام يكون على كل فرد من افراد
كما هو ظاهر كلام اصحابنا ولزوما بمعنى ان النفي اولى بالماضي ويلزمه نفي كل فرد من افراد الكيفية
واختاره جماعة من اصحابنا منهم النفي السبكي فيؤثر التخصيص بالسنة على الاول والثاني وعن
فروع ذلك ما لو قال المدعي لابيته في حاضرة فانهما تسع ولو جحدت المدعي عليه فان قال
ولو غائبة فوجهاه اصحهما السماع لاحتمال عدم معرفتها او نسيانها لها فلم يؤثر النفي وشله حتى تجري
فيه الوجهاث ما لو افترض على قوله لابيته في قنينة محل اقتضاه العموم نصا ما اذا
ثبت على النفي نحو لا رجل في الدار والا نحو ما في الدار رجل فنقتضيه ظاهرا الاحتمال في الواحد فقط
نعم لوزيد فيها من الكسوة نحو ما في الدار من رجل نصه **ومن** فروع ذلك حصول الاستدلال
بقول الله لا اله الا الله بالفتح قطعا ومع رفعه يحتمل عدم الحصول وان الحصول هو المعتمد والمحال
مقتضى القاعدة ما لو حلف لا يكلم واحدا من بني زيد ولم يقصد واحدا بعينه فتحمل اليمين بتكليم
واحد فلا يلزمه بتكليم غيره شيء **ولا** لا فيما يشترط فانه **نكرة** يعم كما صرح به امام الحرمين
واقتضاه كلام الامدي وابن الحاجب نحو يا ايها النصارى اجازة فلا تختص بالسوا واليه لهدا او الشوكي
نحو وان احسن المشركين استجارك فاجره اي كل واحد منهم **ومن** فروع ذلك ما لو قال ان ولدك
ولدك فانت طائف فقلت اكثر على التعاقب فانهما تطلق بالاول ولا يكره التلاقي لانتفاضها
بالثاني لو كانا في بطن واحد بان كان بينهما دون اقل الحمل كما جزم به الراجح وما يقال ان ولدك ولدك
من نسائي فمطلق فيطلق لولدين كلهم معا او مرتبا لم يرد واحدة بعينها **ومما** ينفرع على كل
كل وما بعد هاتم **حيث** ما لو قال كل من سبق منكم فله دينار فسبق ثلاثة مثلا فيستحق كل دينار
بخلاف ما لو اقتصر قوله من سبق كما نقله الراجح عن الداركي واقعه وما لو قال لسانه كل من سبق طالت
بالف فيلزم كل واحد منهن اني اذا قلني على الصحيح بناء على انه يقع على كل واحدة طلقة
انفرد ما لو قال الذي يدخل الدار من حرقا اذا دخلوا كلهم غنقوا وكذا لو قال لسانه التي تدخل منكن
طالت او اي واحدة دخلت او من دخلت فان قال من دخل الدار فمطلق طلق اذا دخلت ان
اشي بالفعل مجزوما مكسورا والاطلاق الاول فقط هذا فيعرف النفي وبيان غيره عن مراده فان
تعد رجل على الحق وهو الموصولة فلا تطلق الا الاولى ومضى يشي من فروع التكررة في سياق النفي
والشرط **فتبين** من في تعريف العام ان التكررة في سياق الاثبات لا تقع **ومن** فروع
ذلك ما لو قال انت طائف يد وما ويوما لا فلتقع الاطلاق كما قاله الراجح لما ذكرنا وتقع عند ابو
ثلاثا اخرها في اليوم الخامس وما الوصي الزيد في شيء معين فيقتصر عليه فلو قال اوصيت اليك في امر
اطفالي مع على لاصح واستفاد بذلك النفي في مالهم ولا يصح قطعا لو اقتصر على قوله اوصيت
اليك لانه نكرة وقع في سياق الاثبات وكذا قوله جعلتلك وصيي وهذا محال في المعاني

والبيان ان حذف المفعول يؤذن بالقيم **مسائل الاولى** اذا اجمعا بصيغة جمع توجه
 الامر الى كل واحد بخصوصه **ومن فروع** ما لو قال لنحو وكلاهما اعطوا زيدا ما في ايديكم عشرة
 فيكون كل واحد مأثورا باعطاء شيئ ومقتضى القاعدة امر كل واحد بعشره وفيه كما قال الاسنوي
 نظرا لثانيه الاصح في العام بمعنى المدح نحو ان الابرار لبي قيم وبمعنى المذم نحو ان الفجار لبي
 جحيم ما لم يعارض نحو والذي هم لغروهم حافظون الاعلى واجهم او ما ملكت ايماهم فقد عارض
 محموله جمع نحو الاختين قوله تعالى وان تجمعوا بين الاختين **ومن فروع** ذلك ما لو قال لعبد مثلا
 والله من فعلكم كذا ضربته فلا يبر بضره بل هو فعله خلافا لمقتضى **مسألة** ابن برهان عن
 الشافعي **الثالثة** المتكلم لا يدخل في عموم كلامه عند الاكثرين وقيل يدخل وعليه الامام والغزالي
 وانباها **ومن فروع** ما لو قال نساء العالمين طولت فني طلاق زوجته وجران صحى النوى
 عدم الوقوع معللا بما ذكره على ما قال النوى لو قال بعده وانت يا زوجتي لم تطلق ايضا
 لان المطلق على باطل باطل وما لو وقف على النفر **فانفق قوله** الاختين الوقت خلاف مقتضى
 الصحيح خلافا للغزالي والسرسي وما لو وقف نحو مسجد فله الصلوة فيه وهو داخل في الاولى
 وما لو وقف على الاقعة من بني فلان ولم يرد ما عدى نفسه فيصرف الى غيره من هو تلك الصفة
 على القول بان المتكلم لا يدخل في عموم كلامه ولا فيجعل البطلان لا يذير وقفا على نفسه وتحمّل
 الصحة ويعرف المغيره كما لو قيل له ان يتناول خلافا لابي الرقة وما لو اقر لورثة ابيه مال
 فالمعنى عدم دخوله وهذا ان اطلق فان نص على نفسه فيقول كالوقت عليها وقيل يصح قول واحد
 قال زكريا وهو **فروع** ما لو قال لزوجته ان كلت رجلا فانت طالق فكلت زوجها ووقع الطلاق
 عند الجمهور خلافا لمقتضى الصحيح نعم ان قال اردت غيري قبل لانه المراد عادة بل قال البغوي ولما كان
 لا يحمل الا عليه اي قلما لها **الرابعة** قال الاسنوي لا يحضر في الآن نقل للاصوليين في ان الخطاب
 هل يدخل في العموم الواقع معه قال ولا يبعد توجيهه على مسأله **الثانية** **ومن فروع** ذلك
 ما لو قال اعط هذا من شئت او اضع فيه ما شئت فليس له اخذه فلو قال ضعه في نفسك ان شئت
 فعلى خلاف فيمن اذن له في البيع من نفسه قاله في الروضة قال الاسنوي والصواب انه لا يجوز كما
 نقله في البحر عن النضر وما لو وكله في ابراء نفسه فيصح على الصحيح ويشترط الفوز ولو وكله في ابراء
 غرمائه وهو منهم لم يدخل في الروضة وغيرها وعلمه الفاضل ابو الطيب بان المذهب الصحيح عدم دخوله
 الخطاب في عموم امر الخطاب له وما لو اذن له في بيع نفسه ام لا قال الاسنوي فيه **فانظر قلت**
 فاما كلام الاصحاب لا وما لو اوص له بماله لم يصح على الصحيح ولو قالت المرأة لابن عمها زوجتي مني
 شئت

شئت فليس تزويجه بمرأته الرافعي وما لو قال لنز وحده طلق من نسائي شئت لم يكن لها تطلق
 نفسها مطلقا ذكره القاضي حين كان لا سنوي فيما اذا لم يكن له ثلاث غيرها **الخامسة** الاصح
 ان جملة كوالسالم كالمسلمين لا يدخل فيه النساء ظاهرا بل يقتضيه تحليلا للمذكر خلافا لاختلافه لسانا
 عطفين في قوله تعالى ان المسلمين والمسلمات والعطف يقتضي التثنية **ومن فروع** ذلك ما لو
 وقف على بني زيد فلا يدخل في الموقوف على بنين مثلا فان الاصح دخولهن اذا العطف كجدة و
 لو اخطب ذكر او اثنا بنحو فبكم او وقف عليكم فلا يدخل في **فروع** اذا دعا ازاها من قبل ما
 دام له الرجوع في الايجاب بان قال قبل القبول او بعده واخيرا باق اما بعد لزوم فلا يقبل
 لتقليد حق الزكور قاله الاسنوي وما لو كان له رقيق كفار فقال من آمن منكم فهو حر فلا يدخل فيه غير ذلك
 خلافا لما ذكره ابو الفتح في احكام الخناثا وما لو وصلت المرأة فنقول في دعاء الافتتاح وانما هي
 المسلمات على القياس قاله الاسنوي ولا وجه انها تقول من المسلمين للتقليد او ارادة الشخص
 وقد اخرج في المستدرک ما يبعد وما لو قال الخطيب في الدعاء للحاضر منكم فكم الله وفيهم ذكر واثنا
 وقلنا ان الدعاء للمؤمنات في الخطبة واجب وهو ما جزم به الغزالي في الوسط وغيره لكن ظاهر كلام الامام
 عدم وجوب ذلك **مسألة** الواعظ المشهور وهي ان واعظا طلب من جماعة شيئا
 فلم يفعلوا فقال طلقكم ثلاثا وكانت امرأته فيكم فافق الامام بوقوع الطلاق ثم قال
 وفي النفس منه شيء وسجت الشيطان عدم الوقوع لانه لم يقصد معنى الطلاق الذي هو عقوبة
 النكاح بخلاف من غلط وعدم دخول المؤمنات في قوله تعالى وان واجه امهاتكم كما في تغيير
 البغوي وغيره عن عائشة **السادسة** صحى الاممي وابي الكاهن تبع الصاحب
 المحصور ان خطاب المشافهة نحو يا ايها الناس ليس خطا لمن بعدكم وانما ثبت انهم علمهم
 بدليل اخر كما لا جماع والقياس ونظروا عن كفايلة انه يعبرم لنا ان اذا لم يتنا ولا نحو الصبي
 فالعموم اول **ومن فروع** ذلك ما لو قال لعبيده ليحل كل واحد منكم محرما من هؤلاء
 حماري ثم اشترى عبدا فهل يدخل في ذلك ام لا **المسابعة** العطف على العام لا يقتضي
 العموم في المعطوف على الصحيح كحديث ابي داود وغيره لا يقتل مسلم بكافر وخص منه غير
 بالاجماع قلنا لا حاجة الى ذلك بل قد روي حربي خاصة معيار العموم الاستثنا كما قاله
 البيضاوي وابي السبي وغيرهما وان قال الاسنوي لئلا ان يقول لو كان الاستثنا معيار

المعنى لكان العدد عاماً أي جواز الاستثنا منه والجواب ان العدد فيه حصر فخرجه
من خبر العموم فكما صح الاستثنا منه مما لا حصر فيه فهو عام للزوم تناوله للمستثنى
وقد صح الاستثنا من الجمع المعروف وغيره وما تقدم من الصريح واعلم ان مورد العموم
النطق فهو من صفته في ثم **البطرف** العموم فلا سواء ثبت بدون كانه لم يقترب بها
فالاول كحديث بلارضى الله عنده ان النبي صلى الله عليه وسلم صلي داخل الكعبة اخرجته النبي
وعندهما والثاني كحديث النبي صلى الله عليه وسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يجمع بين صلاتي
في السفر اخرجته البخاري وغيره فلا يقيم الاول الفرض والنفل ولا الثاني السفر الطويل
والتقصير والجمع القديم ولا الثالث اذا اللفظ لا يشهد لاكثر من صلاة واحدة وجمع
واحد ويستحيل وقوع الصلاة الواحدة نفلاً او فرضاً والجمع لو امكن لكان في سفر طويل
وقصير وفي الوقتين وقيل يعنى ما ذكرهما الصلوات بكل من قسمي الصلوة والجمع
فحكم مثل ذلك التوقف الوجودي فخر وكذا من قضيا الأعيان حكمها حكم الأفعال
لاحتما لاقتدائها بأحوالها بخلاف الحكم بها كقضاءه صلى الله عليه وسلم بالشفعة للحاج اخرجته
النسائي عن الحسن وسلا وهو المراد من قول الشافعي وقامع الأعيان اذا طرق البيها
الأحكام كسا حاثوب الأجرال ومقطبها الاستدلال ومثله **ماحتماً** باللفظ الاطلاق
خصوصه كالعلق بعلمه لا يعم كل محل وجرت فيه لفظاً على الصحيح وان عني
قياساً وكالمفهوم نحو في سلامة الغنم زكوة فليس مفهوماً عاماً في نفي وجوب الزكوة
في كل معلوفة لوجوبها في المعلوفة للتجارة **وتدرك الاستفصال من الشارع صلى**
الله عليه وسلم في حكاية الحال مع قيام الاحتمال **ياحت** بالعموم **في المثال** على الأصح وهذه
من عبارات الشافعي رحمه الله تعالى وذلك كما في قوله صلى الله عليه وسلم لعبدان
ابن سلة الثقفي وقد أسلم على عشرة نسوة أسكن اربعاً وفارق سائرهن اخرجته الشافعي
وعنده فانه صلى الله عليه وسلم لم يتفصل فيلان هل تزوجن مطلقاً او متباعدات
عدم الحكم للحال لما اطلق الكلام لا متناعه في موضع التفصيل المحتاج اليه وقيل لا يثبت
بالعموم بل يكون الكلام لا محلاً واول الحنفية اسك باقده فكا ح اربع منهن في المعية
واستمر على الاربع الاول في الترتيب **تفصيل** لانما فاة بين هذه العبارات

لا مثاله في خبر الشارع حيث
التم لا سكار فلا تم كذا لفظاً
فانه عندهم العلم قياساً
التم لا سكار فلا تم كذا لفظاً

وبين الاولى هذه في اجمال الشك والاولى في اجمال الشارع صلى الله عليه وآله وسلم
الخاص **وقد** اي لفظ **لم يتناول** باللفظ الاطلاق **من واحد** بجهة واحدة
نحو ريت زيدا او تناول اكثر واحد لكنه جاء لشيء من العدد **حصر** العشرة **أولاً**
نافيه **اقتضى استعراق جملته** كالنكرة في سياق الاثبات **والكل ما يصلح قد**
تناول كما لمعرف باللام من المفرد والجمع اذا كان للعدد وقدم في تعريف العام ما يعلم
جميع ذلك وانما قصد تبيان رسمه ليفهم منه رسم العام ايضا لعدم ذكره في النظم
التخصيص هو قصر العام الثابت المتعدد على بعض افرادة قال البيضاوي والفرق
بينه وبين النسبة انه يكون للبعض والنسبة للكل انتهى **فالتاسعة** ثانياً **خروجاً**
بمخلاف التخصيص وايضاً لا ينسج القياس على ما سيأتي في مبحث النسبة بخلاف التخصيص
وكل ما من العموم اخرجاً باللفظ الاطلاق فهو **مخصص** بفتح الصاد يقتضي قصر العموم
على الباقي بعد اخرجه وينتهي الى اقله ان كان جمعاً والافالي واحد ثم تارة يكون في
جهة اللفظ كقوله تعالى اقتلوا المشركين خصص منه من له عهد واخرى من جهته
كخصيص مفهوم الموافقة ومفهوم المخالفة كما سيأتي **وهو** اي التخصيص نوعان
متصل وهو لا يستقل بنفسه من اللفظ اي يقارن اي يقارن العام ومنفصل
قالوا يحصل **بالاستثنا** اي الاخراج من متعدد كما كما سيأتي بشرط كونه **جائزاً** بالنظر
لزوم الشرح **من متكلم** واحد **وقيل** بل **مطلقات** انقذ القائل الاريد عقب قول
غيره جاء الرجال لفعل على الاول واستثنا على الثاني نعم لو قال النبي صلى الله عليه وسلم
وسلم لاهل الذمة عقيب نزول قوله تعالى فاقتلوا المشركين كما استثناء قطعاً
لانك مبلغ عن الله وان لم يكن ذلك قرآناً وقد يخرج ذلك على القاعدة المعروفة
في ان الكلام صليته وقوعه من ناطق واحد ومن فوعه ما لو كان وكيلان
مستقلان في الطلاق مثلاً فقال أحدهما انت وقال الآخر طالت فالصحيح

مكتبة جامعة القاهرة

انما نطلق كذا قاله الأسنوي وكلام الأصحاب ما زعمه وما لوقال عليك الف
فقال الا عشرة لم يكن المذهب في النقة وما لو وكل آخر في الاستثنا فقال مثلا لو زيد
الف فقال الوكيل الا عشرة والظاهر لزوم الألف لما قفز في القاعدة وكونه
اي بالمتش من فلا يضر انفصاله بنفسه ونحو سعال وعن ابن عباس رضي الله
عنه ما يجوز انفصاله الشهور وقيل وقيل ابدار ويات عنه عن سعيد بن جبيرة الاربعة
اشهر وعن عطاء بن الحسن في المجلس وعن مجاهد السنين وقيل ما لم يأخذ في كلام آخر
وقيل بشرط ان ينوي في الكلام وقيل يجوز انفصاله في كلام الله تعالى فقط لأنه تعالى
لا يعيب عنه شيء فهو راد له او لا بخلاف غيره ومن فروع ذلك ما لوقال له على الف
استغفر الله الا ما لم يصب الاستثنا عندنا خلافا لأبي حنيفة لأن ذلك
فصل يسير في البيان والعهدة للطبري قال النووي **في فروع** **الاستثنا** **الك**
بين الشروط والمشروط كقوله انت طالق استغفر الله اني دخلت الدار قال الأسنوي
فالمتجه الجرم بالوقوع ويؤيده قول الإمام اذا قال انت طالق يان انية ان دخلت
الدار لم يفسد ما جرى كذا قاله الأزرقي ولكن ان تمته تأييده بوجود الخطاب
معها في التخلل فهو كما لوقال انت طالق يا فلانة ان دخلت الدار مع ان تأييده
انما بناء على ان وارد الأسنوي الجرم بالوقوع عند وجود الصفة لصحة التعليق
ومساق كلامه انما يعطى انما تطلق ما لا وان تحلل استغفر الله منه صحة ما بعد
فلا وجه للتأنييد كما لا يخفى وكونه مانا فيه **استعق** **بالف** **الاطلاق** **والا** **افلا**
أثر له في الحكم جماعا كذا نقله الإمام والأمدى ونقل المقر في عن المخل لاى كذا
ان في صحة قولين وأشار إليه في جمع الجوامع بقوله خلافا لما ذكره ومن فروع ذلك ما لو
قال له على عشرة الا عشرة فيلزمه عشرة وما لوقال انت طالق طلقة الا طلقة
فتطلق طلقة وما لوقال ثلاثا وما لوقال ثلاثا الا ثلاثا وقعت ثلاثا قال
الأسنوي ولو قيل بوقوع واحدة لكان متجها لجواز استثنا الطليقتين والمستثنى

الثلاث

لثلاث قد جمع بين جائز وغير جائز فيخرج على تفرقة الصفة وما لوقال كل امرأة
لي طالق الا عشرة او لا انت ولم يكن له سواها فتطلق كما جزم به الراجح وغيره بخلاف
غيرك او سواك على ما ياتي فعلم محذور استثنا غير المستغرق وان كان التحريم على الصبي
حق لوقال له على عشرة الا تسعة لم يلزمه الا واحد لاجا وشروط الخابلية ان لا يزيد
على النصف والباقي ان ينقص عنه نقصا ما لو كان مجزوا لا نحو عطوة ثلث ما لا يقلل
منه فيصح ويعط اقل متمول **والاستثنا** **المنقطع** بان لا يكون المستثنى فيه بعض المستثنى
منه **جائز** نحو ما في الدار رجل لا الحار قال الشاعر

وبلدة ليس بها انيس الا ليعافير والا العيس

لكن اطلاق الاستثنا عليه مجاز على الصحيح لنسب ادخله الى الذهن وقيل حقيقة لا بها
الا قيل في الاستحسان وقيل متواطى اي موضع القدر المشترك بينهما وقيل بالوقوع في فروع
ذلك ما لوقال له على مائة درهم الا ثوبا فيصير وكل على المحار ثم عليه ان بين قيمة الثوب
لياخذ المقر له الباقي ويلزمه المائة كلها لو فسره بثوب قيمته مائة للاستغراق ولو
احتمل لو ان المستثنى من جنس المستثنى منه وكلفه **من غير حشده** وهو المراد من
قولهم اذا احتمل كون الاستثنا متصلا ومنقطعا فحمله على الاول اولى ومن فروع
ذلك على خلاف القاعدة ما اذا قال له على الف الا ثلاثة درهم فليس تفسيره
بما زاد بل بخلافه فالماوردي عملا بالأصل وهو رواية الزهري مما زاد وكما
يجوز **الاستثنا** **المنقطع** كما بينا يجوز ان **وسط** بين المستثنى منه والمستثنى
اليه الحكم نحوه على الا عشرة مائة دينار فلا يلزمه الا تسعون على الصحيح كما ذكره
الراجح في كتاب الايمان **لان** **قدما** على المنسوب اليه الحكم نحو الا عشرة دينار له
على مائة دينار فيلزمه المائة لبطلان الاستثنا وما قول الشاعر

وبلدة ليس بها طوري ولا خلا الجني بها انبي

فشا ذو مجاز ولا انني بها خلا جني وفي جواز تفديده على العامل هذا من المأثور وهو مختار
البحرانيان جواز ان كان العامل مقصرا نحو القدم الا يزيدا جازا والا فلا نحو الرجال

الاعراض في الدار والاستشاجات ولو كان **من النفي** فيكون اثباتا كالعكس المنفك
والأشارة بلو اعم في خلاف اي حسيقة فالاستشاجات من النفي عند ليس اثباتا بل دليل على
اخراجها عن المحكوم عليه ومن فروع ما لو قال ماله على عشرة الاخسة فقبل فله
خمس لما ذكره الصريح كما قاله الرافي وغيره انه لا يلزمه شي لان عشرة الاخسة
خمس فكانه قال ليس له على خمسة وما لو قال والله لا اعطيك الادرها فلم يفعل
بالكلية ففي حسنه وجهان احدهما نعم لا يقتضي اللفظ ذلك فيكون الاستشاجات من
النفي اثباتا والثاني لا لان المقصود منع الزيادة والقياس الاول لكن صحيح النوى
في زوائده الثاني وما لو قال والله مالي الامانة درهم وهو لا يملك الاخرين
درهما فلا يجتاز ان نوى انه لا يملك زياده على مائة قال ان اطلق فوجهان وما
لو قال ما احسن اي طوالق الارزيب فيجب ان يقع عليها لما ذكره قاله الاسنوي قال
ويحتمل خلافه لبعده هذا اللفظ عن الانشاء وما لو قال في التحالف والله ما بعته
الابن فلا يكتفي وجهان اقتضى كلام الماوردي تصحيح عدم الاكتفاء ويؤيد ان انشاء
انما هو مفهوم وهو لا يكتفي به في الايمان لكن مقتضى القاعدة انه يكتفي وعليه
المزح في عبا به تبعه الاسنوي وانما يحصل الاستشاجات التي ليست للصفة
ومثلا عدى وخلا وسوى وغير ذلك فثاني للصفة بل هي الأصل فيها فيكون تخصصها
بصفة حتى لا يشترط عدم الاستغراق فلو قال كل امرأة في طالق غيرك او سواك
طالق وليس له سواها لم تطلق بخلاف الاكهار وسوى السبكي بين الا وغير
فقال ان قدم غير فقال كل امرأة في غيرك طالق لم تطلق وان اخرها طلقت وكذا
الا وتبعه الزركشي وغيره مسائل الأولى يجوز الاستشاجات في العدد سواء كان
في معنى ام لا كما جزم به الأمام والأقوى وغيرهما ومن فروع ما لو قال لست
اربعين طوالق الاقل انه قال المنوي وشيخه القاضي لا يصح هذا الاستشاجات لان

ليست

ليست صفة عموم بل اسم لعدد خاص فقوله الاقل انه رفع عنها بعد
النصيص عليها فهو كقول طالق لا يقع عليك ولما نقله الرافي عنهما رده
بان مقتضى هذا الطلاق الاستشاجات من العدد في الاقرار وهو ليس كذلك ثم
قال القاضي لو قدم المستثنى على المستثنى منه فقال اربعين الاقل طالق
صح واستشكل الرافي الفرق بينهما قال الاسنوي وليس مشكلا بل قد كره ان
الحكم في هذه الصورة بعد الاجراء فلا تناقض بخلاف الصورة السابقة
لان الرافي سوى بينهما في كتاب الاقرار في الصحة الثانية الاستشاجات المنعده
ان تعاطفت فهي عائدة للأول والا فكل منهما عائد لما يليه ما لم يستفرقه ومن
فروعه ما لو قال له على عشرة الا اربعة والا ثلاثة والا اثنين فلا يلزمه
الا واحد فقط بخلاف له على عشرة الاخسة الا اربعة الا ثلاثة فله ستة
لأن الثلاثة تخرج من الأربعة فيبقى واحد يخرج من الخمسة فيبقى اربعة تخرج
من العشرة فيبقى ستة ولهم عبارة اخرى وهي ان تجمع الأثبات ثم تخرج
ما حصل من المنفيات ففي المثال هذا تجمع العشرة والأربعة ثم تخرج منها
الخمس والثلاثة فيبقى ستة الثالثة الاستشاجات الواردة بعد حل متعاطف
عائده لكل ان طلق له وقيل ان عطفت بالواو فقط وقيل ابو حنيفة ولما
الرازي للاخيرة فقط وقيل مشترك وقيل بالوقف ولا خلاف ان قوله
نفاي الامن قاب عقيب قوله والذي لا يدعون مع الله الها اخر وما بعده
للكل للفرنية الدالة على ذلك وكذا قوله الا الذي نأبوا من قبل ان قدروا
عليهم واما قوله ومن قتل مؤمنا خطأ الا قوله الا ان ردد قوا فهو عائده الاخيرة
اي الدية قطعاً وقوله والذي يرمون المحضاة ثم لم يأتوا اربعة شهداء الى
قوله الا الذي نأبوا فانه عائده الاخيرة غير عائده الأولى اي كلاً قطعاً لا أنه
حق ادعي وهو لا يسقط بالشبهة وفي عروة الى الثانية اي عدم قبول الشهادة

الخلاف فعندنا نعم وعند ابي حنيفة لا وحكم الشرط والمحال والصنف والغاية حكم
 الاستثناء كما نقله الرازي عن الاصحاب وحكم تقديمه او توسطه كفاية على
 المحقق ومن فروع ذلك ما لو قال وقتت داري على اولادي واولاد اولادي
 الا الفسقة منهم فيعود الاستثناء الى الجنين وقس عليه ما مر وسواء اتحد اللفظ
 ام تعدد وكان لفرض واحد حسبت داري على اعمامي ووقفت مبتاني على
 اخواني ومبنت سقايي لجبراني الا ان يسافروا وكذا ان لم يجد الفرض
 لحسبت داري على اعمامي واعتقت عبيدي الا الفسقة منهم على الصحيح قال
 الاسنوي وغيره والتفسير بالحل وقه على الغالب والا فالفردات مثلها انشئ
 قلت بل في جميع الجوامع انها اول بالعود للكل اي لعدم استقلال المفردات وذلك
 نحو تصديق على الفقراء والمساكين وانباء السبيل الا الفسقة منهم ومن فروع
 ذلك ما لو قال له علي مائة درهم ومائة دينار الا حين فان اراد باثنين
 جنسا غير الدراهم والدينارين قبل منه وكذا ان اراد عوده الى الجنين معا والى
 احدهما فان مان قبل البيان عاد اليهما عننا خلافا لابي حنيفة وان عاد اليهما
 عاد الى الكل منها جميع الاستثناء فيسقط من كل جنس لا اليها نصفين فيسقط
 من كل من كل جنس وعشرون على ما صححه الروياني ولم يصحح ما ورد في شيء وقوله
 ومثله ما لو قال لفلان علي الف وقلان علي الف الا خمسين وما لو قال انت طالق
 طلقين وواحد الا واحده والفا س عوده الى الجملة الاولى فتقع طلقات
 لنفسه عوده الى الثانية لاستغراقه اياها لكن بنى الرازي هذه المسئلة على ان الفرق
 هل يجمع الاستثناء والاصح لا وقتضا وقوع ثلاث لا استغراق لا استثناء الجملة
 الثانية وهذا هو المصنف وان استشكله الاسنوي الرابعة الثقلان بين الجنين
 لفظا بان تقطع احدهما على الاخرى لا يقتضي النسوية بينهما في غير ما ذكر حكاه خلافا
 لابي يوسف والزمي مثاله حديث ابي داود لا يبولن احدكم في الماء الدائم ولا يغسل
 فيه في الجنابة فالبول فيه نجسه بشرطه قال ابو يوسف وكذا الاغتسال فيه للفرق

بينهما

بينهما ووافقة اصحابه في الحكم لدليل غير القادة وخالفه المزني فيه لما يرجع على القرآن
 في ان الماء مستعمل في الحديث ويكفي في حكمه النهي ذهاب الطهورية كما يحصل التخصيص
 المتصل بالاستثناء يحصل بالشرط اي صيغته ومرتبة قطاب الوضع فترديه بانه
 ما يلزم من عدمه العدم ولا من وجوده الوجود ولا عدمه لزمانه فخرج بالاول المانع
 اذ لا يلزم من عدمه شيء وبالثاني السبب اذ يلزم من وجوده الوجود وبالثالث
 فحارضة لسبب كوجوده كحول مع النصاب والمانع كالدين على القول بمنعه وجوب
 الزكوة فلو زوم الوجود في الاول انما هو للنصاب الذي هو سبب والعدم في الثاني
 للدين الذي هو مانع لا لذات الشرط وهو اي الشرط اما عقلي كاحيوة للعالم و
 شرعي كالطهارة للصلاة او عادي كنصب السلم لصعود السطح وكلها ليست
 مرادة هنا وانما المراد الشرط **المعقوب** اي العائد الى الكفة ككرم بني تميم انما
 اي الجنين منهم فيعدم الاكرام المأمورة اذا انعدم بحبيهم ويوجد اذا وجد اكلها
 الامر ويأتي في اشتراك كونه **انصلا** بالطلاق ما مر في الاستثناء من الخلاف
 على الاصح وقيل يجب اتصال الشرط اتفاقا واقتصر عليه ابي السكيت في شرح مناج
 البضاوي ويجوز اخراج الاكثر به وفاقا نحو اكرم بني تميم ان كانوا على ويكون جها
 لهم اكثر وهو لو لم يستثنى بالعود الى كل نحو اكل المنقبة مثلا عليه نحو اكرم
 بني واحسن الى ربعة واخلف على مضر ان جاءوك على الاصح وقيل يعود الى الكل
 اتفاقا لان له صدر الكلام فهو مقدم تقديره بخلاف الاستثناء وضعف بانه انما
 يتقدم على ما قيد به قطعا ويجوز تقديره على المشروط نحو ان جاءوك زيد فاكرمه
 ومن فروع عوده الى نحو كل اكل ما لو قال انت طالق ثم طالق او طالق او وطالق
 ان دخلت الدار فخرج الشرط اليها كما قاله المنوي فان كانت غير دخول
 بها لم يقع بالدخول في ثم والفا الا واحده ذكره الرازي في تعدد الطلاق وما لو قال
 انت طالق واحده بل ثلاثا ان دخلت الدار فتقع واحدة بقوله انت طالق
 على الاصح ويتعلق بدخول الدار طلقات من الثلاث كما ذكره الرازي ثم يفرق

بين نحوكم قبل وان جمعها ان كلام من حروف العطف ان نحوتم يقتضي الشريك اما من بابا
 كهي واما غير مقارن كالفا واما مع الاقتران كالواو فمن عوده اليها فيها بخلاف بل اذ هي
 للاضراب المتضمن لعدم الشريك فمن عود التخصيص ما بعد فقط وما لو قال ان شاء
 الله انت طالق وعبد يحر فلا يتبع ولا الفتق كما نقله الوافي في كتاب الايمان عن القاضي
 ابي الطيب قال فكذا لو حذف الواو لانت حرف العطف تحذف مع ارادة العطف قال
 الوافي وهذا ان نوى صرغا لا شئ اليها فان نوى صرغه الى الاخير لم يضر في الاول
 وان اطلق في شبه ان يجيء خلاف في انفراده اليها ثم لا يصح لبيان خلاف
 في ان المنشرط هل يقارن الشرط او يعقبه ولا يصح الاول وان قال السنوي المعروف
 الثاني ان الشرط علة وضعيه ومعلولها معلق بها فيتقارنان وجودا كالعلة الحقيقية
 مع معلولها وللاصحاب في ذلك وجهان ارضا وعلى ذلك خروج كثير منها لو سلمت بالغة
 عاقلة وابوزوجها الطفل او المجنون معا فينبغي النكاح خلافا للنفوي لان نطق
 المبيع وهو الذبال اسلام الذي هو شرط منزل فزلة نطق التابع له فخصوا كما
 في زمن واحد وما لو قال لغير دخول بها ان طلقك فانت طالق ثم قال انت طالق
 ففي وقوع الطلاق المعلق وجها جاريان فيما لو قال المذخور بها وقتنا النكاح
 طلاق كما لو قال والمشهور منها عدم الوقوع وهو يخالف مقتضى المرجح في القا
 عدة وسببه ان قوله ان طلقك فانت طالق معناه ان صحت مطلقة وهي
 مجرد مصيرها مطلقة تبين فلا تأخرها الثانية بخلاف ما لو قال لغير المذخور
 بها انت طالق طلقين فيقع كصور البيونة بهما وليست احدهما منفصلة عن
 الاخر بخلاف المنجز فانه منفصل عن المعلق مسائل تتعلق بالشرط الاولي
 اعراض الشرط هو دخول جملة شرطية على مثله وفيه قوله تعالى ولا تنكح
 نفسي اذ اردت ان اضع لكم ان كان الله يريد ان يغيركم وفيه للنكاح مذموم
 احد قها وجه قال ابن مالك ان الشرط الثاني في موضع نصب على الحال والظاهر ان المذكور

ثانيا مقدم في المعنى على الذكر اولا وانه نأخر في اللفظ اذ الشرط مقدم على المشروط عليها
 وهو هو لا ضح كما في الارتشاف فلو قال الزوجه ان كلمت زيدا ان دخلت الدار فانت
 طالق استشرط لوقوع الطلاق دخول الدار قبل التكليم على ما رجح الجمهور من اوجه
 ثلاثة الثانية اذ عطف شرط على شرط بالواو فان كان باعادة اداة الشرط نحو ان
 صمت وان فرائت فانت طالق وجوب احدهما في حصول الفتق وان لم تعد فلا بد منهما
 الثالثة اذ وقعت الجملة الاسمية جوابا للشرط اشترط لصدورها بالواو والنجاة
 ومن فروعها ما لو قال ان دخلت الدار انت طالق فتطلق بالذخول على المقدم
 وما لو قال ان دخلت الدار وانت طالق بالواو فتطلق ان قصد التخيير والافان
 قال اردت تعليقا فاني جعل الذخول والطلاق شرطين لعدم الفتق قبل فان
 اطلق طلق ما لا نقله الرافعي عن ابو شيخي واعتز به النفوي بما حاصله انه
 مع الاطلاق يكون تعليقا بدخول الدار ان لم يعرف العربية والا فلا يكون تعليقا
 ولا تخيرا بالنية لعدم التقييد واعتراض ذلك لاسنوي بالنسبة الى العارف
 بالعربية بصحة الكلام على جعل ان فاقية لا شرطا فيحمل كون الواو بعد الحال
 فلا يقع الطلاق وللعطف فيقع فيسأل عن ذلك ويجعل بقوله ولا يقع الطلاق
 لو تعذرة راجعته نحو موت الشك في وقوع الطلاق ومثله ما لو جعل حالة فلم
 يعرف انه يحسن العربية ام لا وما لو قال ان دخلت انت طالق جندى الفا فاجاز
 على قواعد العربية وقوع الطلاق ان كان عارفا بالعربية حاله والا كان تعليقا
 خلافا لا طلاق النفوي وغيره انه تعليق ولقول ابو شيخي يسأل فان اراد
 تخييرا فذلك والاجل على التعليق وان تبعه عليه في الروضة الرابعة يجوز في
 المستدام من الجملة الاسمية الواقعة جوابا عند العلم به ومن فروعها ما لو قال
 بان دخلت الدار فطلق قال الارزق قيا من العربية محذوف التعليق ان لم يكن له
 روية غير ما فتطلق المخاطبة فان كان له غيرها فيقع على واحد وبين
 ويحتمل ان يكون كناية مطلقا الخامسة اذ اجمع شرط وقسم لا مستداما كان
 الجواب للمقدم وجواب المناخر في دلالة الاول عليه ومن فروع ذلك ما لو قال

والطلاق في الاوجه بوقوع الطلاق عند القيام لقيام وجوب القسم مقام الحرام
 كما يحصل التخصيص بما يحصل **بالوصف** نحو اكرم بني تميم الفتحا فيخرج بهم
 وهو كالاستثناء في عوده الى كل المتعدد على الصح كما مروا ان تقدم نحو وقفت على سبي
 اولادي واولادهم فنمود الوصف الى اولاد الاولاد مع الاولاد وقيل لا وكذا ان توسط
 نحو وقفت على اولادي المتجابين واولادهم على المعتمد لانه من غير النسبة الى ما قبله
 متقدم بالنسبة الى ما بعده ومتى وقع التقييد بالوصف في حكم تارة واطلق فيه
 اخرى **فان** بالنسبة للمفعول **على المقيد** الذي بالوصف **الذي اطلق** لا مطلقا
 بل ان **تجد** **بوجوب هذين** بكسر الجيم اي سببهما كما يقال في كفارة الطهارة اعتق
 رقبته اعتق رقبته مؤمنة جمعا بين الدين وقيل بل يحمل المقيد على المطلق بان
 يلقي القيد لانه ذكر المقيد كجزء من المطلق فلا يقيده كما لا يخصص العام ذكر
 فرد من افراده كما صيغته واجيب بان مفهوم القيد حجة بخلاف مفهوم المقيد الذي
 هو ذكر فرد من العام منه ولا خلاف في عدم تقييد المطلق بغير اختلاف الحكم نحو كس
 ثوبا هرويا واطعم طعاما نفما استثنى الاقرب ما اذا قل اعتق رقبته ثم قال لا تملك
 كافرة ولا تعتقها وصرح انه لا فرق في هذا القسم بين ان يجد موجهها او لا وكلام
 الاصحاب في الفروع يدل على الحمل عند اتحاد السبب كالوضوء والتيمم فسببهما واحد
 وهو الحدث وقد اطلقت اليد في التيمم وقيدت بالرافق في الوضوء فحملوا
 عليه لاتحاد السبب وحمل ما مر اذا لم يعلم تاخر القيد ولا كان تاسيحا ولا تامينين
 فانما غير متبين اما متقين نحو لا يجزئ عتق مكاتب لا يجزئ عتق مكاتب كانوا
 ومنهيين نحو لا تعتق مكاتبنا لا تعتق مكاتبنا كافر فالغائل بحجبه مفهوم
 المخالفه كما هو الراجح يقيده به فيكون المنع والمنع عنه عتق مكاتب كافر فقله
 عتق مؤمن خلافا للاقوي وابن الجاهل واي الحسن البصري وان كان اهدى امرا
 ولا خيرا

والاخرها نحو اعتق رقبته لا تعتق رقبته كافرة او اعتق رقبته مؤمنة لا تعتق
 رقبته فالطلق مقيد بهذا الصفة في المقيد ليجعل المطلق في المثال الاول مقيد
 بالايان وفي الثاني بالكفر فله في الاول اعتق رقبته مؤمنة وليس له في المثال اعتق رقبته
 كافرة **والا** يتجد موجهها اي سببهما مع اتحاد الحكم كما في قوله تعالى في كفارة الظهار فحرر
 رقبته وفي كفارة القتل فحرر رقبته مؤمنة **فلا** اي فعند **امانا** الشافعي رضي الله
 تعالى عنه **فيه** اي في حمل المطلق على المقيد **القياس الصحيح** **اعتق** بالغا لاطلاق
 والقياس يقتضي تقييد المطلق بحمل على المقيد فلا بد من جامع بينهما وهو في
 المثال المذكور حرمة سببهما اي الظهار والقتل وقيل بحمل عليه لفظا اي بمجرد
 ورود اللفظ المقيد من غير حاجة الى جامع ولدي اي خفيفة لا يحمل المطلق على
 المقيد في ذلك لاختلاف السبب بل يبقى المطلق على اطلاقه فيجوز عنه في مثالا
 عتق رقبته كافرة في الظهار ومن فروع ذلك ما لو قال او صيت لزيد بهن صالما
 ثم قال او صيت له بمائة او عكسه فيحمل المطلق على المقيد حتى لا يستحق الامانة
 فقط ولو كانا معينين فظاهر فحمل المطلق على المقيد حتى لا يستحق الامانة
 للمفعول **منه** اي الحمل مثل المقيد في موضعين متنافسين وقد اطلق في
 موضع كما في قوله تعالى في **قضاء الشهر** اي شهر رمضان فعدة من ايام اخر
 كما في قوله تعالى في كفارة الظهار فصيام شهرين متتابعين وفي صوم التمتع **فصام**
 ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم **فامتنعه** اي حمل المطلق على واحد منهما لعدم
 الجمع وعليهما الاستمالة فيبقى على اطلاقه حتى لا يجب في قضاء رمضان تتابع
 ولا تفريق **فتبينه** شرط المقيد ان يكون ملفوظا به نعم ان تحض الحق لله
 كقوله والله لا ادخل الدار ثم قال اردت شهرا فلا بحث بالاجور بعد لانه
 امين في حقوق الله تعالى **تمت** اكمال يقيده كمال الوصف بشرط ان يكون
 مقارنا لصاحبه **مفيد** للتقييد في الاستثناء وغيرها ومن فروع ذلك



وهو اي الكتاب يخص بها اي السند نحو اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم الى
منه عام في كل قيام الى كل صلوة سواء كان محذرا او منتظرا فخصته السنة بالمحذورات وقيل
لانها على فعل الرسول صلى الله عليه وسلم لا يخص فعل الصبي لافرق بين كونها **نوازل**
اي فقلت بالنوازل التي هي في مباحث السنة **ام** لا كانت رويت احاد هذا **على ما قاله**
الجمهور مطلقا وقيل لا مطلقا ولا لترك قطعي قطعي واجيب بان فعل التخصيص هنا
هي دلالة العام وهي ظنية ايضا والعمل بالظنيين او من العام احدهما وقيل يخص
الكتاب بالسنة لكن لا مطلقا **ومفصلا** بين اي تخص نطاق كالمقتل لا يظني وهذه
مقاله اي ايات قال اي السبكي وعندي عكسه لان التخصيص بالقطعي لما لم يصح ارادته
لم يتناول العام وقال الكرخي يجوز التخصيص بمفصل قطعي او ظني لا متصل وتوقفنا
الباقي واستند الجمهور بموقع ذلك كما في قوله تعالى يوصيكم الله في اولادكم النكاح
للولد الكافر خصه بقوله صلى الله عليه وسلم ولم لا يرث الكافر المسلم ولا المسلم الكافر ولا
جار في تخصيص السنة المتواترة بخبر الواحد كما يوجد من كلامه ايضا وان لم يذكر الامام
وصاحب الحاصل واني انا جيب غيرهم ذلك الا في تخصيص الكتاب فقط **وخصص**
بالقياس الى رضى خاص ولو كان خبر واحد **مطلقا** خلافا للامام الرازي في منعه مطلقا
والجواب في منعه ان كان خفيا ولقوم ان لم يكن احله مخصصا من العموم وتوقف امام
عن القول بالجواز وعده وان قلنا يخص **ان** اي الكتاب والسنة به يقياس فلا
اعمال الدليلين اولى من الفاء احدهما وقد خص من قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا
كل واحد منهما مائة جلدة الآية فعليا ونصف ذلك بقوله تعالى فاذا احصى
فان اتين بغاشة فعليهن نصف ما على المحصاة من العذاب وقيل العبدان في
النصف ايضا ويمنع من جواز التخصيص بالقياس جوازه بالاجماع من باب اولي مثاله
تعالى والذين يرمون المحصيات ثم لم يأتوا باربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة
فان الله على وجوب الثمانين على القاذي ولو رقيقا وخصصه بالاجماع لانه ان
الرقيقا اذا قذف لا يجد الا اربعين **وكما** يخص بالقياس **مفصلا**

كنا

التخصيص بالخاصة **الامام** بها وادرك بان قوله لا يجوز في كل صلوة
في كل صلاة والامام قوله تعالى سجدوا لله جميعا مطيعين الخ وقوله تعالى ثم اتوا الله
الى الليل فليس التخصيص لان صلوة الفجر ليس من الليل ولا الليل من اليوم بل هو من
التخصيص العموم فيما قبله اليوم الليل الاخر له واليوم في الصوم لا يرد له وكذا قوله
فصلت احصاها من الحشر الى الامام اي احصاها جميعا او من قوله المائدة كما لا يشك
في العموم فخره يوم خيبر واخذ الى ربيعة وقطع على من حضر ان يدخلوا وكانوا
كما ذكره في الحاشية وتعلقوا بالسبي في جميع ايام التخصيص بغيره **الامام**
الجمهور اي في قوله **الامام** استدلوا **الامام** وهو جابر النخعي
خدم ذكر الامام في الحديث الذي في الحديث في هذه الطرح فلا يشك في ذلك
بالامام **مفصلا** كنا با او سنة **ما** بالاف الاطلاق سواء كان مفهوم
موافقة نحو ما اذا قال رجل من دخل داري فاضربه ثم قال ان دخلنا زيد فلا تظلم له
وان قلنا الدلالة عليه قياسا من مخالفة لتخصيص قوله صلى الله عليه وسلم للمؤمنين
لا ينحسبه شيء واخرجه الطبراني وغيره عن عائشة رضي الله عنها بمفهوم قوله اذا بلغ
الا وقلتين **الامام** خشا اخرجه احمد وابوداود والترمذي والنسائي وغيرهم عن
ابن عمر رضي الله عنهما ومن فروع ذلك **التخصيص** بمفهوم الموافقة حصة الاصل
بدين النزع ثم اعلم ان جواز التخصيص بالمفهوم مبني على انه حجة وتوقف
الامام وقد مر جواز التخصيص به الامدي وابن الحبيب وتوقف الامام في
بعض كتبه بل صرح في بعضها بالمنع وفي احوال انه لا شبهة وعلمه ان دلالة العام
على ما دل عليه المفهوم بالمنطوق وهو مقدم على المفهوم واجيب بان المقدم عليه
منطوق خاص لا ما هو من افراد العام فالمفهوم مقدم عليه لان اعمال الدليلين
اولى من الفاء احدهما **ودخل خير الملق** محمد صلى الله عليه وسلم كما لو قال الوصال
محرمان على كل مسلم ثم فعله **وكذا** **التقرير** منه صلى الله عليه وسلم لعادة ان كانت

الامانات

23

تلمين واجب بان ذلك وهو مجاز لباد الزند على اثنين دونهما الى الذي ينبغي
عليه ما لوقراوه وهو يدركه ان لا يستحق ثلاثة ولا يصح ان يصدق على الواحد مجازا
من قول الرجل لامرأته وقد مر في الرجل انت برجيت للرجال الثانية يفتك بالعلم في حق
النبي صلى الله عليه وسلم قبل البحث عن الخصص اتفاقا كما قاله الاستاذ ابو اسحاق لا سفياني
وكذا خبر كوفاة وفاقا الى السبكي والبيضاوي وخلافه الى سفياني ومن تبعه كالفرايدي والافندي
واين واجب حيث قالوا لا يتمك به قبل البحث لا فقال المخصص فان اصل عدله وعونه
الافندي وغيره لا اتفاق عليه مردود بحكاية الاستاذ ابي اسحاق الشيرازي في خلافه
حكاه ابي السبكي عن حكاية ابي الصباغ ومن فروع ذلك جواز الحكم عند إقامة البينة
بدون اعداء الغريم كما قاله الشافعي ومنعه ابو حنيفة ولا شك ان حكم الحاكم بالبينة
ولا قرار قبل الخصص عن المعارض كالمقل بالعلم قبل البحث عن المخصص وما لوقرا له
عليه دراهم وكان الغالب في البلد ~~وهو~~ ~~الذي~~ ناقصا عن الاسلام ومفسر شافعي
فهو يرجع ليعبر عن مقصوده امر يلزمه الاسلام حتى يعبر فيه احتمالا ان الفري الى ربح النور
في الروضة الثاني وما لوقرا له ولد باللعان ثم استأنفه فقال ~~الشيخ~~ ~~لست~~ ~~ابن~~ فلا يشا
فيكون قد فاضل لامة المذهب فيمن غير ان يسأل عن مراده فان ادعى احتمالا امكنا
كتوله لم يكن ابنه حين فناء حلفه لاحد كما في زوائد الروضة الثالثة مقصود الام
الاصوليين يقتضي جواز تخصيص العام المؤكد بخوك وبهرج الماوردي والروايي
في كتاب القضاء ومن فروع ذلك ما لوقرا له طلقني كلني او اعفتمكم جميعكم ونوي
اخراج بعضهم فلا يمتنع على من اخرج به باطنا الراجل الا يصح رجوع الضمير الى بعض العام
وان مذهب الراوي ولو صحابيا لا يخصصان فالاول كقوله تعالوا المطلقات
ينزلن بانفسهن مع قوله بعده وجعلنهن احق بردهن فضمير جعلنهن للرجعيات
ومثل قوله والمطلقات البواين والثاني كحديث البخاري من رواية ابي عباس مع يدي
دينه فانقلوه ان ثبت عنه ان المرتدة لا تغفل الخامسة يجوز ان يستنبط من النص
معنى يزيد عليه ومعنى يخصصه على المشهور ومن الفروع المشككة على الاول استنباطهم

من الترخيم

من الترخيم بالرضاع معنى وهو وصول اللبن الى الجوف وعدوه الى ما لا يصدق عليه اسم
الرضاعه كالاستعاطا وكل نحو خبر عمل لبن امرأة ومن فروع الثاني عدم النقض بسد
الحارم الداخلين في عموم او الامتص النساء على وجه القولين اذ العلة افا هو ثمران
الشهوة المفضية الى خروج المذي منه وهو لا يعلم وذاك منفق وفي الحارم ومثلهن الصغير
التي لا تشتهن وعدم وجوب استئذان الجبرلي في البكارتها بخوضه على الاصح الاخذ
في عموم قوله صلى الله عليه وسلم الشيب احت بنفسها والبارتساؤن واذ ناهانها اذ المعنى
المتنفي للفرق بينهما انما هو ممارسة الرجال وزوال الحياء والبراءة وهو منفق وفي من زالت
بكارتها من غير وطئ السادسة سبقت اول بحث التخصيص جواز انشاءه ان التخصيص
في الجمع الاقله وهو ثلاثة وهذا هو الاصح وقيل الواحد ومن فروع ما لوقرا له سائي
طوالق ثم قلل اخرجت ثلاثا لم يقبل لان اسم النساء لا يقع على واحدة بخلاف ما لوقرا له
اخرجت واحدة لبقا اقل الجمع فان قال اخرجت ثنتين فوجهان حكاهما الراعي من ثأرها
ما ومن الخلاف في اقل الجمع والظاهر القبول وما لوقرا له والله لا اكلم واحدا وزاد زيدا
ولا اكل طعاما ونوى طعاما منيا فيقبل باطنا مطلقا وكذا افا هو ان كانت العيون
بالله عز وجل كما ذكره الراعي فيمن حلف لا يدخل الدار ثم قال اريدت شهر السابعة
قد يخص بغير المخصصات كالبينة كما مضى مثاله والعرف الشرعي والاستعمال
وقبر عنه بالقرينة فمثال العرف الشرعي لو حلف لا يصلي فيحل على الصلوة الشرعية
وكذا لو حلف لا ياكل لحما فلا يجتنب لحم الخنزير على الاقوى من وجهين ومثال الاستعمال
لو حلف لا ياكل الرومي حيث برئ النعم وما يعتاد بخلاف نحو العصافير كني على
المعتبر نفس البذر التي ثبت فيها العرف ام كون الكالف من اهله وجهان وجههما
الثاني ومن فروع التخصيص بالعرف ما لوقرا له ان رجعت يومئذ بيبي فانك
طالق لم تطلق بالجموع ايام الصوم كما نقله الراعي عن الصداقة واقرة وما لوقرا له
في الصف ان يمشي في ثوبا فليس له ان يمشي في الثاء وما لوقرا له امرت ان
ان عملت اخي فلم تعلمين به فانك طالق انك طالق انك طالق انك طالق انك طالق
بالاجنب فقط وما لو حلف لا يشوب الماء فالقياس ان لا يجتنب بالبحر وهو خلاف ما رجوه

لا

وما لو حلف ليخذه الليل والنهار فلا يدخل في ذلك زمن نحو الاستراحة وغير
ذلك الثامنة جواب السائل غير المستغل وهو السؤال تابع للسؤال عما هو مخصص
كذلك الترمذي وغيره أنه صلى الله عليه وسلم سئل عن بيع الرطب بالتمر ينقص
الرطب إذا يبس قالوا نعم قال فلا إذا فبيع كل بيع للرطب بالتمر وكما لو قال لليبي
صلى الله عليه وسلم قائل توفضات من ماء البهي فقال لا يجوز بك فلا يبيع غيره ومن
فروج ذلك ما لو قالت له امرئت فعلت كذا حراما فقال ان فعلت حراما فانت
طالق ففعل حراما غير ما ذكرته فلا تطلق للقرينة الدالة على ترتيب كلامه على كل ما
قاله الواقعي قال بخلاف ما لو اتهمته امرأته بالخيانة فحلف بالطلاق لا ياتى بها ما قاله
يحيى بن بكير لم يحرم ولو نحو تعييل للقرينة الدالة على العموم نعم لو نوى تيان الخلع لم يحث
الا بما نوى كما قاله ابو شيكل ويكون تخصيصا بالنية ومقتضى قول الواقعي يحث
بكل محرم حنته بنحو تعييل واردة وقياص ما مر انه لا يحث الا بما يتعلق بالخلع
لا غيره لم يترتب كلامه على كلامها حيث النافعة اذا عارض العام وخاص
اخذنا الخاص مطلقا وعند أبي حنيفة يفسخ المنة من المندم ولو كان المنة خراعا
وواقعه لأمام ومن فروج ذلك ما لو قال لوكيله لا تطلق زوجتي وهذا ثم قال
طلق زوجاتي فلا تطلق هذا وكذا لو قال او صيت بهذه لزيد ثم قال او صيت بما
في هذا البيت لم وكانت الموصى بالزيد فيه فلو عظم ثم خصص ثم عظم ثم عظم
الا هنا اطلق زوجاتي فالمتجه كما قال الاستنوي وهو ان المنة المقصود
بالعموم الثاني وعدم وجوب قضاء الخلع على من يذرع صوم سنة بعينها وما لو
لزمه صوم متتابع واذرع صوم الاثنتين ان تقدم وجوبها على الصوم المتتابع
لا يمكن قضاء الاثنتين اليه **الحكمة** يعظم السبب ثم تعفى الاثنتين ان تقدم
وجوبها على الصوم والا فلا كما رجمي النور من هذا العام على الخاص المقتد
العاشق المعروف عند اهل الأصول ان المقصود به شيء معين يكون حجة في الباقي
فان خرج منه فخرج من غير ما يخرج العام في شيء من الافراد ولا الاستدلال به

لا يخرج

عليه

عليه ومن فروج ما لو وكله في عتق عبيد ثم عزله في واحد منهم ففيا السعة
امتناع عتق الجميع لا سيما اذا قام دليل على ارادة المنع من التقييد وما لو قال لزيد
علي عتق الا خمسة او ستة فلا يلزمه الاربعة للشك في الدرهم الزايد عليه قاله
المتولي وصوبه النووي وما لو اشتبه عليه نحو انما يحسن باواني طاهر فجهل
ان كان العدد محصورا والا فله ان ياخذ الا ان يبقى واحد على ما صرح به النووي
الحادية عشر اذا ذكر قبل العام او بعده اسما لم يهرج به لو دخل في العام غير انه حكم
بحكم اخص ما حكم به على بقية افراد الخلعة فيه مني دخوله في العام من جهات
لا اصل لاصول ومن فروج ذلك ما لو وصى لزيد بعشرة دنانير وثلاثة الفقرا و زيد
فقير فمضى بوزن عطاءه من الثلث مع الدنانير وجهان اصحهما الجواز كما جزم به
الواقعي ومجمله كما لا زرق ما لم يقم خفية باخراج زيد عنهم المجل والمجلين
و حد التحمل ان يقال كل ما لم تنصح ولا الله من قول او فعل فهو **محمل** وقد يدان **ما خارج**
ان **يبا** بالافلاطلاق لعدم وضوحه ولو فعل كما لو قال صلى الله عليه وسلم من الركعة
الثانية بلا تشهد اولي التحمل ان يكون من قعد فغير عن جواز تركه وعن سهو فلا يدل
كما ذكره ابن الحاجب وغيره فخرج اللفظ الممل اذا دلالة له والمبين لا تضاح دلالة
فلا اجل في آية السوقة لا في القطع ولا في اليد خلافا لبعض الحنفية ولا في نحو حرمت عليكم
امهاتكم خلافا للكرخي وبعض اصحابنا حيث قالوا السنة التحريم العين لا يصح فلابد
من تقدير الفعل ولا في قوله تعالى واسمحو برؤسكم خلافا لبعض الحنفية ولا في قوله صلى
الله عليه وسلم لا نكاح الا بولي صححه الترمذي وغيره خلافا لا يكره الباقلاني ولا في
قوله رفعه عن امتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه خلافا لابي حنيفة وابي حنيفة
البصريين وبعض الحنفية ولا في قوله لا صلوة الا بفاتحة الكتاب خلافا للباقلاني ولو صح
دلالة الكل وعدم احتياجها الى البيان وانما **المحمل** **كالفقراء** المتردد بين الظاهر والخص
لاشتراك بينهما والنور صالح للعقل ونور الشمس تشابهها بوجهها والشمس والارض

لأنها المتخار لتزود بين الفعل والفاعل وقوله تعالى **او يعنوا** الذي يبدع
 النكاح لتزود بين الزوج والولي **وهو** اي الضير في **عندنا** ايها الشافعية **للتزوج**
 وعند مالك للولي وكذا التزود عندنا المظهر المحتوي بيمين وعند جماعة من العلما المحض
 وبما تقر في الأشلة علم وقوع الحمل في الكتاب والسنة كما هو واضح خلافا لاداء الظاهر ولما
 أن المسمى الشرعي للفظ الزوج من الغوي وقيل لا في النهي وقال الغزالي يحمل والدوري يحمل على القول
 فان تعذر المسمى الشرعي حقيقة رد اليه بجواز محاذة عليه ما أمكن وقيل يكون جواز التزود
 بين المجاز الشرعي والمسمى الغوي وقيل يحمل على الغوي تقدير الحقيقة على المجاز مثال ذلك
 التزوي وغيره الطوائف بالبيت صلوه لان الله احل فيه الحلام وتعذر فيه مسمى الصلوة
 فيرد اليه بجواز بان يقال كالصلوة في اعتبار نحو الطهارة فيه ويحمل على المسمى الغوي وهو
 الداء بخير لا شتما له عليه وهو يحمل لتزود بين الآخرين والمختار ان اللفظ المستعمل
 نارة ولعنيين ليس ذلك المعنى احدهما يكون سجلا لتزود بين المعنى والمعنى فان كان
 ذلك المعنى احدهما على به جزم ويوقف **الاخر** مثال الاول حديث مسلم لا يبيح المحرمات
 بناء على ان النكاح مشترك بين العتق والوطى ومثال الثاني حديث مسلم لا يبيح
 لنفسه اي بان تعقد نسبا او بائن فان كان للغير فيعتقد بها وقد قال اي ضيفه
 بعتقها لنفسه وبعض اصحابنا اذا كانت بكاف لا اول لها فيه ولا حاكم وقوله
 يونس ابن علقمة لا على عن النهي **واما البيان** الذي يعنى البتين فهو **خالك في حيز وفتح**
الاول مشتق عنه اي عن ذلك الامر الذي اذ خطته **الوصف** لولا الا وخال المذكور وهو
 المراد بقوله جميع الجوامع خارج الشيء من حيز الاشكال الحيز التحلي فالبيان بظاهره
 غير مستغنى عن الاشكال لا يسمى بيا من فروع ما هو خلاف فقيه لا يبين للمفهمه مسئلة خيرة
 نحو خمسة البول لم يحث **وهو** اي البيان انما يجب لما اراد به المشكل اتفاقا كما
 اليه بان يقول به او يفتي به بخلاف غيره كما ذكره الامام واتباعه تبعا لاي الحق البصري

قال السنوي

قال السنوي وهو يدل على عدم وجوب تحصيل العلم على النساء لما كلف به وليس كذلك
 بل الرجال والنساء سواء في وجوب ذلك على المستفهم دون غيره الا ان الغالب صدور
 الاستعداد من الرجال انتهى والاصح ان يكون بالفعل وان المقنن يبين المعلوم والمفتهم
 وان جهل عينه هو البيان وغيره تذكيره والحكم للقول لولم يوافقته الفعل كما لو طاف
 صلى الله عليه وسلم بعد نزول الآية **المستفهم** على الطوافين واو يواحد ويكون
 الفعل المزايا مندوبا وما او واجبا في حق دون الامة سواء تقدم ام تأخر جمعا بين
 الدليلين وقيل البيان هو المتقدم وما لو نقص الفعل عن مقتضى القول كان طاف
 طوافا واحدا او مرتين فقياس ما ران البيان القول ونقص الفعل عنه تخفيف
 في حقه صلى الله عليه وسلم سواء تأخر او تقدم **ولما** اسلم وما زائد **يجب** اي البيان الجمل
 او ظاهر لم يرد ظاهر **من قبل وقت فعله** بل يجوز تأخيره عن وقت الخطاب الى
 وقت الفعل كما قاله الامام واتباعه وابن الحاجب وفعله في المحصول عن مذهب
 الامام الشافعي **في لا صوب** سواء كان المبين ظاهرا وهو غير الجمل كعام بين
 تخصيصه ام لا كما حمل المشترك بين اوجه معنييه مثلا وتقابل الاصول الجوهرا
 يمتنع مطلقا وعليه المعزلة ثانيا يمتنع في غير الجمل وهو انه ظاهر لا يتقاعه
 المخاطب في فهم المراد بخلافه في الجمل ثانيا يمتنع في غير النسخ لا خلافا لغير المراد
 من اللفظ بخلاف النسخ بل على الاتفاق على جواز تأخير البيان في خمسة احوال
 تأخير البيان في بعض دون بعض لا يتقاعه المخاطب في غير المراد ودليل الجواز وقوعه
 في قوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله منه الخمس في جملة ما غنمتم من شيء
 الصحيحين وغيرهما من قول قتيل الله عليه بيده فله سلبه وهو ما غنمتم من شيء
 لانه كان في غزوة حنين والاية في غزوة بدر وفي قوله تعالى ان الله باكر ان تذكروا
 ١ ط فانه مطلق ثم بين تقييدها بما في اوجبه استلزمه وفي قوله تعالى حكايه عن تحليل
 يا بني انما في المنام اي اذ يحل الحلال لانه ذلك على ما مر بين الامم بين الله سبحانه

في بعض تأخير البيان
 الا اذا كان الشاهد في
 العام فغنى عن البيان

نسخه بقوله وفيها مبع عظيم وعلى القدر بالمتن يشي من ذلك الرسول صلى الله عليه
وسلم فيجوز له تأخير التليغ لما اوجبه اليه ولو قرأ في وقت الحاجة على المختار
والانقضاء المحذور وقوله تعالى بلغ ما انزل اليك من ربك الا وهب كما خاله ايضا
وفهم عام وجوب البيان وقت الفعل فلا يجوز تأخير البيان عنه والا كانت
تكاليف بما لا يطاق كذا خاله البيضاوي وانتقد بان الاكثر من على جواز التكليف
بما لا يطاق كما مر في ثم قال في جمع الجوامع تأخير البيان عن وقت الفعل غير واقع
وان جاز وتعبيره بوقت الفعل احسن من تعبيره بوقت الحاجة اذ كل
انما ليق بالمعتزلة القائلين بان المؤمنين حاجة الى التكليف ليستحوا
بالامتنان الثواب ومن فروع المسألة ما لو قال انت طالق ثلاثا الاطلاقا
قال الاسنوني فالتميم صحت ويؤمر بالتعريف فان فريدون ثلاث قبل والا
الامتنان المذكر وقيل يبطل التعريف خاصة ثم يفسر بما لا يستغرق وما لو ذكر
الصحة في ذمته ثم عين عنها افضل فتعيت ففي وجوب رعاية زيادتها فيها
يعينه بعد ذلك وجها صحتها لا يلزمه وهو مخالف لتأثير القاعدة وما
لو قال والله لا افعل شيئا او لا افعل شيئا فان عين شيئا بالنية تعيين
والاعين ما شا وصار ادايمينه فان عينه بعد فعله ويمينه على الترتيب
مثلا ففي الحث وجها من بيان على ان الطلاق المبهمة داخلة هل يقع من حين
التعيين والابقاء حكاهما الماوردي والرويان وتنفذ الاصح انه بحيث وما لو
احرم مطلقا في غير اشهر الح فلا يجوز صرف اليه في اشهره على الامم وما لو احرم
في اشهر الح فلا يصح منه الاعمال قبل التعيين مع ان اثنين بتفسيره ان احرم وقع
به وهو مشكل على القاعدة وكان قياسها ان لو عين بعد الوقف مثلا انه يصح لوقوعه
في محله وان كان قد بقي به مع التردد اذ لا تجب النية في الاركان على الصحيح لا شمال
نية الح مثلا على نسبة الاركان كذا خاله الاسنوني واكرهه بالوطاف ثم عرفه الى الحج

وقد

وقع عن طواف القدوم مع انه من سننه ولا يخفى ضعف ذلك من وجهين احدهما ان قياس
الركن على السنة فاسد لاحتياجه الى مزيد احتياط والثاني ان طواف القدوم ليست سنة
تتمحضه للمعنى فمن ثم سئل في دخل مكة حلالا **او** علم من حد الحجل من المدين ما هو **واضح** بنفسه
سواء رجع الى مكة نحو الله بكل شيء عليا ام الى القل فان كان حلالا لا يتحقق **وكذا** لو لم
يستقل بنفسه بل **بغيره** بان توقفهم المعنى منه الى انقام غيره اليه فملا كان من الله
في سؤله نحو صفاء فاقه لونها فيما سقت الساء العشرام فعلا من الرسول صلى الله عليه وسلم
كصلاته وحج **فهو** بالانطلاق **يبين** بالفتحة المفعول والغير يسمى مبينا بالاسماء
فاعل ويسمى الاول مبينا بالفتحة **اذ** كان **لا** **ايجاد** معناه بتسميته **هو** **المقصود**
النهي قال الامام هو مشتق من منصة العروس وهو عذر لا صوليين **ما** دلالة قطعه بان
كان **تاويله** اي صفة عادلة عليه **ما** **احتملا** اي لم يحل بوجه كزيد في قوله رثيت زيدا
او هو ان النهي **ما** **تاويله** **ان** **ينزل** **لا** فيه حجة انزل الله تعالى لغيرهم معناه تخويع
فصياح شهر بني متناولين **وايا** **احد** **اهل** **الله** **اي** فروع **فكل** **ما** **دل** **على** **حكم**
من كتاب **او** سنة **فذا** **نهي** وان قيل التاويل الا ترى ان الفروع يقول مثلا ينقض الشرع
بالنهي ينهي الكتاب من امكن تاويله بل قد يسميه نصا **ولو** كان **مؤولا** عنه فيقول
ومن يقتل مؤمنا متولا **اي** من يقتل مؤولا على سبيل الشرح الظاهر **و** **حده** **الظاهر** **ان** **يقال**
كل **ما** **دل** **على** **المعنى** **دلالة** **الاجتهاد** **فهو** **ظاهر** **مع** **انه** **يحمل** **الاكثر** **بالانطلاق** **من**
معنى **واحد** **لكنه** **في** **البعض** **اي** بعض معانيه او احد معانيه **كما** **عاطف** **المرجع**
اما حقيقة كالا سد فهو في الحيوان المغتر من اظهر منه في الرجل الشجاع لانه انما يطلق
عليه مجازا او عرفا كالتأط في النضلة الخارجية اظهر منه في المكان المطهرين المأخوذ
التاويل **هو** **حمل** **الظاهر** **على** **المحتمل** **الموجوع** **والله** **اشرت** **بقولي** **وهو** **ان** **يحمل**
الاكثر **من** **معنى** **واحد** **على** **المعنى** **الخفي** **كالرجل** **الشجاع** **والمكان** **المطهر** **في** **المثاليين**
مما **يحمل** **فهو** **مؤول** **اي** معرفة عن ظاهر ثم اذا كان كد لعل فنحصل قصي **سوا**
كان عقليا ام عقليا فالاول **كما** **يدبر** **العلي** **في** **فعله** **تعالى** **والسما** **بينها** **ما** **ايد**
ظاهر جمع يد الجرحه ودل الدليل العقلي القاطع باستحالة ذلك على الله تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم

فجعل على القدرة تزييناً للذات المعنى ظاهر مع القطع بانه المراد والامثال السلفا مروجاً لها
 بتركيب والثاني لقوله صلى الله عليه وسلم غسل الجمعة واجب على كل محتلم اي بالغ اخرج الشيطان
 وغيرهما عن اي سعيد ظاهر الوجوب ودلائل النقل وهو قوله صلى الله عليه وسلم من قوض
 يوم الجمعة فهو قاض وفتحت اي في السنة اخذ وفتحت السنة ومن اغتسل فافضل اخرج
 يوم الجمعة في اي سنة اي في سنة اخذ وفتحت السنة ومن اغتسل فافضل اخرج
 ابو داود والترمذي والنسائي عن سمرة بن جندب رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم ان المراد بالوجوب تأكيده
 او ما يظن دليلاً وليس كذلك فاسد اولي الشئ فلعيب لا تاويل وذاك ظاهر ثم التاويل
 تارة يكون قريباً يرجع على الظاهر بادي دليل نحو اذا قمتم الى الصلوة اي عزتم على القيام
 اليها واخر بعيداً لا يرجع على الظاهر الا باقوى منه كذا ويل الحنفية حيث يحملون
 المارسة اربعاً با ابتداء كما مر وتأويلهم ستين مسكناً وهو مستوفى فمؤيداً
 مسكناً واحداً في ستين يوماً وتأويله حديث اي داود وغيره اي امرأة نكحت في
 اذن وليها فكلها باطل بان المراد نحو الصغيره وغير ذلك والله سبحانه اعلم بالنسخ
النسخ لغة الازالة يقال نسخت الشئ ازيلته ورفعته واصطلحوا
رفع الحكم حال كونه **شرعياً** اي مأخوذاً من الشرع من حيث تعلقه بالفعل **على ما اختير**
 اختاره من السبكي تبعاً للباقلاني والامير وابن الحاجب وانما اختاره لشموله النسخ
 قبل التمكن كما سيأتي **بالخطاب** الدال على رفع الحكم الثابت بخطاب تقدم للمتلقي **على حيث**
الفصل بالف عنده بحيث انه لولاه لكان حكم الخطاب الاول ثابتاً فخرج بالرفع البرائة
 الاصلية **في عدم التكليف** بشئ وشرعيّاً رفع الاباحة الاصلية اي المأخوذة من
 العقل وبالخطاب المرفوع بالموت والجنون والغفلة كذا بالعقل فقوله الفائل
 ربيت الناصي خرج من عقله من لم يره من القرون الماضية ومن سياتي ولا يسمى ذلك
 نسخاً وقول الامام الرازي من سقط نسخ غسلها في طهارته مخالف للاصطلاح وكان
 توسع فيه وكذا لا يسميه بعد زمانه نعم مخالفة للمجموعين للنسخ تضمن ناسخاً وهو مستند
 حيث انفصل المتصل بالحكم سواء استقل نحو لا تغفلوا اهل الذمة عقب قوله اغفلوا
 المشركين ام لا كما لا تشن والشرط وغيرها لان النسخ اذا لم يتصل كان الكلام منها قاتلاً
 او هو اي النسخ **تبيين اقتناء الامد** اي المدة **لذلك الحكم** الشرعي وهذا تفسير الاسناد
 وتبعه البيضاوي في المنهاج حيث قال هو بيان ان نسخاً حكم شرعي بطريق شرعي ومعناه

ان الخطاب

ان الخطاب الاول له غاية في علم الله تعالى فانسخه عندها لانه لم يحصل بعده
 حكم اخر غير ان كلامه لا تشبهوا حقيقة راجع الى التعليق **وكنى هذا التفسير**
لم يعتمد اي لم يعتمد اي عن اخبار الاول **اذ لو كان** تفسيراً صحيحاً لما جاز النسخ **لنسخ**
وان لم يمكن الاثبات به **كان ان** نسخ قبل **خول من معين له** او بعده وقد
 مضى زمن يسعه وهو جائز **على الصحيح** وقيل لا لعدم استقرار التكليف واجبي بالله
 يكتفي بالنسخ وجوباً اصل التكليف فينقطع به وقد وقع النسخ قبل التمكن من الفعل
كما في قصة الطليل ابراهيم على نبينا وعليه افضل الصلوة والسلام **والذي**
 اسماعيل على الصحيح وقيل اسحق لقوله تعالى حكاية عنه يا بني اني اري في المنام اني
 اذ بك الى ثم نسخ ذبحه قبل التمكن منه بقوله وفديناه بذبح عظيم واحتمل النسخ
 فيه بعد التمكن خلاف الظاهر من حال الانبياء في امثال الامر من المبادر الى فعل
 المأمور به وان كان موسعاً فان قيل امر ابراهيم على نبينا وعليه افضل الصلوة
 والسلام بالذبح انما هو مبني على ظنه وانما كان ما فعله بالمقدمات فالجواب ان ظنه
 لا يحط به فان قيل قد امثل ابراهيم فقط لكنه وصل فالجواب بانه لو كان كذلك لم
 يحتج الى الغد الا انه يدل وهو انما اليه اذ لم يجد لمبدل فان قيل الشخص الواحد
 بالفعل الواحد في الوقت لا يور ونه فالجواب ان ذلك جائز لا ينل واجاب ابن الحاجب
 بان الامر والنهي لم يجتمعا في وقت واحد بل يورود النهي انقطع فعلق الامر فقطاعه
 بالموت مسئلتان الاولى يجوز الاقدام على ما نسخ وجوبه عملاً بالبرائة الاصلية
 كما صرح به غير واحد واثار اليه في المحصول اذ الدال على الوجوب تضمن الدلالة على الجواز
 ثم لا يزول بالنسخ كما قاله الجمهور ويعبر عنه الغفلة بقوله لهم اذا بطل الخصم هل بقي
 العموم ومحل ذلك ان لم ينسخ الوجوب بالتمتع والاشتباق قطعاً ومن فزع ذلك تكرر
 القراءة للشاذية منزلة الخبر وجواز نحو الجماعة للصائم لكنه خلا في الاول على المحققين
 في الام والاملا والبويطي يقول الروضة مكره تبعاً لجزم الرافعي لا وجه له وذلك

لان قوله صلى الله عليه وسلم افطر الحاجم والمحجوم **وانتفا الترخيم** **صلى الله**
عليه وسلم بناء على دخول المنكح في كلامه وعليه الامام والفراي وابناهما واعتمد الاكثر
عدم دخوله في عدم كلامه وان ما ثبت في حقه صلى الله عليه وسلم ثبت في حقه ما لم يعم دليل
على التخصيص سيما في فاذا انتفى خصوص الترخيم بقيت دلالة اللفظ على المنع غير المنع
وتقريره في نفسه وما لو اشار الحيوان به عيب فقال جعلت هذا اضحية فيجب ذبحه
والنصف بلمحه ولا يحرى الاضحية ولكن ذبحه يجب في وقتها على الاصح وما لو نذر صوما
بغيره فقبل يلزمه صومه بنية والاصح البطلان وما لو نذر صلاة وعين لها مسجدا
سوى المساجد الثلاثة تجب الصلوة وان بطل التخييم فيصلي حيث شاء وما لو قال ان
شي الله مريض فله علي ان تصدق بمسنة ذراهم على زيد قبل ان تصدق عليه ان قبل
والاصح يلزمه شي ولا يجبر على القبول بخلاف مستحق الزكوة لو جوبها بالشئ ولو اجاب
بعد الامتناع لم يجب اعطاؤه كذا اشهر به كلام الرازي وايرة لاسنوي بان الموقف عليه
المعين لوردة الوقف ارتد وقضيه كلام الروضة في باب الوقف الوجوب وهو الاثر
ويؤيد بين رده ورد الموقف عليه ان عدم رده ليس بشرط في صحة النذر بخلاف الموقف
عليه فنزده بان ان لا وقف وفي جوار مطالبته زيد بالتصدق بعد شفا المريض احتيا لان اخرها
الجواز كفي نذر عتقه ولم يقولوا هنا بتعاقب النذر حتى يبرده الى غيره اذا امتنع وبطلان
سببه عدم بطلان الخصوص في ثم وجب الدفع اليه اذا ارجع عن الامتناع على ما مر اتقا
وما لو قال طلق نفسك فعلمته بقدم زيد لم تطلق لانها لم توقع المنع ولم ياذن لها في التعلق
وقيل تطلق اذا قدم زيد ولم يخرجوه على هذه القاعدة والالوقع المنع كذا قاله الارزقي وهو
مستبعد بان قوله طلق نفسك لم يتوجه الى التعليق بحال فالماضي به مغاير لما اذون فيه
فليس من القاعدة وما لو اعتق معسبا عن كفارة فيصق لا عي الكفارة وكذا لو قال للمكاتبه
شلا اذا عجزت عن النجوم فانت حر على ثارني الثانية لا يثبت حكم الناصح قبل ان يبلغه
جبريل عليه السلام النبي صلى الله عليه وسلم اتفاقا ولا يفتق الامه قبل تبليغه صلى الله عليه وسلم انما
على المختار والواجب على اهل مسي قنات فضا ما هم صلوة الربيت المقدس بعد نسخ وقبل علمه وقيل
بمعنى انه يستقر في الذمة لا بمعنى الامتناع كما في النائم وقت الصلوة وبعد التبليغ ثبت في حق من بلغه
وكذا من تمكن من علمه والافعل خلافا من فروع ما لو قبل من لم يبلغه دعوة النبي صلى الله عليه وسلم وكافة
على انه لا يغير فيجب دية اهل دينه وقيل دية مسلم وقيل يجب القصاص وما لو صرف قاض او ولي او وكيل

بعد الاقوال

بعد الاقوال وقيل العلم به كفى الاصح في الغاضي النفوذ لعدم ولا ينفذ وفي الولي والوكيل خلافا وما
لو ذهبت المرأة حقها **من النكاح** من القسمة فزها اول زوجها ثم رجعت ولم يعلم حتى مضت مدة فلربح
قضا ما فات كما باحة الثمن كما فعله العام في النهاية عن معظم المحققين وان جزم فيها بالرجوع
في مسئلة الثمن وما لو استعمل المستعير العار به بعد الرجوع جازها فلا اجرة عليه كما في العزيز
عن الفخار في اجر العار به قال البلقيني ومحل استوى العلم والجهل في الغارمات اذا لم يتصرف
المفروض له والاصح يرجع **وجاز النسخ دون بدل** خلافا لبعض المعتزلة وقوله اذا لم يصلي
في ذلك غير مسلم **وان منع الامام الشافعي** رحمه الله تعالى وغيره **ان يكون ذاك** اي النسخ دون
بدل قد وقع فقد قال كثيرون بوقوعه كنسخ وجوب تقديم الصدقة عن مناجاة النبي صلى
الله عليه وسلم في قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا نجايتكم الرسول فقدموا بين يديكم صدقة
الاية بقوله فان لم تفعلوا وثاب الله عليكم الاية اذ لا بد للوجوب فيرجع الامر الى ما كان قبل
كحدا لعله الدليل العام من تحريم الفعل ان كان مضرة او باحثة ان كان منفعة قال من قال
بعدم الوقف لانسلم انه لا بد للوجوب بل بدله الجواز الصادق صوابا لاستياد الاابعة
كما يجوز النسخ به اي بيد حينئذ **وقد يكون البديل قوله** اي المبدل **فذا النسخ قبله** هي بيت
يقبله هي الكعبة في قوله تعالى قد رزقناك من قبلنا **وقد يكون البديل** اي المبدل **فذا النسخ قبله** هي بيت
فله اي المبدل **سهلا** بالغا لا طلاق وذلك **كعدة** هي حول في قوله تعالى متاعا الا حول **فله** هي
اربعة اشهر وعشر في قوله تعالى يتردى بالفتن اربعة اشهر وعشرا اذ هي من اخره عن
الاوثر ولا وان تقدمت تلاوة والاحكام نابعة للمنزول وقرئ بالاي انما هو توقيفي
وربما كان البديل اقولا بالغا لا طلاق من المبدل وذلك **كالنسخ للتخيير بين الفدية والصوم**
لرمضان الثابت في قوله تعالى وعلى الذي يطيقونه فدية **بالصوم الذي** تعين في آية اخرى
بقوله تعالى في شهر منكم الشهر فليصمه ومنع بعض المعتزلة وقال الامامية في الانتقال من سهل الى
يسهل الى عسر قلنا لا نسلم ذلك بعد تسليم رعاية المصلحة لكثرة الثواب في الاقل **فنا رخص**
حكم ولو منتهى **بقا** بالقصر لفروقة الشغل **تلاوة** للمصوح **فقد مثاله** **مما سبق** بالذات لا طلاق في العدة
بالحول حكمها منسوخ مع بقا تلاوته ودعوى الحافظ الفائل يمنع نسخ القرآن ان هذه ليست

لأن الحامل قد تقعد به لا يخفى ما فيها من العناد إذا غلب على الجمل لا بخصوصية كحول
كما هو ظاهر ومثاله في السنة النبي عن الربا والختن والزفت والنقير المنسوخ بقوله فاشربوا
في كل وعاء غير أن لا تشربوا مسكرا وقد يقع **الناس** فتسخ النلاوة مع بقاء الحكم كناية
وهي الشيخ والسنة أي المحسن والمحضه إذا زينا فأرجموها البتة **وقد يأتي** النسخ
على كليهما أي الثلاث والحكم كدب عايشته رضي الله عنها عند مسلم وغيره **كأنه**
أمر لا الله تعالى في القرآن عشر ضغاث معلومات يجر من فسخت نجس معلوما في نفوس
رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي فيما يقر من القرآن وحمل على مقاربه الوفاة أو على أن متى
قرأ لم يبلغه النسخ أو أن المداقرة حكمها فقوله الأسوي الاستدلال بذلك لا يتم بل لابد
أن ينظم اليه كونه من القرآن وهو **مجان** وفاقا للبضاوي وغيره **سبح** عدل **خير**
المحولة عز وجل فيما يقدره قال الله تعالى يحول الله ما يشاء ويثبت **والأخبار** تتبعه وقيل
لا يجوز لأنه يؤهم الكذب أي يوقعه في الوهم أي الذي حيث يخبر بالشيء ثم ينقضه وذلك
حال على الله تعالى **قيل** يجوز تنسخ خبر **ماض** يجوز أن يقول الله تعالى لبث فوج في قومه
الفسنة ثم يقول الفسنة الأخيرة عاما وعليه جمع منهم الإمام الرازي والآقدي **وهو** أي القول
ليس بالجلي لأن الماضي واقع فلا يتطرق إليه المحال الواقع في المستقبل تنسخ يجوز ينسخ الأخبار
بإيجاب بالأخبار ينقضه سواء من غير كالمخير بقيام زيد ثم بعدم قيامه أم لا حدوث
العالم خلافا للمنعلة وقوله هو تكليف بالكذب قد تدعو إليه غرض صريح فلا يكون
التكليف به نقصا من ثم قد يجيب الكذب لو طالب به ظالم بنحو دعة فيجب عليه إنكار ذلك
ويجوز له الكلف وغير ذلك **وعلم** مما مر في الأمثلة جواز نسخ الكتاب بالكتاب ووقوعه
وهو الصريح وكذلك **تنسخ السنة بالكتاب** كتنسخ القبلة وقيل لا لقوله تعالى وانزلنا
اليك الذكر كقبحين للناس ما نزل إليهم جعله مبينا للقرآن فلا يكون القرآن مبينا للسنة
واجب بانه لا مانع من ذلك لأنها من عند الله قال تعالى وما ينطق عن الهوى ويدل على جواز قوله
تعالى ونزلنا عليك الكتاب تبيانا لكل شيء وإن خشي من عومه ما نسخ **بغير القرآن وهي** أي السنة
كأن أي الكتاب فيجوز على الصحيح أن تنسخ الكتاب وقد وقع ذلك في قوله صلى الله عليه وسلم
لا وصية لوارث أخرجه الترمذي فإنه ناسخ لقوله تعالى كتب إليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك
خير الرعية للوالدي والأقربين وقيل لا لقوله تعالى قل ما يكون لي أن أباه من تلقاء نفسي والنسخ

بالسنة

بالسنة قبل يأمه واجيب بالأن ليس تبدل من تلقا نفسه وما ينطق عن الهوى ويدل على جواز قوله تعالى
لنبي للناس ما نزل إليهم وأن تنسخ السنة بالسنة لقوله صلى الله عليه وسلم أنت بمنيتكم عن زيارة القبور
فرواها أخرجه ابن ماجه عن أبي مسعود رضي الله عنه وأخرجه الحاكم عن أنس رضي الله عنه **وجاز في السنة**
أن تنسخ العام أي ما روي غير متواتر **ما تواتر** باللفظ لا إطلاق وقيل لا يجوز وعليه البضاوي
قال لأن القطعي لا يرفع بالظني واجيب بأن المقطوع به إنما هو أصل الحكم لا دوايمه والنسخ يرفع على
العام على أفراده ظنية وإن كان مثله مقطوعا به **ولو بالسنة** **لقرآن** فيجوز نسخ الأحكام
وعليه ما مر **فكان** الحقان نسخا بالأحاد **ما جرى** أي ما وقع وقيل وقع بالأحاد كحديث الترمذي
المأثور وأجاب باننا لا نسلم عدم تواتر ذلك ونحوه للمجهدين الحاكمين بالنسخ لقبرهم من زمينه
صلى الله عليه وسلم **قيل** أن السبكي في جمع الجوامع **قيل** الشافعي حيث وقع أي نسخ القرآن
بالسنة فجمعها قرآن أو بالقرآن فجمعها سنة فاصدق تبين توافق الكتاب والسنة وهذا
من قول الشافعي في الرسالة لا ينسخ كتاب الله الكتاب به ثم قال وهكذا سنة رسول الله صلى الله
عليه وسلم لا ينسخها إلا سقته ولو أحدث الله في أمر غير ما سن فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم
لسن رسول ما أحدث الله حتى يبين للناس أن له سنة ناسخة ناسخة أي مخالفة للكتاب
الناسخ لها إذا لا شك في موافقته له كما في نسخ استقبال بيت المقدس لثابت بفعله صلى الله عليه
وسلم بقوله فول وجهدك من المسجد الحرام وقد فعله صلى الله عليه وسلم وهذا القسم ظاهر في العلم
والأول محمول عليه في الفهم محتاج إلى بيان وجوده ومرارا في أنه لم يقع في النسخ الكتاب إلا به
وان كان ثم سنة ناسخة له ولا تنسخ السنة إلا بها وان كان ثم الكتاب ناسخ لها أي لم يقع النسخ
لكل منهما بالآخر إلا ومعه مثل المنسوخ عاضده **وامنع** أي النسخ **للاجماع** على ما اختاره
الإمام والأمر وابن الحاجب والبضاوي إذ النصوص كلها منقالات منه صلى الله عليه وسلم وأجماع
الابن عقيل في زمينه لأنه إذا وافقهم فقوله هو الحق لا استغلاله بأفادته الحكم فثبت تقدم النص
على الإجماع فيستحيل نسخ المنعلة وكذا نسخ إجماع الأول لعدم افتقاده والإجماع أحد أركان
خطا **فإن** كان الأول فغير منسوخ أو الثاني فغير ناسخ ونسخ القياس له لعدم افتقاده
بمخلافه أيضا وحكم **القياس** في ذلك كالأجماع فلا ينسخ بنسخ ولا قياسا ولا استنادا إلى نفسه
بدوايم **على خلاف** **شأن** أي يختص **بين الناس** في نسخ غيره فقول ما روي وقيل بل يجوز نسخه
مطلقا **وقيل** وهو الصحيح أن كان موجودا في زمينه صلى الله عليه وسلم وعليه يشترط أن كان
ناسخة قياسا كونه جازما وفاقا للرازي وخلافا للآقدي في كنفائه بالمساوي وأما لا دون فلا يجوز جزما

ومن فروعه من تغيير اجتهاده في القبلة اثنا الصلوة فيجب ان يتحول فيها ان كان الدليل الثاني واضح
وقارن ظهوره بغير الاجتهاد والابتدأ الصلوة وفي نسخ غيره به خلافاً للصحيح الجوز
لاستناده الى النص فكأنه النسخ وقيل لا وقيل ينسخ الجلي فقط وقيل ما كان في زمنه صلته
عليه وسلم **وامنع نسخ مخوي** اي مفهوم الموافقة بتفسيره لأولى والمساوى **مع بقاء الأصل**
اي المنطوق **كالعكس** اي كما يمنع نسخ أصل المخوي دونه **في الصحيح فيما عدا الجلي** اي المعتبر للامانة
المخوي لأصله فيمنع ان ينسخ اجتهاد من الآخر لمنافاة ذلك الملازمة بينهما وقيل
لا يمنع لمغايرة مدلولي المخوي وأصله في نسخ كل منهما وحده وذلك لكتنسخ تحريم ضرب الولي
مع بقاء تحريم النافذ والعكس واختار الأمامي انه ان جعلنا المخوي من باب القياس فكذلك
او من باب النص فلا يلزم وقيل يمنع نسخ المخوي مع بقاء الأصل لا عكسه لامتناع بقاء
الملزوم مع نفي اللازم لا عكسه واختار به الحاحب ونقله الأمامي عن أبي الحسن ولا خلا
في نسخ المخوي مع أصله ويجوز النسخ بالمخوي نحو فرض بزيادته قال لا تقول له فونقل
الرازي ولا يرد اتفاق عليه قال في المحصول ان دلالة ان كانت لفظية فظاهر وان كانت
عقلية في يقينية فيقتضي النسخ لا محالة ونظر فيه الاستدلال بالنسخ يجب ان يكون طريقاً
شرعياً كما ولا عقلية وحكي الشيخ ابو اسحق منع النسخ بالمخوي بناء على انه قياس وان القياس لا يكون
ناشئاً على ما فيه فدعوى الرازي والآدمي الاتفاق ليس في محله **وقد عارضنا في جمع كلامهم ما قلناه**
الثنائي حيث قال يجوز نسخ المخوي دون أصله لعكسه على الصحيح ثم قالوا الاكثر ان نسخ احدهما
يستلزم الآخر وكأنه حاول الجمع بين اقتضائي الحاحب على الجواز والبصاوي على الاستلزام
ويجوز نسخ **نقلهم** المتألفه مع أصلها وبدونه لا ينسخ لأصل دونها في الأظهر من احتمالين للنفى
المنه ليقينية له فترفع بارتفاعه ولا عكس ويجوز وتبعيته له من حيث دلالة اللفظ عليها
معها لا من حيث ذاته مثال نسخها دون حديثنا المار من الماء فامسوخه فهو منه وهو لا
غسل مع ختم الانزال ومثال نسخها معاً ان ينسخ وجوب الزكوة في السائمة وفيه في العلوة
ويرجع الامر في المعلوفة الى ما كان قبل ما دل عليه الدليل العام بدلالة من تحريم الفعل ان كان مفرق

او باقائه ان كان منقطة كما يرجح في السائمة لما تقدم في مسأله فتاومة النص قاله في السماعات
وقال الشيخ ابو اسحق البجلي في الصحيح الجواز لانها في معنى النطق ويجوز نسخ الانشاء ولو بلغنا القضاء
نحو قضي ربك ان لا تعبدوا الا اياه اي ما روينا من الخبر نحو المطلقات وتترتب بالنسخ
ثلاثة قروا اي ليرتبس او قيد بالتأبيد او غيره نحو صوموا بالاصوات واحتموا وكذا الصوم واجب
مستمر ابد اذا قاله انشاء خلافاً لما يجب تنقصة الزيادة على النص كزيادة ركعة او
ركوع او صفة في رتبة المكفارة او جلدة في جلده ليس بنسخا للمزيد عليه خلافاً للحنفية
وفرق قوم بين ما فاه المضموم فيكون نسخاً كما لو قال في الغنم المعلوفة الزكوة بعد قوله في
الغنم السائمة الزكوة وبين ما لا يفيد كزيادة التغريب على الجلود وعشرين موطأ على وجه
القذف ووصف الرقبة بالايان بعد طلائها فلا يكون نسخاً واختار الامامي طيناً
بعض البصري ان الزيادة ان نقت ما ثبت شرعاً كان نسخاً والا فلا فزيادة ركعة على
ركعتين نسخ لا سميها ما التمسوه خلافاً لزيادة التغريب على الجلود قال في المحصول
وهذا احسن من غيره واختار ان نسخ حكم الأصل لا يبقى معه حكم الفرع وان كل حكم
يقبل النسخ ومنه الفرع في نسخ جميع التكليف والمعتزلة نسخ وجوب المعرفة بالله فقال
لأنهم عندهم حسنة لانها لا تستغفر فلا تقبل النسخ ولم يقع نسخ جميع التكاليف ولا وجوب
المعرفة بالله تعالى خاتمة النسخ واقعة عند كل المسامحة وخالفتم اليهود والاعبيث
وهم اصحاب ابي عيسى الاصفهاني القائلون بان محمد اصل الله عليه وسلم لم ينسخ شيئاً موقفاً بل
بعث النبي اسمعيل خاصة لنا ان حكمه ان نسخ المصالح كما هو مذهب المعتزلة تغير بتغيرها
والا فله ليفعل كيف شاء واختلف العلماء على قولين في منوة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم هل هي ناسخة
لما قبلها او مخصصة والمصحيح الاول وان ادم زوج بناته من بنيه والذين محرم اتفاقاً وكان
ذلك باور الله تعالى كما نقله الآدمي والي الحاحب عن النبوة فانهم اعترضوا من قال يجوز
ان يكون تزويجه بمقتضى الاباحة الاصلية والله اعلم **خامس طريق علم النسخ** نقلهم اما
بالنسخ على بيان النسخ كما في قوله صلى الله عليه وسلم **كنت نبيكم من زيارة القبور فزوروها** **كذا**
لو لم يحل نصي عليه لكان علماً بالانطلاق والبناء للمفعول **نافر النسخ** عن المنسوخ اما **اجماعاً** بالان
الانطلاق والبناء للمفعول **عليه** اي على نافية لقيام الدليل عليه عند الجمهور **اورا** ولو واحد **السبق** اي

اي سبق احد المتعارفين فيكون الثاني متأخرا **او حيث علم المنسوخ ولم يما ذا هو الناسخ** فحينه
الراوي كانه **قال** هذا هو الناسخ **قبلا** بالفتح والاطلاق في تعيينه **فان يقل** في متعارفين لم يعلم منسوخ
منهما **فاناسخ هذا فلا** يقبل في ثبوت النسخ به وقيل يقبل لانه لعذر الله لا يقول ذلك الا اذا ثبت
عنده واجيب بان ثبوته يحتمل ان يكون باجتهاد ولا يوافق عليه وقيل يقبل ان لم يبين الناسخ الا انه لا
ظهر النسخ فيه لم يطلعه ونقله في الحصول عن الكرخي وعلم بما ذكره انه لا اثر في النسخ لموافقة النصين
للاصل اي البراءة الاصلية في ان يكون متأخرا عن الخالف والاثبت احدا الايتين في المصحف بعد الاخر
لما ياتي عنه الوفاء **وقد ريت** تدبير مباحث الكتاب بنصورت لتعلقها **الفصل الاول في الفروع**
اي جعل اللفظ دليلا على المعنى قال ايضا وي لما مستباحا الى النفاذ والنفاذ وكان اللفظ اذ كان لا يشار
والمثال لعمومه واسير لان الحروف كليات تقضي للنفس الضرورية وضعت بازاء المعاني الذهنية ليرد انما معها ليعيد
النسب كليات دون المعاني المفردة انتهى ثم لم يفرق بين الجمهور على اللغات توقيفية اي وضعتها الله تعالى ووافقنا
عليها اي اعلمنا بها بالوصي او خلق الاصوات في بعض الاحسام او العلم الضروري احتمالات اظهرها الاول وذهب
ابوهام وكثر اهل اللغة لانها اصطلاحية حصلت عرفانا بالاشارة والتقرينة كالطفل اذ يعرف لغة ابويه بها وقيل
الاسم انما يقرر المحتاج اليه في التوقيف للمغير توقيف وغيره محتمل وقيل عكسه والخيار الوقف على اللفظ
وان التوقيف مظنون لظهور دليله دون دليل الاصطلاح ومن فروع ذلك ما لو غلط الامام مثلا فثبت
المأموم بقول سبحان الله فاصدا التبيين فقط فان صلاته تبطل كما في المحرم والشركين وهو ظاهر على قولنا
اللغات اصطلاحية والافيتحة العجمية اذ اللفظ هو موضع التثنية ومحج القصد لا اثر له وقد وجبه
البطلان بانه متى صرف الى خطأ بالادعية التحق بالكلام ولو لم يقصد شيئا لم تبطل على الصواب
كما قاله الاسنوي ورد ما في التحقيق ودقائق المنهاج من البطلان وما لو قال الرجل يا رب ارحم الراحمين
الخصوم وفوق الزنا فلا يجزى على الصحيح لان اللفظ لا يحتمله وانما هو باب الغرض فان قلنا اللغات
اصطلاحية حدودية جزم المرحون في العباد ولو قال جلال الله على امر استهجن المراد به الطلاق فهو كناية
عند النفوس من عند الراعي **الفصل الثاني في تقسيم الفاظ اللفظ** اما ان يدل على سما او على جزئ او على
لازمه الذهني فالاول يسمى طائفة والثاني ضمنا والثالث التزاما فان دل جزئ اللفظ على جزئ المعنى فلا
يزيد في مركبات الافراد والمفرد ان لم يستقل بمفاده فهو حرف وان استقل ودل بعمقته على احد الازمنة الثلاثة
فجعل والافاسم كلي ان اشترك بمفاده متواطى وذلك الخالي ان استوى بمفاده في افراد كالانسان مشكك انه
تفاوت بمفاده في افراده متباين ان تعدد اللفظ والمعنى كالانسان والفرس مترادفان ان احر المعنى دون اللفظ
مشكك بالعكس وكان حقيقة فيهما كالقرد والحيض والظفر والافقطة ومجان كما واسم جسدي ان دل
على ذات غير معيها كالفرس مشتق ان دل على ذي صفه غير معينة كالفارسي وجزئي ان لم يشترك كزيد

علم ان

علم ان استقل ومفرد ان لم يستقل مسائل الاولى المشهور ان المضارع المبتدئ مخوذة يقوم
مشكك بين الحال والاستقبال ومزجوه ما لو قال الامرانة طلقني نفسك فتأملت
اطلق فلا يقع في الحال شي لان وطلعت للاستقبال فان قالت اردت الانشاء وقع
حالا نقله الراجعي عن البوشنجي قال في الروضة لا يخالفه قول النجاة ان الحال اولها
لمضارع اذا جرد لانه ليس صريحا في الحال وعارضه اصل بقاء النكاح انتهى قال الاسنوي
وهذا الكلام ناقص لانه اذا لم يكن صريحا في الحال فلا يلزم تعيين الاستقبال لان المشتركة
لا يتعين احد محليها الا بمرجه فينبغي الاقتصار على التقليل بان الاصل بقاء النكاح نعم لفاطر
ان يقول بذهب الشافعي حمل المشترك على جميع معانيه ولا شك في جريان ما ذكره الراجعي في نهائ
العقود والنسوخ انتهى الثانية المضارع المنفي بلاه يخلص للاستقبال عند سيبويه واخار
ابن مالك في التسهيل بقاها للاختصاص بقاها على صلاحته للاسوي ومزجوه ما لو قال لا انك ما نعيه
وما لو قال المالك وقد اذن المرتضى في عتق المرهون لا عتقه ثم اعنقه وما لو قال الوصي لا اقبل الوصية
والمعتد في الاول لانه يكون اقرا كما اجاب به الراجعي في الثانية انه لا ينفذ عتق المالك لان قوله
لا اعنقه رد للاذن وهو اوضحا لئلا يحاكم الروايات في والد وفي الثالث انه يكون رد للوصية
الثالث اعلم اللفظ اولى من احواله ما امكن وفي فروع ما لو قال اوصيت لزيد باخذ هذين
الزقين وكذا اوصيتا خرا ولا خلاف في حمل على الخلل ذكره القاضي حين في تعليقه **الفصل الثالث**
في الاشتقاق وهو رد لفظ اللفظ اخر ولو كان مجازا المناسبة بينهما في المعنى والحروف لاصليه
ولا بد في تحقيق الاشتقاق من تغيير بين اللفظين وقد يطرأ المشتق كاسم الفاعل وقد يخرق مقتضى
الاشياء كالقارورة للزجاجة ومن لم يقيم به وصف لم يجز ان يشتق له من لفظه اسم لفظا للمعترلة
حيث نفى عن الله الصفات الذاتية كالعلم والفهم ووافقوا على انه عالم قادر مثلا والجمهور على اشتراط
بقا معنى المشتق منه فيكون المشتق حقيقة ان امكن كالفيا والاكالتكلم فالجزء منه والافلا
يكون حقيقة بل مجازا بخلاف ميت وانهم يمتدون وقيل لا تشتط وقيل بالوقف من ثم كان اسم الفاعل
من جمل المشتق حقيقة في حال التلبس بالمعنى او جزئه لاخر لاحال النطق خلافا للراجعي وفيه باعتبار
الماضي هذا هو اصلها عند الرازي مجاز والثاني حقيقة والثالث التفصيل بين الممكن وغيره ومن
فروع ذلك لو عزل القاضي فقال افرأه القاضي طالق في وقوع الطلاق عليها وجها حكاه القاضي

عن ابي العباس الروياني صاحبها عدم الوقوع وما لوقال الامرائنة باطالق فهو صحيح ويقبل ان ادعى ارادته
في الماضي اذ ثبت وقوع ذلك منه بالقرينة ومنه ما لوقال وقفت على سكان موضع كذا فخاب بعضهم ولم
يبع داره ولا استدل بها غيرها فان حقته لا يبطل كما نقله الشيخان عن العبادي واقراه وما لوقال
وقفت على حفاظ القرآن لا يدخل من حفظه ثم نسبته كما في البحر **الفصل الرابع** في الترادف وهو قول
اللفاظ المفردة الدالة على معنى واحد باعتبار واحد كالانسان والبشر وهو واقع في الكلام حتى في
الاسماء الشرعية خلافا للوازي والحق ان كلام من الوديعين يقوم الاخران لم يعتد بلفظ خلافا للوازي
مطلقا والبيضاوي والصفي الهندي اذا كانا من لغتين ومن فروع صحته تكبيرة الاحرام والاسلام
بالجملة ان لم يحسن التوبيه ونحو النكاح والطلاق مطلقا على الاصح لكن بشرط في النكاح ان يفهم
كل منهما لفظ الاخر فان لم يفهم واخبره فقت بمعناه فوجها ان ارجعها الصحة ان اخبره قبل الايتان
بها وكذا جده ان لم يطل الفصل وما لوقال لقن القاضي الحلف والله فقل والرجل لم يقع الموضع في حكم
بنكوله لو فهم عليه بخلاف بخلاف ما لو فقه والله فقل بالله على الاصح من وجهين وما لوقال في الكفر
لا اله الا هو الرحمن مثلا في حكمه ناسلامه كما نقله عن الحلبي واقراه وما لوقال في الشهادة
الله صلى على احد او غيره عن الترتول واوعكسه والمعتد عدم الاجزاء **الفصل الخامس** في التاكيد
في التاكيد وهو تقوية مدلول ما ذكره بلفظ اخر معنويا كان خو جاء القوم كلهم او لفظيا نحو جاء
القوم ومنه على الاصح ذكر الاسم ونابجه كعطشان نظشان او عفرت نفرت وهو
خلاف الاصل اتفاقا ووقتي دار اللفظ بينه وبين التأسيس حمل على التأسيس ومن فروع
ما لوقال انت طالق انت طالق ولم ينوشيا فيحمل على الاستيفاء على الاصح وما لو كرر طالق
فقط فلك ذلك عند الجمهور وعند القاضي حين تقع واحدة وما لو كرر كل جملة الشريعة كان قال
مرتين او ثلاثا ان دخلت الدار فانت طالق فلا يقع بالدفوس واحد وان قصد التاكيد وان
قصد الاستيفاء تعدد وان اطلق حمل على التاكيد مطلقا على الاوجه فان كرر الجملة الشريعة فقط
نحو ان دخلت الدار فانت طالق فانت طالق حمل على التاكيد لنفاذ مره الى الفهم مالم يقصد الاستيفاء
وبشرط التاكيد ان لا يحصل فصل بين المؤكدة وبينه قال ابن عبد السلام وان لا يزيد على ثلاث
مرات ومقتضاه ان المطلق ثلاثا لا يقبل منه قصد التاكيد بالاربعة بل يقع بها اخرى واطلاق
الاصحاب ينزع كما قاله الاسنوي وايدى بان الغرض من اقتضى حاصل ما ذكره في المسئلة الخامسة
والثلاثين بعد المائة علم ان الكلام ابن عبد السلام ليس فيه حجة في امتناعه بل متضمن بتقديره
فالمرجع من المصنف النحوي لا اثر له عندنا كما أوضحه في الاقرار ولا يشترط فيه اتفاق الالفاظ

فقول

فقول الرجل مثلا انت مسرعة انت مفارقة لقوله انضطالقت انت طالق **الفصل السادس** في الاشتراك
في الاشتراك وهو ضد الترادف كما هو وهو واقع حتى في القرآن والحديث وبين النقيضين وفي
امتنع الجمع بين مدلوليه لم يحسن استعماله فيهما معا ومن فروع ما لوقال انت ترضي ان العبد
الذي في يدي حر والصحيح عدم وقوع العتق كما قاله النووي فان لم يمتنع الجمع جاز
استعماله فيهما مجازا او حقيقة فيه خلافا لقال الشافعي رضي الله عنه وهو ظاهر عند
الجمهور دعي القراني فيحمل عليه ما قيل يجوز في النفي نحو لا يحل عذري لا الاثبات نحو عذري عيني
ومن فروع صحة الظهار قال الايل كما لوقال لزوجته انت على ظهري خمسة اشهر وما لوقال
لامرائنة ان ربيت عينا فانت طالق فطلق بما يسر عينا كالباصرة والحارية وغيره
والشئ والباسوس ولا يشترط روية الجمع وما لوقال وقف على موليه وله مول من اعلى ومن اسفل
فيقسم بينهما على الاصح وما لوقال القاضي في مجلس حكم ما يحتمل الحكم وغيره نحو قلان طلق
زوجته فان ذكره في مضر الحكم كان حكما والا فلا كما ذكره الرافعي في اوائل الاقرار بالنسب
وهو كما قال الاسنوي وغيره من القواعد المهمة فان لم يكن حكما وقل اردت الحكم فتيحه كما قال
الاسنوي الرجوع فيه اليه اي لان ذلك لا يورث الامن قبله فان قل اردت الامر من بني على
ما سبق وحكم استعمال اللفظ في حقيقة ومجازة او مجازة حكم استعمال المشتك حتى لو نذر
اعتكاف يوم والمواد بملكته لزمنه من اليوم ومن الخالف ذلك عدم وقوع الظاهر بقوله انت
طالق دفعاه او مع الطلاق **الفصل السابع** في تفسير حروف يحتاج اليها وفيها مسائل الاولى
الاول للجمع المطلق لانها تستعمل حيث يمتنع الترتيب وتشترك في الحكم بين المعطوف والمعطوف
عليه في فروع الاول لوقال دخلت الدار وكلت زيدا فانت طالق فلا بينهما سوا ترتيبا ام لا
وانما خالف القاعدة عند ما لم يزد وجق وطلعا بحيث يجب اخذ المال او الواجب الاحتياط على
المصرف لغيره ومن فروع الثاني ما لوقال انت طالق المهر اذا جاء الشهر فطلق طلقه في الحال
ثم لا يقع مع رخص الشهر الا ان قصد ذلك وكان الطلاق الاول رجعا تنقته قال في المحصول والاعطاف
بمقتضى الف التثنية مع لاثنتين ومثابة واوالج مع ما فوقها ومن فروع بعثت هذا وهذا بغير ثبوت
فعله بعثت هذين لكن بخالف ذلك فروع كثيرة ذكرها الاصحاب منها ما لوقال اعتقت هذا وهذا
وخزج احدهما فقط من الثالث عتقت الاول بخلاف اعتقت هذين فانه يقع بينهما الثانية
القائفة تنقضي تشريك ما بعدهما لما قبلها في حكمه وتدل على التعقيب ومن فروع ما لوقال ان دخلت
الدار فكلت زيدا فانت طالق يشترط تقديم الدخول وتكليفه بعد فور الثالثة ثم للترتيب
مع مهلة على الصحيح فيها فلو قال في المسئلة التي من ثم كلت زيدا اشترط تقديم الدخول
وتكليفه ولو مترضا بل بشرط الزكشي القاضي الرابعا والشك والاباهام وطلق الجمع والتقديم
ومعنى ان الاقرار والتفريق نحو ما ذكر في اسلم او ودع والغير ومن فروع لوقال في مسئلتنا
او كلت زيدا فطلق با احدهما الخامسة من لا ابتداء النافية غالباً للبينين والتبعيض نحو



ما شئت من احوالي خوارضتم بالحياة الدنيا من الآخرة والغاية نحو قربت منه وتقصص
 العصور نحو ما في الارض من اجل الفصل نحو حتى يميز الخبيث من الطيب و مرادفة الباء وعني وفي
 وعند وعلى والتثنية ومن فروع ما لو قال ربت اليك من طلاقك فلا تطلق خلافا برئت
 اليك من طلاقك فنطلق اذ انوى كافتله الراجعي عن البوشي واقره السادسة الموضوع
 الغاية للشيء ومن فروع ما لو حلف لا يخرج امرائه الا انما فلا يثبت الا ان وصلته بخلافه
 لما تم فمطلق بخروجها وان لم يصل كما ذكره الفاضل ابو الطيب وما لو حلف انه بعث فلانا الى بيت
 فلان وبعثه عن المبعوث اليه فلا يثبت على الصحيح اذ يصدق عليه ان يقال بعثته ولم يثبت
 كما فعله الراجعي عن اي القياس الروياني الشاذ به في الطرفين المأني نحو وانتم عاكفون في المساجد
 والزمان نحو واذكروا الله في ايام معدودات والمصاحبة نحو قال ادخلوا في امم من قبلكم للتبليغ
 نحو لمكم فيما افضم اي لاجله والاستعلاء نحو لا صلبنكم في جذوع النخل اي عليها والناسك نحو
 وقال اركبوا فيها والتعويضي عن اخرى فمذوفه نحو زهدت فيما رغبت فيه ومعنى الباء نحو يذركم
 فيه اي يكثركم بسبب الجعل المذكور قبله ومعنى الرجوع وايدهم في افواههم اي اليها ومن
 نحوه اذ راع في الثوب اي من المعين فلا يوجب لفنته ومن فروع كونها للظرفية ما لو
 قال لا امرائه وهما ايضا انت طالق في زبيد فلا تطلق حتى تدخلها ففله العبادي في الطبقات
 عن نص البويطي وهو خلاف ما فعله الراجعي عنه من انها تطلق حال الا اذا الطلقة في بلد مطلقه
 في باقي البلاد وتبعه النووي في الروضة ووجه الاسنوي الاول بان حمل الكلام على فائده
 اول من الغاية ونظر الراجعي مثله عن البوشي واقره عليه النووي اما لو قال انت طالق في الشتاء
 ونحوه مما ينتظر فلا تطلق حتى يجي وما لو قال لو كلبه استر لي دارا في زبيد لكني بدخولها الحاج
 الدوران متصلا فان قال بزبيد اشترى له بالبلد ان كان بلدا وفي الوسائق القري
 التي حولها ان كان رستاقا فان لم يعرف حالة اشترى حيث شاء قاله العبادي في الزيادة
 قال وعندي انه يجب ان يعين موضعه انتهى وهو مقتضى ما جزم به الراجعي وغيره الثاني
 لو حرف تدرا على وقوع شيء لوقوع غيره ومن فروع ما لو قال انت طالق لو دخلت الدار
 والاوجه عدم وقوع الطلاق التاسع لو انارة تكون حروا متناع واخرى للتحضيض
 ومن فروع ما لو قال انت طالق لو ادخلت الدار ولا وجهه يراجع فان اراد تخفيفا
 واتى به بعد انباء الطلاق اما حثاها على الدخول وانكارا او تعليلا للايقاع وقع الطلاق
 وان اراد الامتناع الا انه اخطأ في الاعراب لم يقع وكذا انما تطلق او تغدره مراجعته
 فيما يظهر لان الطلاق لا يقع بالشك العاشرة الباء الموحدة للاصاق حقيقة نحو به

او مجازا نحو مرت بزيد وبالغنية نحو ذهابهم والاستعانة نحو كذبت بالغلم والسببية نحو فخلا
 اخذنا بدينه والمصاحبة نحو قد جاءكم بالحق من ربكم والظرفية نحو ولقد نعلم الله بغير
 الا لا لوط نجينا هم بسحر والبدلية نحو ما يورث بها الدنيا والمقابلة نحو اشترت الفرس بالفس
 والمجاز ونحو يوم تشقق السماء بالغمام اي عنه والاستعلاء نحو ومن اهل الكتاب من ان
 تأمنه بغنطارا اي عليه والقسم نحو بالله لا فعلني والغاية نحو قد احسن بي اي واليوكية نحو كفى
 بالله كيدا وهزي اليك بجزء النخلة وكذا التبعية نحو عينا يشرب بها عبادة الله فيها ومن فروع
 كونها للظرفية والسببية ما لو قال لا امرائه ان عصيت بسفر فانت طالق فيجمل عليها
 الا ان اردت ترتيب الحكم على احدها ومنه يؤخذ ان قول الامام لا يترفع عن العام يسفر فانما
 يستقيم على ان الباء للسببية للظرفية الحادي عشر انما للحصر لان الاثبات
 وما للنفى فيجوز فيها ما لم يكن قال الاعشى وانما الغيرة للمكاثرة وقال الفرزدق فها انما يقال وانما
 يدفع عن احبابهم انا او مثلي وعورض بقوله تعالى انما المؤمنون الذين اذا ذكر الله وجلت
 قلوبهم واجيب بان المراد الكاملون كما جزم به الكلب البيضاوي تبعا للفرز الرادي وجمع واختر
 الامدي ما عليه جمهور النحاة من انها ليست له واختلف على الاول هل هي للحصر منطوقا او
 على وجهين حكاهم الروياني في البحر واقتضى كلام الامام وغيره الاول وصرح به ابو علي الفارسي
 ومن فروع ذلك ما لو قال في التالف والفسخ انما دفت بكذا او المتجمل لا تسفوا بكذا
 ونظيره في الاوقعي شيء من الخوف لا تشدد الحاجة اليه تركته اختصارا **الفصل الثامن**
 في كيفية الاستدلال باللفظ وفيه مسائل الاولى اخذت من الخطا الشري بين امور حمل على المعنى
 الشرعي ثم العرفي للوجود في غيره صلى الله عليه وسلم ثم اللغوي ثم المجازي اما اللفظ الصادر من غير
 الشارع فالمعتمد اعتبار العرف ان اضبط والا فالوضع هذا اذا تقرر استعمال الشرعي او العرفي
 دون اللغوي والا كان مستترا كايترجم بالقرينة وله فروع كثيرة لا يطيل بذكرها فانها الاشارة
 المذكورة في الطلاق ومنها السنة يحمل على الشرعي وهو ما يوجب الحجر فانه الراجعي قال الاسنوي
 والمتمم ان ينظر الى السياق فان كان في معرض الاسراف او بذاة اللسان فلا كلام وان لم يكن شيء
 من ذلك فحياتي ما ذكره الراجعي ومنها الخسيس قال العبادي هو من باع دينه بدينه واحسن
 باع دينه بدينه بغيره ويشبه كما قال الشيخان ان يقال هو المتعاطي ما لا يليق به بخلا
 الثانيه يصرف اللفظ المجاز بقرينة وكذا اذا تعذر الحمل على غيره صيانة اللفظ عن الالتغا
 ومن فروع ما لو قال بنو آدم امر لم يعتق عبده بخلاف قوله عبده الدنيا احرار ذكره

منه
مكتبة
الشيخ
محمد
نور
الدين



مکتبه
الشیخ
محمد
نور
الدین